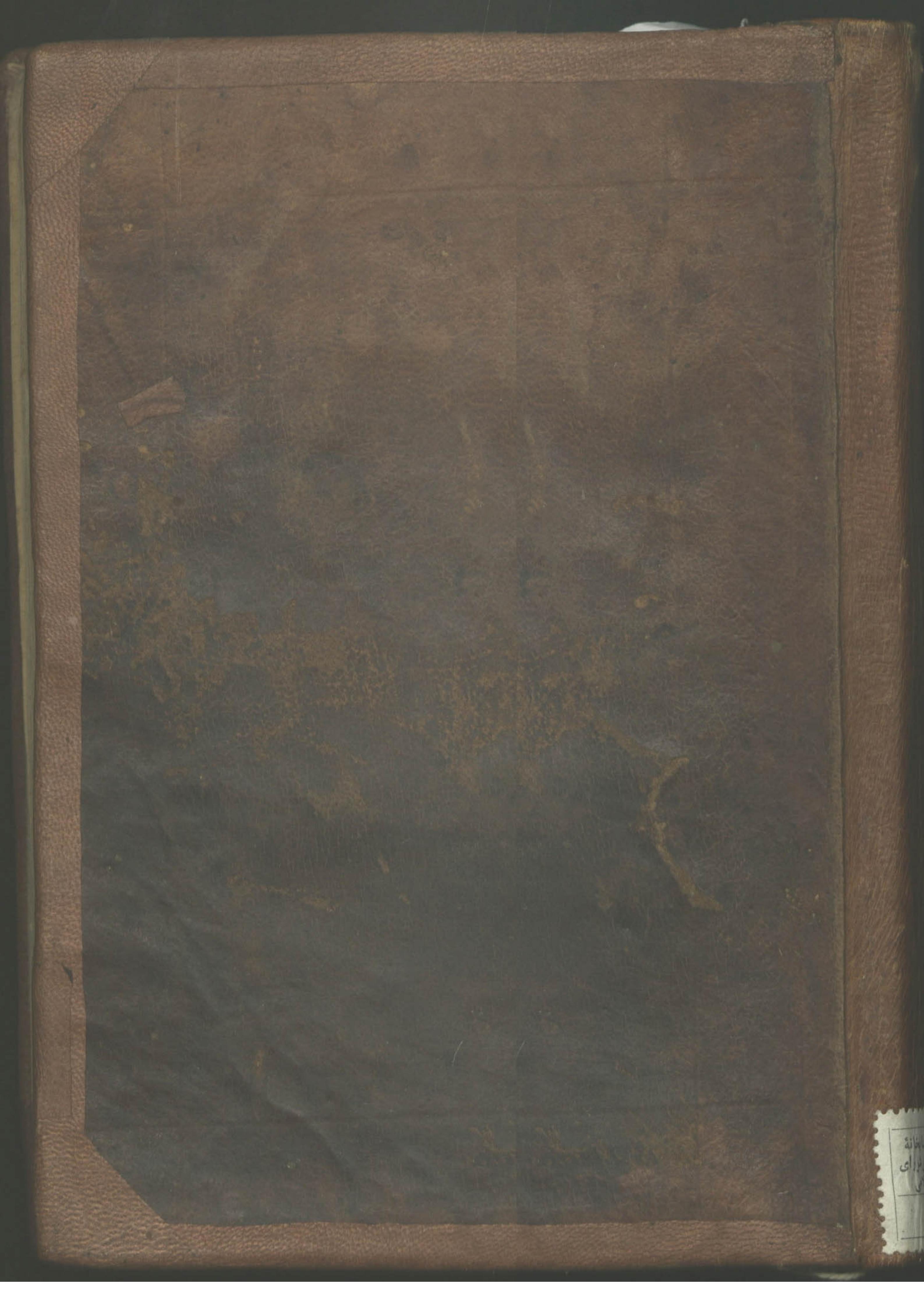
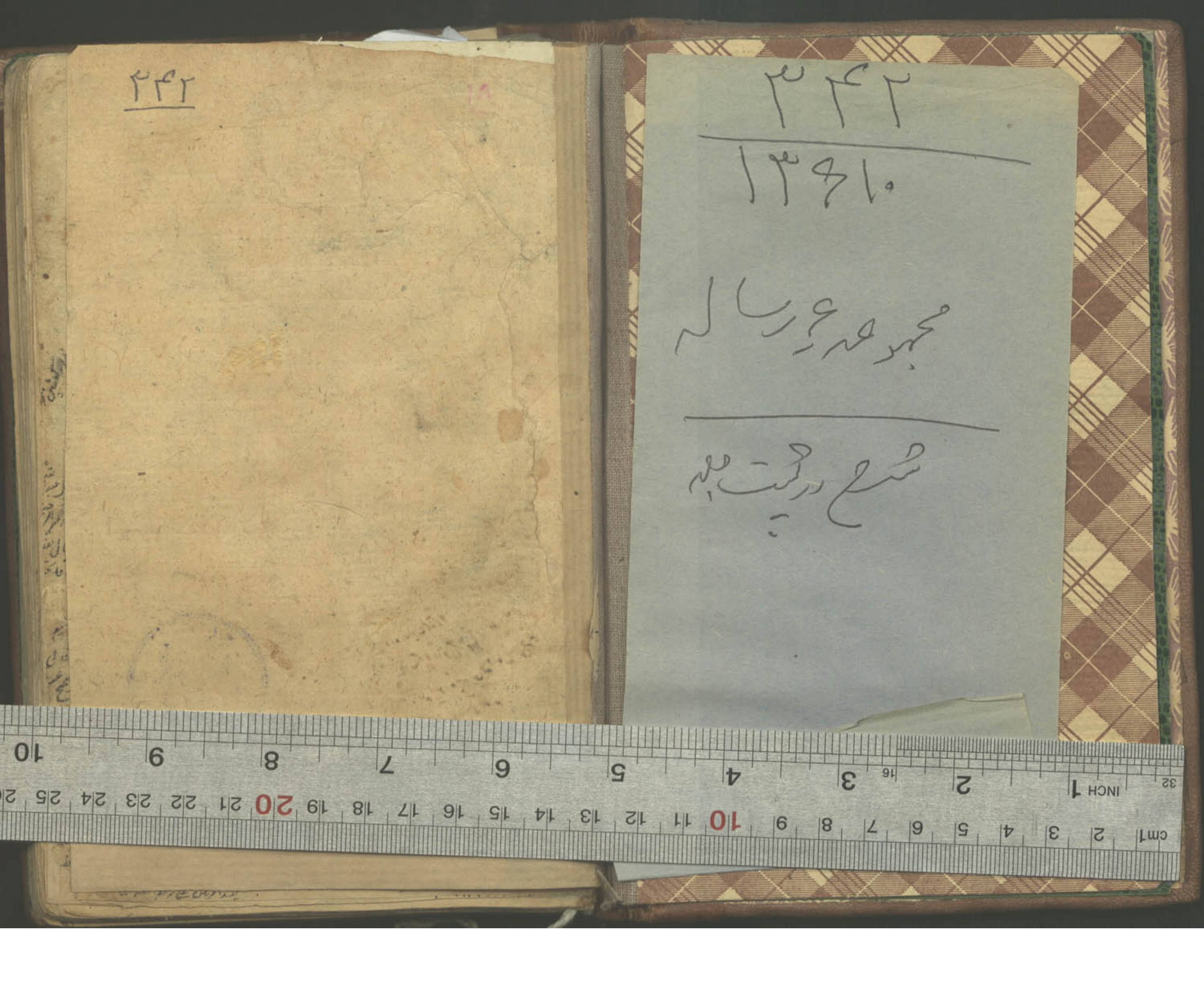






۳۴۲
۳۴۲
۱۳۴۱۰
مجموعه ۲ رساله



مجموعه:

(۱) رساله [illegible]

(۲) شرح رساله ارث خواجه نصیر الدین طوسی لابی الحسن بن احمد (بالعربی)

(۳) رساله وجیزه فی علم الدرایة

(۴) رساله [illegible]

(۵) شرح و ترجمه رساله ارث خواجه بفارسی

(۶) رساله دیگر در مواریث [illegible]

کاتب احمد بن عبد الحی [illegible] تاریخ تحریر ۱۰۱۳



قد استدل بعض العامة على عدم وجوب شيء من الجهر والاخفات بقوله تعالى ولا تجهر بصلوتك ولا تخافت بها وابتغ بين ذلك سبيلا والجواب ان النهي عن
الصفتين غير مراد لانتفاء الواسطة فالمراد النهي عن الزايد على الواسطة بين الجهر والناقص عن اسماع النفس من الاخفات كما تضمنه الرواية
عن الصادق ع فينبغي ما بين الزايد والناقص على احتمال الامرين على انهم مطبقون على استحباب الجهر والاخفات في مواضعهما وغير
موجب للوسط الذي هو ظاهر الاية الكريمة فانهم رووا عن ابن عباس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي بمكة فيسمعه المشركون فيسبون القرآن
ومن جاء به فقال تعالى لا تجهر فيسمعك المشركون ولا تخافت فلا يسمعك اصحابك وقد فسرت الاية بان المراد والله اعلم ولا تجهر بجميع صلوتك ولا
تخافت بجميعها وابتغ بين ذلك سبيلا بان اجهر في البعض وخافت في البعض وقد نطقت الروايات بذلك فهو السبيل المامور به
فهذا التفسير هو الموافق لمذهب جمهور علمائنا وههنا
تفسير آخر وهو ان الخطاب
من قبيل اياك اعني

الجهر للرجل والخنثى مع عدم سماع الاجنبي في الصبح واولي العشا
والاخفات في البواقي وجاهل الحكم معذور والمرأة على
عدم الوجوب وصحيحة علي بن جعفر شاهدة له ويتخير المرأة مع
عدم سماع الاجنبي فلو اسمعته عالمة به احتمل البطلان لكونها
وبه قطع بعض المتاخرين وللبحث فيه مجال ثم تحريم سماعه
مشروط بخوف الفتنة لا مطلقا وفاقا للتذكرة فلا يبعد
اشتراط تحريم اسماعه بذلك منها او منه وكلام القوم خال
عنه السادس ذكر الركوع والسجود والاصح عدم تعين لفظ فيهما
وقد دلت على ذلك صحيحتا الهشامين مع حسنة مسمع
لا معارض لها عند التحقيق السابع التشهد في الثنائية
مرة وفي الثلاثية والرباعية مرتين آتيا بالشهادتين

على الوجه المنقول الثامن الصلوة على النبي وآله صلوات الله عليه
وعليهم بعد الشهادتين ووجوبها اجماعي وصحيحتا زرارة
ومحمد بن مسلم المشتملتان بخلاف ما ذكر وليستا
خلافا للخلاف ويجب في كلا التشهدين وقول ابن الجنيد
بوجوبها في احدهما فقط والصدوق بعدم وجوبها في
الاول شاذان التاسع التسليم وصيغته السلام عليكم ورحمة الله
وبركاته والاصح وجوبه كما نطقت به الروايات المعتبرة
المتكثرة وشيخنا الشهيد في قواعده على وجوبه وخروجه
عن الصلوة كالسنة وقال رحمه الله ان صحيحة زرارة في المحدث
قبل التسليم قد تمت صلوته وصحيحة الاولى فيمن صلى خمسا
ان كان جلس في الرابعة بقدر التشهد فقد تمت صلوته لا يدل

شرعنا منها على عدم وجوبه فبقيت ادلة الوجوب خالية عن
المعارض واما البسط الكلام في هذا المقام في الحبل المتين
العاشر اخراج جميع حروف ما تجب التلفظ به من الاذكار وغيرها
من المخارج المقررة وفيما تستحب احتمال قوي الحادي عشر
عربية جميع ما يتلفظ به واجبا او مستحبا حتى القنوت
وفاقا للبعض فيه ما بينا اذ هو المعهود من الشارع وظاهر
التعميم في صحيحة علي بن مهزيار شمول المطالب الدينية و
الدنيوية لا الاختلافات اللغوية الثاني عشر التلفظ بما تجب
التلفظ به عن ظهر القلب مع القدرة على لا قرب اذ هو
المعهود قراءة كان او ذكرا وفي المستحب احتمال ورواية
الصيقل محمول على عدم الحفظ الفصل الثاني في الافعال

الواجبة الجنانية وهي اثنا عشر الاول تحصيل المعارف
الخمس التي يتحقق بها الايمان على وجه تطمئن به نفس المكلف
بحيث يخرج عن التقليد المحض اما معرفة الدلائل على وجه يقدر
به على دفع الشبهة فمن الواجبات الكفائية الثاني تحصيل
العلم الشرعي بوجوب ما يجب في الصلوة من الاقوال والافعال
والشروط بالاجتهاد ان كان من اهله وبتقليد المجتهد الحي
العدل ولو متجزيا ان لم يكن الثالث العلم الشرعي بكونه طاهرا
من الحدثين الاكبر والاصغر ومن الاخباث العشرة ثوبا و
بدنا سوى ما لا يرقى من الدم ودون الدرهم منه غير
الدماء الثلاثة وثوب المربية بالشرط وما تعذر تطهيره وما لا
يتم فيه الصلوة الا قطنة المستحاضة الرابع العلم اليقيني

بدخول الوقت للقادر وهو الفجر الصادق للصبح والزوال للظهر
المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه او حدوثه بعد عدمه
كما يتفق في خط الاستواء وما نقص عرضه عن الميل
الكلي او ساواه جنوبا او شمالا الا في مكة وصنعاء كي
يوم واحد والفراغ منها ولو تقديرا للعصر وذهاب
حمرة المشرق للمغرب ووقتها الشيخ في ظاهر الصدوق
باستتار القرص والروايات كالمتعارضة والجمع بينها
بالحمل بالاول اولى والفراغ منها ولو تقديرا للعشاء
ووقتها الشيخان بغيبوبة الشفق الاحمر اما الاصفر فلا
عبرة به عندنا ويمتد الصبح الى طلوعها والظهران الى غروبها
والعشاءان الى الانتصاف الخامس العلم بحال

الساتر من كونه مباحا لا حريرا ولا ذهبا رجلا كان او خنثى
ولا من غير ماكول الا ما استثني ولا تجوز في حرير لا يتم فيه
كالتكة والقلنسوة لمكاتبة عبد الجبار الصحيح ورواية
الحلبي ضعيفة باحمد بن هلال وان رواها ابن ابي عمير
اذ لا اعتماد على ما روي من كتاب نوادره وكونها منه
غير معلوم السادس العلم بحال المكان من اباحته ولو
بشاهد الحال والمرتضى على استصحابه وان طرا
غصب وعدم تعدي نجاسة منه الى الثوب
او البدن في الاشياء وان كانت دون الدرهم من الدم
لنقل فخر المحققين عن والده الاجماع عليه وطهارة محل
الجبهة وهو اجماعي وابو الصلاح بشرط طهارة مساقط



السبعة وفي صحيحة الحسن بن محبوب في السجود على الجص
اشعار بالاول ان حملنا السجود فيها على وضع الجبهة
فقط وبالثاني ان حملناه على وضع المساجد اجمع
السابع الاجتهاد في تحصيل القبلة للقادر عليه وهي
عين الكعبة للقريب اجماعا وجهتها للبعيد كما اشتهر
بين المتاخرين وقد حققنا معنى الجهة في رسالة مفردة و
الشيخان وجمهور القدماء على ان الكعبة قبلة من في
المسجد وهو قبلة من في الحرم وهو قبلة من خرج عنه
وقد نقل الشيخ اجماع الفرقة على ذلك ودلت عليه
بعض الاخبار والقول به قريب وما اورده عليه المتاخرون
مدفوع ويجوز التعويل على قواعد علم الهيئة وفاقا لشيخنا

في الذكرى واكثر العلامات الدائرة على السنة الفقهاء
ماخوذة منها كما قاله رحمه الله وقد حكم بانها تفيد الظن
الغالب بالعين وهو مما يحب به ذو النظر لكن بعد
التامل حقيق بالقبول فان البعيد كلما ازداد بعدا
ازداد محاذاة والحقيقة [illegible] الثامن العلم بما هو
مكلف به من القصر او الاتمام وان لم يجب التعرض لشيء
منهما في النية اما العلم بالتخيير في مواضعه فلا التاسع
النية وهي شرط في الصلوة لا شطر وفاقا للمشهور ولا
ينافي ذلك ركنيتها ويجزي فيها قصد اداء الصلوة
الواجبة او قضائها امتثالا لامر الله تعالى ويضيف
نية الجماعة فيما يجب فيه ولو بنذر وشبهه وقصد

امام معين لو تعددوا **العاشر** الاستدامة الحكمية وهي
البقاء على حكم النية والعزم على مقتضاها بعد استحضار
ما عقد به قلبه من الاتيان بافعال الصلوة على ما امر به
ما دام التلبس بها باقيا وقد تفسر بامر عدمي هو ان لا يا
لا يأتي بنية تنافي الاولى وشيخنا الشهيد بنى التفسير
الاول على القول باحتياج الباقي الى المؤثر والثاني على
استغنائه عنه وحكم المتأخرون عنه بان بناءه هذا غير
مستقيم ونظر انه مستقيم **الحادي عشر** اجراء المريض الافعال
على باله شيئا فشيئا كلا في محله اذا عجز عن الاتيان بها
وكذا القول في الاقوال والبدل كالمبدل في الركنية وغيرها
ولو نوى البدلية عن الاصل والبدل فالاولى التفصيل

بالاشتغال التقصير والتبدي يجري في الاول لا يدخل الثاني قطعا
ومن المنافي لا يدخل للاكل مع الخطابه ولو لم ينو البدلية عن
[illegible] **الثاني عشر** [illegible] الاخرس قلبه بعض التحريمة
والقراءة والاذكار الواجبة حال تحريك لسانه عندها
لتعذر احضاره معانيها بالبال كما يظهر من الذكرى بل
تقديم كون هذا التحريك تحملا وذلك قوله [illegible]
[illegible] ولا ريب عدم وجوب الاخطار عليه [illegible]

الفصل الثالث في الافعال الواجبة الاركانية وهي
اثنا عشر **الاول** الطهارة بالوضوء لذي الحدث الاصغر
وبالغسل للجنب وبها للحائض والنفساء والمستحاضة الغير
القليلة ومس الميت نجسا وبالتيمم لذي العذر بعد ضيق



مطلقا على الاحوط واخلال الثانية بالموالاة لو تم الثاني
القيام ناويا ومكبرا وقاريا والركن منه ما يركع عنه فلو ركع
عن قيام القنوت انسحب او عن الاستحباب وتمحض في
الوجوب واعتبار الحيثيين كالتكبير للاحرام والركوع والصلوة
على ما فوق الست ودونها ممكن الثالث الاستقلال في
القيام والقعود وغيرهما بمعنى القاء الثقل على الارض من غير
تشريك بينها وبين غيرها من عصا او حائط ونحوه بحيث
لو زال السند لسقط وجوز ابو الصلاح الاعتماد على المبني ونحوه كالبنية
وصحيح علي بن جعفر وموثقة ابن بكير يشهدان له وحملتا
على الاستناد والاتكاء لا الاعتماد جمعا الرابع الهوي للركوع
غير قاصد به غيره كتناول شيء فيرجع الى الانتصاب ويركع

الا اذا بلغ حد الراكع فيحتمل الرجوع والبطلان وجعله ركوعا
ويقطع في الذكرى الخامس الركوع وهو ركن في كل ركعة مرة
في مستوي الخلقة محاذاة كفيه ركبتيه منحنيا غير منخنس ونحوه
كما لو عليه ويجب فيه الطمأنينة بقدر واجب الذكر فلو هوى
قبلها سهوا او لما يسجد احتمل الاستدراك لاستلزام الاخلال
تداركها زيادة الركن والعود لعدم وقوع الركن على وجهه السادس
رفع الرأس منه مطمئنا بعده بما زيد على السكون الضروري
بين الحركتين ويجب فيه اولية ركنا خلاف السابع الهوي لكل
من السجدتين غير قاصد به غيره فيرجع الا اذا بلغ حد الساجد
فيقوم الاحتمالات الثلاثة واقتصر في الذكرى منها على الثاني
مع قطعه هناك بالاول الثامن السجود ويتحقق بوضع

بالاول م



مجموع الاعضاء السبعة على الارض غير متفاوتة المحال بازيد من لبنة ولو ترك وضع البعض سهوا اكتفى عنه وضع الجبهة من غير عكس ولا يبعد في اجزاء البعض لا اجزاء عن الكل في بعض الحالات فلو جعل الركن كلا السجدتين ادا اقام المشايخ معا منها كالواحدة حال نسيان لا فوت لم يكن بعيدا او يجب الطمانينة فيه كالركوع ووضع الجبهة على الارض او غير المستحيل منها او نباتها غير ماكول او ملبوس عادة وقد استثنى صحيح ابن محبوب لجواز السجود على الجص ولا اعلم بها عاملا ونطقت صحيحة صفوان لجوازه على القرطاس ولا اعلم لها مخالفا نعم كلام الذكرى يعطي التردد التاسع رفع الراس من كل من السجدتين مطمئنا بعد اول الرفع واوجبها المرتضى بعد ثانيهما في اولى الركعتين

والثالثة من الرباعية وهي جلسة الاستراحة وينبغي عدم تركها لنقله رضي الله عنه الاجماع على وجوبها العاشر النهوض بعدها الى الركعة او التشهد الا في الحادي عشر الجلوس للتشهد والتسليم مطمئنا بقدرهما الثاني عشر الاستقرار من غير تمايل ولا تعايل ولا تساقل فيبطل في العاصف المحرك وعلى الدابة وتبطل لغير ضرورة اما في السفينة الثابتة فصححها بعضهم مطلقا لصحيح ابن سنان وابن عمار وجميل وحسنة حماد وقيده بعضهم بالضرورة وبه اخبار غير نقية لكنه قرب قال في غيرها له التسوية بالضرورة وهي غير صريحة في وقت السير واما على الدابة السايرة فقد اجمعوا على المنع في الفريضة الا مع الضرورة كالمرض او الخوف اختيارا احتمال الفصل الرابع في الافعال المستحبة اللسانية وهي اثنا عشر الاول والثاني الاذان والاقامة



وفصول الاذان والاقامة ثمانية عشر كلها مثنى سوى التكبير اوله
فهو اربع في صحيح ابن سنان بالعطف تثنية وحملها الشيخ على
تحمل بعيد والحمل على اجزائهما ممكن وفصول الاقامة سبعة عشر
كلها مثنى سوى التهليل آخرها فهو مرة ويختصان باليومية و
يتأكدان في الجهرية سيما الصبح والمغرب والمرتضى على وجوبهما على الرجال فيهما
ووافقه ابن ابي عقيل وزاد عليه بطلان الصلوة بتعمد تركهما الثالث
التكبيرات الست قبل تكبيرة الاحرام وبعدها او بالتوزيع ولا خلاف في
هذا التخيير لكن الشيخ رحمه الله على اولوية القبلية وتبعه المتأخرون ولا
اعرف له سندا والمستفاد من صحيحة زرارة في افتتاح النبي صلى الله
عليه وآله الصلوة بالتكبير ومتابعة الحسين عليه السلام اولوية البعدية و
لم ينبه على ذلك احد وصحيحة هشام في حكاية المعراج لا تعطي القبلية

كما قد نطق بل ربما دلت على البعدية فان الصلوة معراج العبد الرابع
الاستعاذة قبل القراءة للامر بها في حسنة الحلبي وقول ابي علي ابن
الشيخ طاب ثراه بوجوبها شاذ ومحلها عندنا الركعة الاولى
وهي سرية ولو في الجهرية وجهر الصادق عليه السلام بها محمول
على تعليم الجواز الخامس الجهر ببسملة الحمد والسورة في
السرية ولا فرق بين الامام والمأموم وتخصيص ابن الجنيد بالامام
يرده اطلاق صحيح محمد بن مسلم ولابن الاولين وغيرهما وتخصيص
ابن ادريس بها بالاوليين يرده اطلاق صحيح صفوان السادس ترتيل القراءة
وهو حفظ الوقوف وبيان الحروف كما روي عن امير المؤمنين عليه السلام
وفسر الاول بالوقف التام والحسن والثاني بالاتيان بصفاتها
المعتبرة من الهمس والجهر والاستعلاء والاطباق وغيرها والوقوف



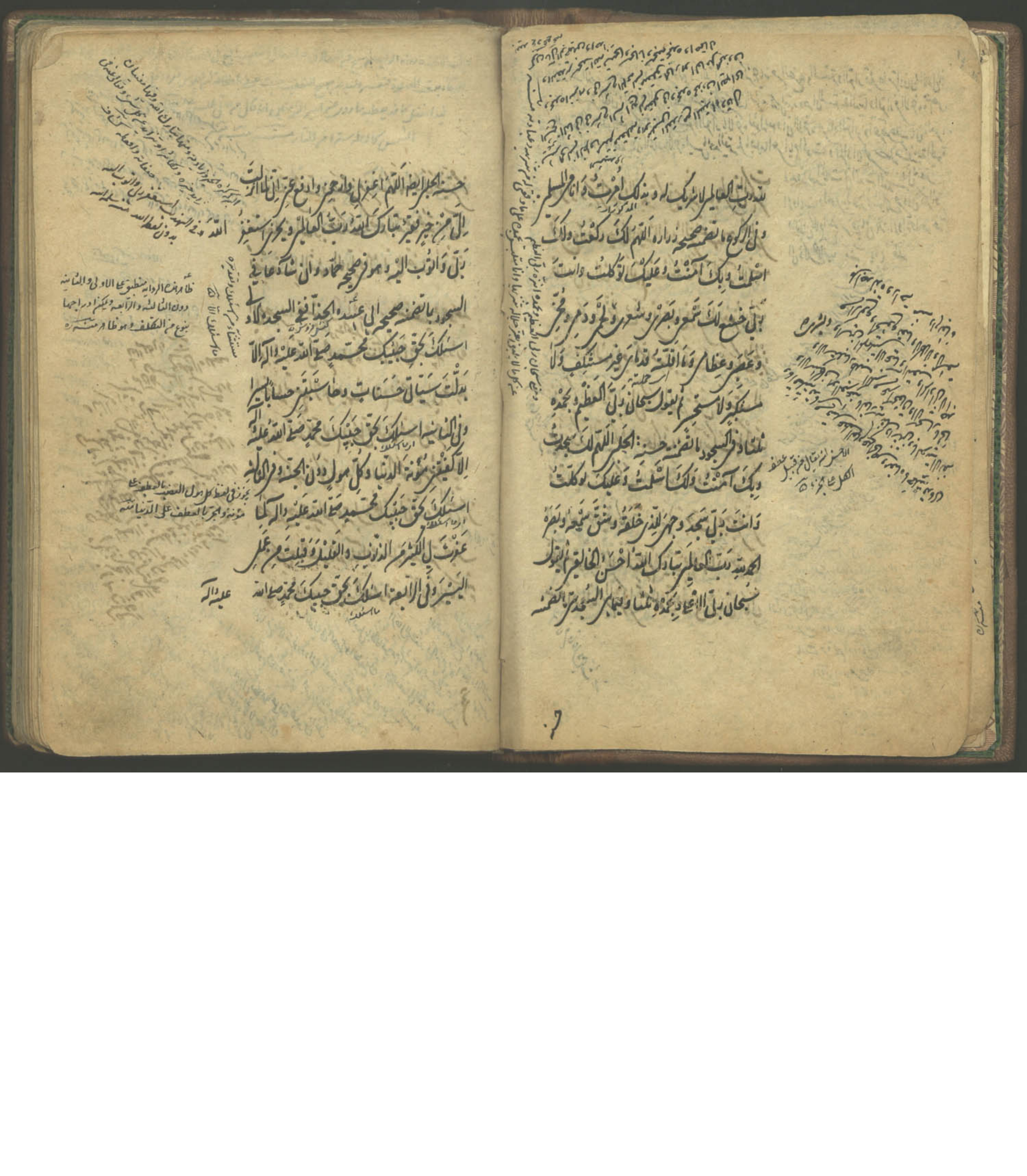
السادس في ان يكبر للركوع والسجود ... والفطرة استحباب الترتيل الى التسبيحات الركوع والسجود بل الى جميع الادعية والاذكار **السابع** سؤال الجنة والتعوذ من النار عند قراءة ايتهما لكن بحيث لا يكثر فيخل بنظم القرآن فتبطل **الثامن** تكرار تسبيحات الركوع والسجود ثلثا وخمسا وسبعا وفي صحيحة ابان بن تغلب انه عد للصادق عليه السلام ستين تسبيحة **التاسع** القنوت في كل ثانية بعد القراءة وقبل الركوع واوجبه ابن ابي عقيل في الجهرية والصدوق في الجميع وابطل الصلوة بتركه عمدا ولعل الاخبار المعتبرة المشعرة بوجوبه وقد اطنبنا الكلام في ذلك في الحبل المتين وياتي به الناسي بعد الركوع فان لم يذكره فبعد الصلوة جالسا وفي صحيحة اذا ذكره وهو في الطريق.

استحباب الجلوس بين الاذان والاقامة في جميع الصلوات كما يدل عليه بعض الروايات الصحيحة وربما يستثنى من ذلك المغرب فيجعل الفصل بين اذانه واقامته بسكتة لا غير وبه رواية ضعيفة ومع ضعفها معارضة بما رواه الحسن بن جهم عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من جلس فيما بين اذان المغرب والاقامة كان كالمتشحط بدمه في سبيل الله منه رحمه الله

كالمتشحط المقتول بدمه او اضطرب فيه

يستقبل القبلة والاتيان به في هذه الاحوال القصار على الاظهر وتردد فيه في المنتهى وفي كلام جماعة ان افضل ما يقال فيه كلمات الفرج ولم اجد به خبرا والذي في صحيح الحلبي اثن على ربك وصل على نبيك واستغفر لذنبك وفي حسن سعد بن ابي خلف يجزيك في القنوت اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا في الدنيا والآخرة انك على كل شيء قدير ونحوه في الحسن ولو في الرتبة لصحيحة زرارة الا المأموم وجعله المرتضى رضي الله عنه تابعا للصلوة في الجهر والاخفات **العاشر** التكبيرات الا على الست الافتتاحية سوى التحريمة وهي في الخمس مع القنوت خمس وتسعون في كل من الظهرين والعشاء احدى وعشرون وفي المغرب ست عشرة وفي الغداة احدى عشرة ولا يكبر للرفع من


الركوع بل يقول سمع الله لمن حمده للقيام من الشهيد بل يقول
بحول الله وقوته اقوم واقعد واثبته المفيد رحمه الله في المقنعة
وقال الشيخ لست اعرف بقوله بها حديثا اصلا ثم استدل
على سقوطه بكلام اقناعي **الحادي عشر** الدعاء في مواضع
بالماثور فعند القيام الى الصلوة ما تضمنه صحيحة معوية بن وهب
اللهم اني اقدم اليك محمدا صلى الله عليه وآله بين يدي حاجتي
واتوجه اليك فاجعلني به وجيها عندك في الدنيا والاخرة
ومن المقربين اجعل صلوتي به مقبولة وذنبي به مغفورا و
دعائي به مستجابا انك انت الغفور الرحيم وبعد الاذان و
الاقامة جالسا اللهم اجعل قلبي بارا وعيشي قارا ورزقي
دارا واجعل لي عند قبر رسولك صلى الله عليه وآله مستقرا
وقرارا وبعد الجلسة او السجدة كما في موثقة ابن سابط وفي التكبيرات
السبع الافتتاحية كما دعيت الثلثة التي تضمنها حسنة الحلبي
فالاول بعد الثالثة اللهم انت الملك الحق لا اله الا انت
سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي ذنبي انه لا يغفر الذنوب
الا انت والثاني بعد الخامسة لبيك وسعديك والخير
في يديك والشر ليس اليك والمهدي من هديت لا
ملجأ منك الا اليك سبحانك وحنانيك تباركت
وتعاليت سبحانك رب البيت والثالث بعد
السابعة وامثالها كانت او غيرها وجهت وجهي للذي
فطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة حنيفا
مسلما وما انا من المشركين ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي



لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين
وفي الركوع بالتمخضة صحيحة زرارة اللهم لك ركعت ولك
أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وأنت
ربي خشع لك سمعي وبصري وشعري ولحمي ودمي ومخي
وعصبي وعظامي وما أقلته قدماي غير مستنكف ولا
مستكبر ولا مستحسر ثم تقول سبحان ربي العظيم وبحمده
ثلاثا وفي السجود بالتمخضة حسنة الحلبي اللهم لك سجدت
وبك آمنت ولك أسلمت وعليك توكلت
وأنت ربي سجد وجهي للذي خلقه وشق سمعه وبصره
الحمد لله رب العالمين تبارك الله أحسن الخالقين ثم تقول
سبحان ربي الأعلى وبحمده ثلاثا وفيما بين السجدتين بالتمخضة

حسنة الحلبي أيضا اللهم اغفر لي وارحمني وادفع عني إني لما أنزلت
إلي من خير فقير تبارك الله رب العالمين وبعده أستغفر
ربي وأتوب إليه وهو في صحيحة حماد وإن شاء دعا في
السجود بالتمخضة صحيحة ابن عبد الله الحذاء في السجدة الأولى
أسألك بحق حبيبك محمد صلى الله عليه وآله إلا
بدلت سيئاتي حسنات وحاسبتني حسابا يسيرا
وفي الثانية أسألك بحق حبيبك محمد صلى الله عليه وآله
إلا كفيتني مؤونة الدنيا وكل هول دون الجنة وفي الثالثة
أسألك بحق حبيبك محمد صلى الله عليه وآله لما
غفرت لي الكثير من الذنوب والقليل وقبلت مني عملي
اليسير وفي الرابعة أسألك بحق حبيبك محمد صلى الله

عليه وآله



لما ادخلني الجنة ويجعلني من سكانها ولا يجعلني من سكان النار برحمتك وصلى الله على محمد وآله كذا يضيف الى التشهد الاول والثاني ما تضمنه موثقة ابي بصير وهو مشهور الثاني عشر التعقيب وهو بعد الفريضة افضل من الصلوة تنفلا كما في خبر زرارة وافضله تسبيح الزهراء عليها السلام ففي صحيحة ابي خالد القماط انه في كل يوم دبر كل صلوة افضل من صلوة الف ركعة في كل يوم والظاهر ان الجلوس غير شرط في حصول حقيقة التعقيب بل في كماله وان فسره بعض اللغويين بالجلوس بعد الصلوة لدعاء او مسئلة وقد فسره بعض علمائنا بالاشتغال بعد الصلوة بدعاء او ذكر او ما اشبهه

ويشهد لذلك ما رواه الوليد بن صبيح عن الصادق ع انه قال التعقيب ابلغ في طلب الرزق من الضرب في البلاد يعني بالتعقيب الدعاء بعقب الصلوة فتفسير الوليد بن صبيح التعقيب بذلك يعطي باطلاقه لزم الجلوس غير داخل في مفهومه نعم الجلوس فيه افضل كما قد يعطيه ما روي عن امير المؤمنين انه قال من صلى فجلس في مصلاه الى طلوع الشمس كان له ستر من النار منه سلمه

ولعل المراد بما اشبهه البكاء من خشية الله تعالى والتفكر في معنى الاية والتفكر في عجائب ارضه وسمائه وما هو من هذا القبيل وهل يعتبر الاشتغال بعد الصلوة بقراءة القرآن تعقيبا فيحصل ذلك التعقيب به الظاهر نعم وفيه تامل وظاهر في كلام بعض الاصحاب نعم في هذا الباب الفصل الخامس في الافعال المستحبة الجنانية وهي اثنا عشر الاول استشعار الخوف عند القيام الى الصلوة كما نقل عن سيد العابدين ع الثاني احضار القلب والاقبال على جميع افعالها ففي صحيحة محمد بن مسلم انه لا يرفع له منها الا ما اقبل عليه بقلبه الثالث ان يخطر بباله انها آخر صلواته فقد قال الصادق عليه السلام اذا صليت فريضة فصلها لوقتها

صلوة موّدع يخاف ان لا يعود اليها رواه الصادق الرابع
احضار فصول الاذان والاقامة ببالِهِ اذا كان مريضاً لا
يقدر على التلفظ بها كما في موثقة الساباطي ولو قيل بجريان
بجريان ذلك في كل الاذكار المندوبة لم يكن بعيداً غير انّي
لم اظفر في غير الاذان بنص صريح الخامس الخشوع في الصلوة
فقد قال سبحانه والذين هم في صلوتهم خاشعون وقال صلى الله
عليه وآله لما رأى العابث في الصلوة لو خشع قلبه لخشعت
جوارحه السادس نية الامام كونه جامعاً في غيره ليجتنب
الجماعة ليفوز بثوابها فان لكل امرء ما نوى السابع
استشعار عظمة الله سبحانه وكبريائه واستصغار ما سواه
حال التكبير كما روي عن الصادق عليه السلام وارادة كونه اكبر

ومن ما رواه انه سمع ابي عبد الله ع يقول لا بد للمريض
ان يؤذن ويقيم اذا اراد الصلوة ولو في نفسه
ان لم يقدر على ان يتكلم به سئل فان
كان شديد الوجع قال لا بد
ان يؤذن فيقيم لانه
لا صلوة الا باذان
واقامة
منه

من كل شيء او من ان يوصف وكلاهما مروي في معنى التكبير
الثامن ان يخطر بباله حال الركوع آمنت بك ولو
ضربت عنقي التاسع ان يخطر بباله في السجود الاولى
اللهم انك منها خلقتنا اي من الارض وفي رفعها ومنها
اخرجتنا وفي الثانية واليها تعيدنا وفي رفعها و
منها تخرجنا تارة اخرى كما روي عن امير المؤمنين عليه السلام
العاشر ان يخطر بباله حال التورك في التشهد حين رفع
اليمنى وخفض اليسرى اللهم امت الباطل واقم الحق
كما روي عنه عليه السلام الحادي عشر ملاحظة معاني ما يقرأه
في الصلوة بل معاني جميع ما يتلفظ به فيها من الادعية
والاذكار لقول الصادق عليه السلام من صلى ركعتين يعلم



ما يقول فيها انعرف وليس بينه وبين الله عز وجل ذنب

إلا غفر له رواه الصدوق **الثاني عشر** ان يقصد

للامام بصيغة الخطاب في التسليم الانبياء والائمة و

الحفظة والمأمومين وانه يترجم عن الله تعالى للمأمومين بالسلامة

والامن من عذاب يوم القيمة كما روي عن امير المؤمنين عليه السلام

وليقصد المأموم باول التسليمتين الرد على الامام لانه قد حياه

ولم يجب لعدم قصده محض التحية والصدوق على ان

المأموم يرد على الامام بتسليمة ثم يسلم عن جنبيه بتسليمتين

وقدم الرد لانه حق آدمي مضيق وليقصد المنفرد

ما يقصده الامام سوى الاخير **الفصل السادس**

في الافعال المستحبة للاركانية وهي اثنا عشر نوعاً موزعة

على اثني عشر عضواً **الاول** وظيفة الجبهة وهي السجود عليها كلها

ثم على قدر الدرهم منها لا انقص ووضعها على التراب وافضله

التربة الحسينية على مشرفها السلام والتحية واستحب بعض علمائنا

السجود على ما يتخذ من خشب قبورهم سلام الله عليهم **الثاني**

وظيفة العين وهي شغلها حال القيام بالنظر الى موضع السجود

وحال الركوع الى ما بين القدمين وهما في صحيحة زرارة المشهورة

لكن في صحيحة حماد عن الصادق عليه السلام انه غمض عينيه في

ركوعه والحمل على الاستحباب التخيير طريق الجمع وما في رواية

مسمع من نهي النبي صلى الله عليه وآله عن تغميض الرجل عينيه في

الصلوة محمول على ما عدا ذلك وفي حال السجود الى طرف

الانف وفيما بين السجدتين وقعود التشهد والتسليم الى حجره



وفي حال القنوت الى باطن كفيه وبوقت السجود في السلام بموخر
عينه الى يمينه **الثالث** وظيفة الانف وهي السجود عليه كباقي
الاعضاء كما في صحيح حماد والارغام به كما في صحيح زرارة المعتبر
الصاقه حال السجود بالرغام بالفتح وهو التراب واعتبر المرتضى
طرفه الذي يلي الحاجبين وابن الجنيد طرفه وحدبته معاً وفي
الذكرى تفسير الارغام بالسجود على الانف والظاهر انه اخص
منه كما قلنا ولا يقوم غير التراب مما يصح السجود عليه مقامه
في تادية سنة الارغام خلافاً لشيخنا الشهيد الثاني و
استدلاله بما في موثقة الكناني عن قول امير المؤمنين عليه السلام
لا تجزي صلوة لا يصيب الانف فيها ما يصيب الجبين لا ينهض
بمدعاه **الرابع** وظيفة الرقبة وهي مدها حال الركوع كما
في صحيح حماد وليس فيها كون المد مساوياً للظهر كما ظنه شيخنا
الشهيد الثاني رحمه الله ويمكن الاعتذار له بشمول الظهر للرقبة
الخامس وظيفة المنكبين وهي اسدالهما كما تضمنه صحيح زرارة المشهور
بان لا يرفعهما الى فوق **السادس** وظيفة اليدين وهي رفعهما بالتكبير
كلها واوجبه المرتضى رضي الله عنه وارسالهما على الفخذين حال
القيام والتجنيح بهما حال السجود كما في صحيح حماد **السابع** وظيفة
الكفين وهي استقبال القبلة بباطنهما عند رفعهما بالتكبير مبتدياً
بابتدائه منتهياً بانتهائه غير متجاوز بهما اذنيه ووضعهما حال
الركوع على الركبتين وتقديم وضع اليمنى على اليسرى على اليسرى و
تمكينهما من الركبتين كما في صحيح زرارة المشهورة ورفعهما حيال
الوجه حال القنوت متلقياً بباطنهما السماء ووضعهما على



الارض قبل الركبتين حال الهوي الى السجود كما في صحيح زراره
المشهوره والمراة بالعكس وتضع كفيها على فخذيها حال القيام
وعلى اسفل الفخذين فوق الركبتين حال الركوع وفي صحيحة
زراره تعليله بان لا تتطاطا كثيرا وهو يعطي ان انحناها دون
انحناء الرجل كما قاله بعض مشايخنا **الثامن** وظيفه اصابع
اليدين وهي وضع الاصابع في الاذن حال الاذان وضمها
جميعا حال القيام وحال السجود وحال التشهد وتفرجها
على الركبتين حال الركوع كما في صحيح زراره المشهوره وضم
ما عدا الابهام حال القنوت اما عند الرفع بالتكبيرات
فكالقيام عند جماعة وكالقنوت عند آخرين واختاره
المفيد وتبعه شيخنا الشهيد **التاسع** وظيفه الظهر وهي

تسويته حال الركوع بحيث لو صب عليه قطرة من ماء
او دهن لم تزل كما هو منطوق صحيح حماد **العاشر** وظيفه
الركبتين وهي ردهما الى خلف حال الركوع كما في صحيح حماد
ورفعهما قبل اليدين عند النهوض الى الركعة الاخرى والصاقهما
بالارض حال التشهد وترك وجيه بينهما فيه وهما في
صحيح زراره المشهوره **الحادي عشر** وظيفه القدمين وهي ان
يكون الانفراج بينهما حال القيام قدر اصبع الى شبر كما في
صحيح زراره المشهوره ولعل المراد طول الاصبع وفي صحيح
حماد قدر ثلث اصابع منفرجات ولا منافاة لان هذا
احد جزئيات ذاك فان حمادا انما روى فعل الامام عليه
السلام وزراره قوله وان يجعل بينهما حال الركوع قدر شبر وان يجعل



ظهر اليسرى على الارض وظهر اليمنى على باطنها حال التشهد كما في
صحيحة زرارة المشهورة الثاني عشر وضع اصابع القدمين
وهو ان يستقبل بها جميعاً القبلة حال القيام كما في صحيحة
حماد وان يجعل طرف ابهام اليسرى على الارض حال التورك
في التشهد كما في صحيحة زرارة المشهورة الفصل السابع
في التروك الواجبة السابقة وهي اثنا عشر الاول ترك التثويب
في الاذان فانه بدعة والقول بكراهته ضعيف وصحيحة
ابن مسلم محمولة على التقية الثاني ترك المد في حروف التكبير
كمد همزة الجلالة بحيث تصير استفهاما ومد اكبر بحيث يصير
جمعا وفي حكمه الفصل بين كلمتيها ولا بنيتا على الله سبحانه
نحو الله لا اكبر وكذا التقية بها الشين [illegible] ولا ذكار بحيث يصير [illegible]

كلاما واحدا نحو الله اكبر جل شانه وان كان مقصود المحب
المعنى نحو الله اكبر من كل شيء او من ان يوصف الثالث
عدم قراءة البسملة قبل تغير السورة لغير الملتزم بواحدة و
معتاد لها من لا يحفظ سوى الا الفاتحة بل يعين الى المقصودة
لا غيرا ان كانت الجحد او التوحيد الا الى الجمعة في الجمعة
صبحيها وفي غيرهما اليها او غيرها قبل او بعده وتعيد البسملة
في الجميع الرابع ترك الترجيع المطرب في القراءة فتبطل الصلوة
به على الاظهر وكذا في الاذكار الواجبة المستحبة في البطلان
وجهان اقربهما ذلك وهل يحرم رفع الصوت في الجهرية
زيادة على المعتاد ذكر في الالفية [illegible] ولو قيل بتحريمه
لم يكن بعيدا وقد نبه بعضهم عليه وفي بعض الروايات ما يدل



على المنع منه الخامس ترك التأمين لغير تقية والمحقق في
المعتبر على كراهته محتجا بحسنة جميل الدالة بظاهرها على ذلك
مع ان التقية تلوح من عباراتها كما تلوح من حسنة معوية بن
وهب والاصح التحريم كما قلنا اما بطلان الصلوة به فانكره
بعضهم واثبته اخرون ومنهم الشيخ مدعيا عليه في الخلاف
الوفاق السادس ترك قراءة السورة في الثانية وادعى
بعضهم الاجماع السابع ترك قراءة سورة يفوت بقراءتها
الوقت وان ادرك من اوله ركعة تامة ذكره الثاني في
القراءة والتشهد الاخير مع التسليم الثامن ترك الموالاة
في اثناء الحمد او السورة من غيرها بحيث يخل بالنظم وكذا منها
الا ناخير وان كان لزيادة الوثوق بالاصلاح التاسع

ترك قراءة العزيمة على الاظهر عملا بالاشهر وفاقا للاكثر بل كاد
يكون اجماعا وضعف الروايات منجبر بذلك وخلاف ابن
الجنيد غير معلوم مع ان كلامه غير صريح في الجواز والروايات
بذلك محمولة على النافلة العاشر ترك الدعاء بالمحرم فتبطل
الصلوة به للاجماع المنقول في التذكرة ولولاه لكان للبحث
في البطلان مجال وهل يعذر جاهل التحريم وجهان الحادي عشر
ترك الكلام بحرفين مطلقا وبحرف مفهم من غير قران ولا دعاء
ولا ذكر فتبطل ان تعمده واستثنى بعضهم حالات التنحنح
وهو غير بعيد وهل تقوم الاشارة كما في الاخرس مقام التكلم
اشكال اقربه ذلك فتبطل بالواحدة وان لم يكن مفهمة لعينا
في حقه مقام الكلمة وهل الكلام الواجب كتحذير المنزف



على الزاني والمكره على المسلط لا الظهر ثم ولو تركه مشتغلا
بالقراءة احتمل البطلان الثاني عشر ترك العدول عن السورة
بعد بلوغ نصفها الى غير غلط الوضع وكتب او عن الاخلاص
والجحد وان لم يبلغ نصفها الا الى الجمعة والمنافقين في الجمعة وظهرها
فيجوز فيهما اليهما من غير العاهد ما لم يبلغ نصفهما وتالي العزيمة
سهوا يعدل الى غيرها وجوبا وان تجاوزه ما لم يقرأ السجدة
وبعدها يحتمل الاستمرار لزوال المانع والعدول ما لم يركع لعدم
الاعتداد بما اتى عنه الفصل الثاني في التروك الواجبة
الجامعة وهي اثنا عشر الاول ترك قصد الافتتاح بسوى
بكرة لا حرام فلو قصده بعدها بغيرها بطلت وصحت الثالثة
وهكذا يصح كل فرد ويبطل كل زوج الا ان يقصد الخروج فيصح

بعد الثالثة

لا يعيده الثاني ترك نية الوجوب في الفعل المندوب كالقنوت
مثلا فيبطل الصلوة لو نواه على قول قوي ويحتمل في البيان
على الصحة لتاكد العزم لكن في امكان قصد العاقل وجوب
ما يشك في وجوبه تامل وكيف وجوب ما يعتقد استحبابه
الثالث ترك نية الندب في الفعل الواجب فيبطل قولا
واحدا ولو تردد في الوجوب والندب لتعارض الادلة ان
كان مجتهدا او فقد المجتهد الحي ان كان مقلدا احتمل التخيير
فينوي ما شاء والترديد كنيته ذكره ما لم يشك في بقائه وبنيته
ما تشاركا فيه وهو مطلق الرجحان ونية الوجوب كمختار البيان
الرابع ترك الاستدامة الحكمية بالعدول عن الاحتمال السابق
لذاكرها في الاثناء مع عدم فوت المحل الخامس تركها بالعدول

محل السابقة

العدم

هذا الاحتمال يعلم ضعفه مما سبق فلذلك لم يتبينا
ضعفه ومنه يظهر ضعف احتمال الاول فيتعين الاوسط
ولعل ثانيهما الاوسط منه ره

عن السابقة الى اللاحقة اذا ظهر ايقاعها في المختص بها
السادس ترك قصد كون الآية المذكرة بين السورتين من غير
المقروة وقاصده عمدا العبد ... ان لم تقل باخلالها
بالنظم ومعه تبطل صلوته السابع ترك قصد اتمام الصلوة
ابتداءً او عدولاً في مواضع التخيير اذا ظن ضيق
الوقت عنها تامة او عن كل في مقصورة الثامن
ترك قصد الاقامة اثناء التلبس بالمقصورة او قبله في
الوقت لا قبله مع ظن ما سبق التاسع ترك قصد قطع
الصلوة او قصد فعل يستلزم قطعها كالقهقهة والبكاء
لامور الدنيا فتبطل وان لم يقطع او يفعل ولحق به
التردد في انه هل يقطعها او يفعل ما يقطعها فتبطل

بمجرد التردد على تردد العاشر ترك تعليق قطعها او فعل
ما يقطعها على امر متوقع الحصول كنزول مطر وهو ممتنع
او غير متوقع كنزوله وهو مصحف فتبطل اما لو علقه على
ممتنع عادي كانقلاب الحجر ذهبا فلا على الاظهر الحادي عشر
ترك قصد غير الصلوة ببعض افعالها الواجبة كقصد
القيام لداخل بالنهوض الى الثانية فتبطل ومثله
كالاستمرار في فعل بعد اداء الواجب منه اذا لم يترجح
الزيادة عليه كتطويل طمانينة الرفع وما يتوهم من عدم
تحقق كونه الفعل بناء على القول باستغناء الباقي عن
المؤثر لكونه غير فاعل مردود بانه فاعل عرفا وهو المحكم
شرعا واستصحاب الحكم الى الافعال المندوبة كرفع اليدين

ارتفع فصل السابع

بان يقصد بالنهوض مع نية بعض النهوض للصلوة الا ان قصده معا فغير الحلال خلاف منه الا ان

واستصحاب الحكم الى الافعال المندوبة كرفع اليد للتكبير بقصد اباء امر لعبد الا اذا اكثرت كثرت
اي يجوز بها التقصد دون ... قصد الرفع للتكبير منه



الثاني عشر الا اذا كثرت لبعيد اما بالكسر

ترك قصد الريا لواجب او مستحب كزيادة تسبيحات
الركوع او ترتيل القراءة فتبطل فيهما على الاظهر مع احتمال
جعله في المستحب كالسابق فيتوقف البطلان على
الكثرة كما جزم به بعض الاصحاب **الفصل الخامس**
في التروك الواجبة للاركانية وهي اثنا عشر **الاول**
ترك الانحناء المنتهي اماما او لوالدين حد الراكع
ويمينا وشمالا وخلفا للقادر عليه في القيام
كقيام القراءة اما المندوب كقيام القنوت فلا مع
احتمال مساواته له في الكل وفيما سواه للاول فحسب
الثاني ترك الوقوف المتطاول على رجل واحدة

اما رفعها اناء وضعها فلا الا اذا كثر وكذا الانحناء **الثالث**
ترك تباعد الرجلين بما يخرج عن حد القيام ولو دار
الامر بين تباعدهما والانحناء كالمحبوس في بيت منخفض
السقف ففي الترجيح توقف وبعضهم رجح التباعد
لبقاء الفرق بين القيام والركوع بخلاف الانحناء وهو جيد
ان كان اماما وبلغه والا فالفرق باق فيتجه التوقف
والمصير الى التخيير متجه ولو دار بين الانحناءات الاربعة
فالظاهر ترجيح الاول ان قصر عن الركوع والا فالترجيح للثلثة
من غير ترجيح **الرابع** ترك استدبار القبلة بالبدن كله
او الوجه خاصة للقادر عليه والتيامن والتياسر كالاول
لا بالثاني على المشهور ويحتمل المنع قول يشهد له

ويمكن الترجيح الثاني والثالث على الرابع لفوات الاستقبال فيه بالجملة



قول الصادق عليه السلم في صحيحة زراره ولا تقلب وجهك
عن القبلة فتفسد صلوتك الخامس ترك التكفير وهو وضع
اليمين على الشمال لغير تقية وتبطل الصلوة به وفاقا
للاكثر بل نقل المرتضى رضي الله عنه الاجماع عليه وكرهه
ابو الصلاح ووافقه المحقق في المعتبر ولو تركه في موضع
التقية ففي البطلان نظر السادس ترك الفعل الكثير عادة
فتبطل مع العمد لا السهو الا مع انمحاء صورة الصلوة
ولو تفرق في الركعات وانتفت الكثرة بدونه لا جماع
فلا تحريم ولا ابطال السابع ترك الاكل والشرب وان
لم يعدا فعلا كثيرا وقيدهما العلامة به والشيخ اطلق محتجا
بالاجماع ولا يضر ابتلاع ما تخلف بين الاسنان ان لم يكثر

الثامن ترك الدخول في فعل قبل اكمال الواجب قبله
كالانحناء للركوع قبل اكمال القراءة والرفع منه و
من السجود قبل اكمال اقل الواجب من الذكر والطمانينة
التاسع ترك التحامل عن الاعضاء السبعة او بعضها
حال السجود العاشر ترك المريض الحالة العليا من القيام
ثم القعود ثم الاضطجاع على الايمن ثم على الايسر مع
التضرر بها وان قدر عليها الى تلوها حتى يستلقي الحادي عشر
ترك كل من هذه الاربع اذا لم يتمكن من الاستقرار معها
الى تلوها معه اما الى غيره كالثالثة من الاولى فمشكل
الثاني عشر ترك الحالة الدنيا اذا قدر على العليا
من غير تضرر ويتراخى الانتقال هناك لا منها وقيل



يسكت فيهما حتى يسكن وهو جيد ان لم يطل سكوته في
انتظار سكونه ويقوم الى عد لو خفف بعد انتهائها
ركوعه ورفعه وطمأنينته وبعده ليها وبعدها
لهوي السجود ولا يجب الطمأنينة له بل في جوازها
نظر فلو تثاقل في هوي لضعف وقصده السجود ففي
احتسابه بهوية نظر فان جوزناه وصلى بها بعد
الا قعد ثم سجد **الفصل العاشر** في التروك
المستحبة اللسانية وهي اثنا عشر ولا بأس في اطلاق
المستحب على ترك المكروه فانه متعارف عندهم
الاول ترك الكلام في اثناء الاذان والاقامة سوى
الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله عند ذكره وحرمه

المفيد والمرتضى رضي الله عنهما في الاقامة ووافقهما
الشيخ فيما بعد قد قامت وصحيحة ابن ابي عمير وموثقة
سماعة شاهدتان لهم فانهما صريحتان في تحريمه بعد
ذلك على اهل المسجد الا في تقديم امام وحملنا على
تأكد الكراهة جمعا بينها وبين صحيحة حماد بن عثمان
المتضمنة جواز تكلم الرجل بعدما يقيم والمسلم لهولاء
المشايخ الجمع بينهما بحمل الاولى على الاقامة الواجبة
عندهم اعني الاقامة للجماعة والثانية على المستحبة وهي
اقامة المنفرد **الثاني** ترك الاعراب في اواخر فصولهما
الثالث ترك الترجيع فيها وفسر بتكرار الشهادتين
مرتين اخريين ولا بأس به لقصد الاشعار **الرابع**

ترك الكلام بعد الفراغ من الاقامة الا ما يتعلق بالصلوة من الواجبات
كعدم تقدم المأموم او المستحبات كتسوية الصفوف اما
التلفظ بالنية فليس مما يتعلق بالصلوة فيكره اللهم الا ان
يتوقف استحضارها عليه فيجب ولا استناد في استحبابه
الى ان فيه شغلاً للقلب واللسان معاً فهو احمز مدفوع
بانه فرع كون التلفظ عبادة وهو اول البحث الخامس
ترك القراءة لمريد التقدم خطوة او اثنتين في اثناء التخطي
السادس ترك التأوه بحرف وكذا الانين به السابع السكوت
بعد قراءة الفاتحة وبعد السورة بقدر نفس وطرده بعضهم
في الركعتين الاخيرتين بل بعد التسبيح ايضا الثامن ترك المأموم
القراءة خلف المرضي في السرية وفي الجهرية اذا سمع ولو همهمة

وجوّزها الشيخان في الثاني التاسع ترك المأموم القادر
لعدم سماع الهمهمة قراءة الاية الاخيرة ان نقصت قراءته عن
قراءة امامه ليركع عنها وليمجد الله سبحانه مكانها العاشر
ترك الادغام الكبير في الحرف الواحد في الصلوة فانها جائزة
حسنة وجالسا بخسير كما في الحجر الحادي عشر ترك اشباع
الحركات بحيث تقارب الحروف الثاني عشر ترك القران
بين سورتين وفاقا لاكثر المتأخرين والروايات المشعرة بتحريمه
محمولة على الكراهة جمعا بينها وبين الدالة على جوازه والشيخ حملها
على ظاهرها فحرمه في النهاية والمبسوط بل ابطل الصلوة به
وفاقا للمرتضى رضي الله عنه وكيف كان فهو مستثنى بين الضحى
ولا انشراح والفيل ولايلاف فقد اوجبه الاكثر بل ادعوا



وحدة التسوية حتى نفى الشيخ في التبيان وجوب البسملة في الزوال
الظهر في الاخبار بما يدل على الوجوب ولا على الوحدة بل رواية المفضل
صريحة في التعدد الفصل الحادي عشر في التروك المستحبة الجنانية
وهي اثنا عشر الاول والثاني ترك قصد حصول الثواب والخلاص
من العقاب كما تضمنه بعض الاخبار حتى ابطل كثير من علمائنا الصلوة
وغيرها من واجب العبادات بقصد احد الامرين الثالث والرابع
ترك ضم احد القصدين الى القربة الخامس ترك نية القصر في
الاربع فان الاتمام فيها افضل السادس ترك العدول في اثناء المنوية
اتماما مطلقا من احد الاربع الى القصر قبل ركوع الثالثة اما بعده فتبطل
وان قلنا باستحباب التسليم السابع ترك الاستدامة الحكمية بالعدول
عن نية الحاضرة الى الغائبة وان كان العاشر او جبرا اذا ذكرها في الاثناء

مع السعة قبل ركوع الرابعة واوجبه المرتضى والاكثر الذاكرين اثناء
على تضييق القضاء فيعدل قبلا ويستأنف بعدا الثامن
ترك الوسواس في النية وغيرها من الافعال كما في صحيحة ابن سنان
التاسع ترك احضار غير المعبود بالبال العاشر ترك حديث
النفس كما في صحيحة زرارة الحادي عشر ترك قاصد القربة بالفعل
ملاحظة ما يلزمه من الامور الخارجة كالراحة في جلوس التشهد والتحرز
عن مواجهة الشمس في الركوع والسجود ان جوزنا قصد اللازم في
ضمن الملزوم كالتبرد في الوضوء اما الداخلة في مصلحة الصلوة كتطويل
الامام الركوع ليدرك الداخل الثاني عشر ترك الاستدامة
الحكمية بالرجوع في الاثناء لتدارك الاذان والاقامة لناسيهما الا العامد
والشيخ عكس في النهاية واطلق في المبسوط والعلامة فرق في المختلف

بما فيه كلام وكيف كان فشرط الرجوع قبلية الركوع واتساع الوقت
وعدم فوت شرط كانقضاء مدة اباحة ساتر وانتفاء التنافي
الى سقوط الاداء كان تمكن من الملاء بعد التكبير متيمماً ونقده
مع بدله قبل القطع الا ان لم توجب عنده لوجود الاذان وقلنا
كالشيخ بالنقض به في حق غير المتلبس بها **الفصل الثاني عشر**
في الترك المستحب للاركانه وهي اثنا عشر نوعاً موزعة على اثني عشر
عضواً **الاول** للعين وهو ترك النظر الى السماء وترك تحديقه
في شيء من الاشياء **الثاني** للانف وهو ترك الامتخاط كما في صحيح
زرارة الا اذا كثر فشغل القلب فان الاولى حينئذ فعله **الثالث**
للفم وهو ترك التثاؤب كما في صحيح زرارة والتنخع والتلثم الغير
المخل بالقراءة والواجب من الاذكار وفي صحيح محمد بن مسلم نفي الباس عنه

للراكب

للراكب وترك نفخ موضع السجود بدون حرف وترك البصاق الى
القبلة او الى اليمين فان غلب فالى اليسار او تحت القدم اليسرى
وترك التبسم وان كان منشأه السرور ولابتهاج الكامل بتذكر
الغفران الالهي والرحمة التي وسعت كل شيء **الرابع** للشعر
الرأس وهو ترك عقصه للرجل والقول بتحريمه ضعيف وبابطاله
اضعف وترك الفصل به بين شيء من الجبهة والارض اذا وقع
بعضها عليها كما تضمنه صحيح علي بن جعفر من منع المرأة منه و
الظاهر عدم الفرق بينها وبين الرجل وقد يحمل المنع على التحريم
لصدق السجود على الشعر وان كان على غيره ايضاً وهو محتمل فلا
فرق بين حيلولة حيلولة الشعر وغيره مما لا يسجد عليه
الخامس للوجه وهو ترك الالتفات اليسير به عن

سمت القبلة اما فوقه فقد مر حكمه **السادس** ما لليدين وهو ترك افتراش الذراعين حال السجود كما في صحيح زرارة المشهورة و المراة تفترشهما وترك العبث بهما كما في صحيح لاخر والحق به ترك العبث بساير الاعضاء وترك العجن بهما او باحدهما حال النهوض من السجود او التشهد كما في حسنة زرارة وترك التمطي **السابع** ما للكفين وهو ترك التطبيق وهو وضع احدى الراحتين على الاخرى والقائهما بين ركبتيه وترك التصفيق للاعلام الا لضرورة وترك جعلهما حال السجود بازاء الركبتين بل تحرفهما عنهما يسيرا كما في صحيح زرارة المشهورة **الثامن** ما للاصابع وهو ترك تشبيكها كما في صحيح زرارة المشهورة وترك فرقعتها كما في صحيحة لاخرى **التاسع** ما للظهر

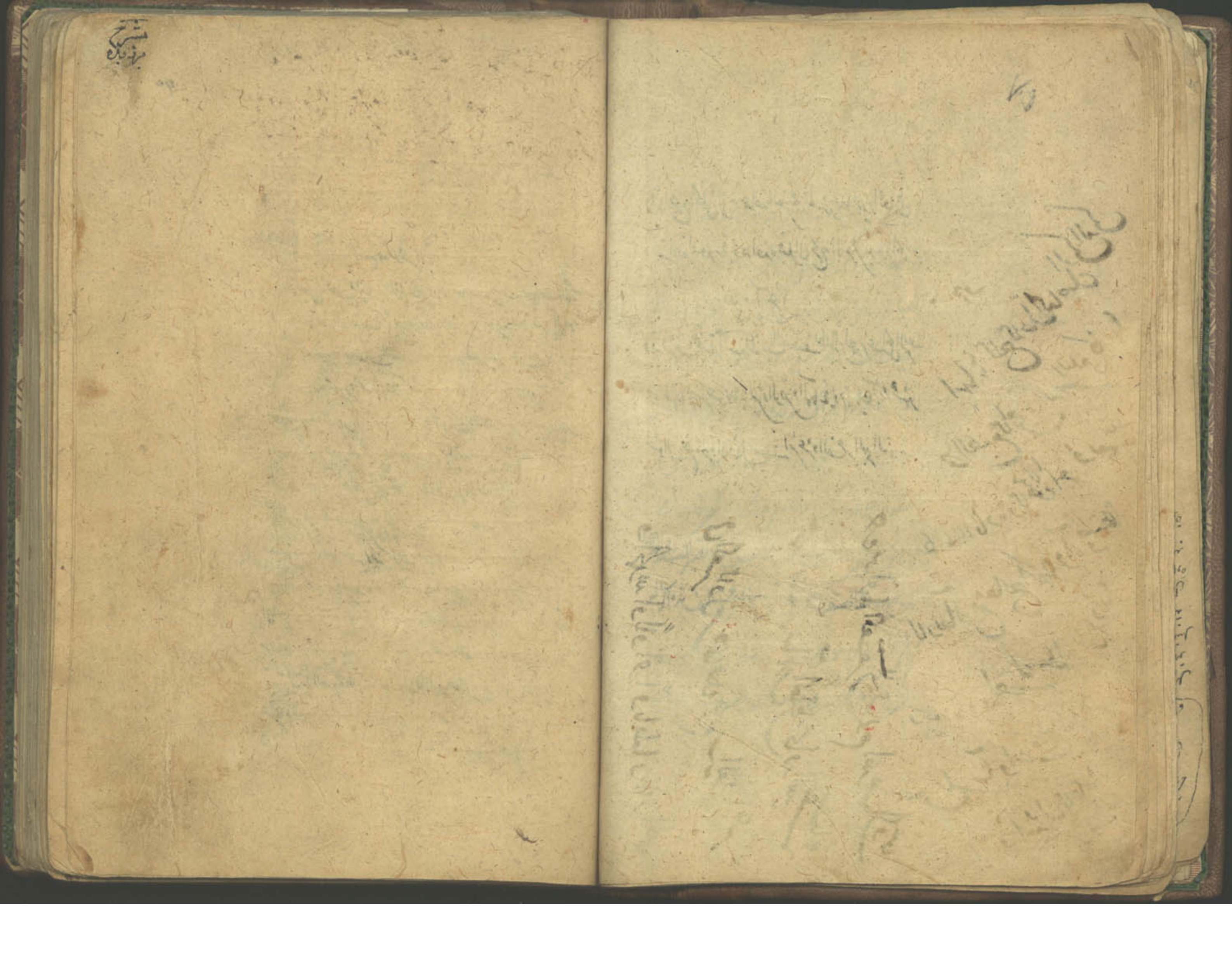
وهو ترك التبازخ في الركوع بالتاء المثناة الفوقانية والباء الموحدة والالف والخاء المعجمة بتقويس الظهر الى فوق مع اخراج الصدر وترك التدبيح فيه ايضا بالتاء المثناة الفوقانية و الدال المهملة والباء الموحدة والياء المثناة التحتانية والحاء المعجمة ويروى بالجيم ايضا بتقويس الظهر الى فوق مع طاطاة الراس **العاشر** ما للخصر وهو ترك التخصر اعني قبض الخصر باليدين او احدهما كما يفعله المترفون **الحادي عشر** ما للرجلين وهو ترك التورك والمراد به هنا الاعتماد على احدى الرجلين تارة وعلى الاخرى من غير رفع ولو كثر فالظاهر بطلان الصلوة به اما مع الرفع فلا تردد في البطلان **الثاني عشر** ما للقدمين وهو ترك تلاصقهما حال القيام كما في صحيح زرارة المشهورة بخلاف المراة وترك الاقعاء

بين السجدتين وفي جلسة الاستراحة والتشهد وهو ان يجعل بصدور
قدميه على الارض ويجلس على عقبيه وقد يفسر بان يجلس على اليتيه
ناصبا فخذيه وفي بعض الاخبار ايماء اليه وربما فسر بان يجلس على
قدميه وينصب الارض بيديه ويترك الجلوس عليها حال ×
التشهد وهو من التروك الموكدة لنهي ابي جعفر الباقر عليه
السلام عنه في صحيحة زرارة المشهورة بقوله واياك و
القعود على قدميك فتتاذى بذلك ولا تكون قاعدا على
الارض فتكون انما قعد بعضك على بعض فلا تصبر للتشهد والدعا

هذه صورة خط المصنف دام ظله انتهى وفرغ من تاليف هذه الرسالة
لاثني عشر بقين في يوم مولد من ختمت به الرسالة الى البرية سنة
الف واثني عشر هجرية على صاحبها الف الف صلوة وسلام وتحية

وانا احوج الخلق الى رحمة الله الغني محمد المشتهر بهاء الدين العاملي
وفقه الله للعمل في يوم لعده قبل ان يخرج الامر من يده والحمد لله
اولا واخرا

وقد تشرف بتحريره العبد المذنب الضعيف ... عبد الحي ... عفي عنهما وستر عيوبهما بالنبي والوصي والكهف في يوم الاربعا ثاني شهر
شوال ختم بالخير والاقبال سنة اثني عشر والف من الهجرة النبوية



بسم الله الرحمن الرحيم

اهم الفرائض واجب واجب والزم فرض حمد الله وارث ميراث السموات والارض
الذي لا سبيل للقسمة اليه بضرب من الاعتبار ولا تكن حساب الوهمية بتضاعيف الدهور
والادوار والصلوة على صاحب النصيب الاوفى وذي الحجة العليا حبيب الله ذي المنن
محمد كاشف الفرائض والسنن وآله المعصومين ورثة علومه صلوة متجاوزة عن تقدير
العقل بالطول والعرض الى ان يرث الله ما في السموات والارض فيقول اذل
البرية لدى الخالق الصمد ابو الحسن بن احمد ثقلت موازينهما واوتيا كتابهما بيمينهما ان الرسالة
المنسوبة الى النحرير الحبر المحقق المتبحر البارز في [illegible] والدر الزاهر افضل المحققين من القدماء والمتأخرين
الكامل المدقق من الحكماء والمتكلمين نصير الملة والفضيلة والتحقيق والعرفان والدين محمد قدس الله
بغفرانه روحه وتغمد بنفسه الزكية الزاكية روح في الفرائض كالدرة الزهراء والكبريت
الاحمر الاوحد مثلها في ضبط قواعد هذا الباب وتبيين قوانينه وتمييز غثه عن سمينه فاردت
ان اشرح لها شرحا يوضح مكنونات دقائقها ويكشف قناع الخفاء عن حقائقها
مبتهلا على ادلة مطالبه ومراعيا مآربه باذلا فيه غاية الجهد والطاقة وها انا اشرع فيه متوكلا على
توفيق الله في الصغير والكبير فانه نعم المولى ونعم النصير فنقول ومنه التوفيق لما فرغ المصنف قدس الله
عن الحمد والصلوة والاشارة الاجمالية الى مقاصد الرسالة لم يتعرض الى ترتيب تفصيلها فانا
ذاهب رتبته على قسمين الاول في فقه المواريث وما يتعلق بها ويدخل فيها من الاحكام الثاني في

كيفية التخصيص مع تصحيح السهام القسم الاول يشتمل على فنين الاول في فقه المواريث واحكامها
الثاني فيما يدخل فيها بالعرض من الوصايا والاقرارات والفن الاول فيه بابان الاول في
مراتب الوراث وترتيبهم في الاستحقاق الثاني في تفصيل سهامهم وكيفية اقسامهم و
كل باب يشتمل على فصول الباب الاول من الفن الاول من القسم الاول في مراتب الوراث
وترتيبهم الميراث وهو مال ينتقل من ميت حقيقة او حكما الى حي كذلك بالنظر الى اصل
الشرع والميت الحكمي كالمرتد عن فطرة والحي الحكمي كالنطفة والمعدوم والعبد الآخر الاوفى
الوصايا والمستحق بامرين نسب وسبب ما لم يمنع منه مانع وسنذكر الموانع فصل في الانساب
ومراتبها النسب ههنا احتراز عما ينسب في العرف ولد الزنا الى والده وكذا في
ابواب النكاح هو اتصال انسان بغيره لانتهاء احدهما في الولادة الى الآخر او لانتهائهما
الى انسان آخر غيرهما على الوجه الشرعي اما بعقد دائم او منقطع او شبهة او ملك يمين لا بالزنا
المحض ومثل ولد الملاعنة وذو الانساب بجميعهم ثلث طبقات الطبقة الاولى و
فيها من الورثة صنفان الاول الابوان ودخولهما في الارث لقوله تعالى ولابويه لكل واحد
منهما السدس وقوله تعالى فلامه الثلث وللاحاديث وللاجماع ولا يقوم غيرهما كالاجداد
والاخوة مقامهما بان يرث مع وجود الولد وان نزل فخالف فيه الصدوق وقال
للجد مع ولد الولد السدس وكذا للجدة من الاب مع الاب وللجدة من الام مع الام
والمشهور انه لا ارث مع الابوين والاولاد مطلقا احتج الصدوق بما رواه سعد
بن ابي خلف في الصحيح عن ابي الحسن عليه السلام قال سألته عن بنات الابنة وجد
فقال للجد السدس والباقي لبنات الابنة وما رواه علي بن الحسن بن رباط رفعه الى
ابي عبد الله عليه السلام قال الجدة لها السدس مع ابنها ومع ابنتها وفي الموثق

عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أطعم الجدة
السدس ولم يفرض الله عز وجل لها شيئاً وما رواه إسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
في أبوين وجدة لأم قال للأم السدس وللجدة السدس وما بقي وهو الثلثان للأب والجواب
الحديث الأول شاذ نقل الشيخ عن علي بن الحسن بن فضال أن هذا الخبر أجمعت العصابة على
ترك العمل به والثاني مرسل والثالث ليس صريحاً في الوجوب فليحمل على الاستحباب
الأقرب ما لا أصل له إلا في طريقه أبو جميلة وهو ضعيف جداً والمشهور ما أشار
إليه المص بالأولاد ودخولهم في الإرث لقوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر
مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة
فلها النصف وللأخبار والإجماع بل هو من ضروريات الدين ويقوم أولادهم وإن
نزلوا مقامهم إذا فقدوا في جميع المواضع من الإجماع مع الأبوين وحجب الجد والجدة
وخالف الصدوق في الأول أيضاً محتجاً بما رواه سعد بن أبي خلف في الصحيح عن أبي
الحسن عليه السلام قال بنات البنت يقمن مقام البنات إذا لم يكن للميت بنات ولا
وارث غيرهن والجواب أن المراد ولا وارث غيرهن أولى منهن مثل البنين والخناثى
فإن ادعى أن الأبوين أولى منهن فهو أول المسألة ويعارضه ما رواه عبد الرحمن بن الحجاج
في الصحيح عن الصادق عليه السلام قال بنات البنت يرثن إذا لم يكن بنات كن مكان
البنات وغير ذلك من الأخبار والاعتبار فيهم بالأولوية في الإرث و
عدمها بالمساواة في العقد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال المهملة وهو
أقرب القبيلة نسباً إلى الجد الأعلى والمراد بها الانتساب إلى الميت فالواحد
من بطن أعلى ولو كان أنثى تحجب جميع من هو في بطن أسفل منه في الصحيح من الأخبار والإجماع

منا أشار إلى رد العامة حيث يعطون للبنت النصف والباقي لأولاد الابن والعصبة
وهكذا الحكم في أولاد الإخوة والعمومة والخؤولة أعني الاعتبار فيهم بالمساواة إلى آبائهم
الذين يقومون مقامهم في القرب والبعد كتب محمد بن الحسن الصفار إلى أبي محمد الحسن بن
علي عليهما السلام رجل مات وترك ابنة ابنته وأخاه لأبيه لمن يكون الميراث فوقع
عليه في ذلك الميراث للأقرب إن شاء الله والسؤال وإن خص لكنه لا يقدح في عموم
الجواب الطبقة الثانية وفيها أيضاً صنفان الجدود والجدات والإخوة والأخوات
يدل على اشتراكهم بعد الإجماع صحيحة أبي عبيدة عن أبي جعفر عليه السلام في رجل مات وترك
امرأة وأختاً وجدة فقال هذه من أربعة أسهم للمرأة الربع وللأخت سهم وللجد سهمان
وصحيحة عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إن كان مع الأخ للأم جد قال يعطى
الأخ للأم السدس ويعطى الجد الباقي وصحيحة عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله ع
عن أخ لأب وجد قال المال بينهما سواء وغيرهما من الأخبار وأولادهم إذا
فقدوا والمنع للأقرب الأبعد وإن نزلوا فما وجد للميت أولاد الإخوة أو الأخوات
وإن نزلوا الأربعة العم والخال والعمة والخالة ونقل عن يونس بن عبد الرحمن أنه شرك بين
العم وابن الأخ وهو غلط لأن ابن الأخ ينتهي إلى أبوي الميت فهو أقرب من العم المنتهي إلى
جده أو على جدته ولا يحجب الأقرب من كل صنف الأبعد من الصنف الآخر فالجد لا يحجب
أولاد الإخوة والأخوات بل يحجبه إذا كان من صنفه فالأخ يحجب ابن الأخ وهو ابن ابن الأخ
ونقل عن الفضل بن شاذان أن السدس للأخ من الأم والباقي لابن الأخ من الأب والأم
إذا اجتمعا محتجاً بأن ابن الأخ يأخذ حصة أبيه لزيادة قربه وهو ضعيف لأن الأخ
أقرب منه ببطن والتعويل على وسط البطون وقال أيضاً لابن الأخ من الأم السدس و

لابن ابن الاخ من الابوين الباقي لما مر وفيه ما مر وهذه طبقة الكلالات بحيث بها لاحاطتها بالميت بسبب الطبقة الثالثة وهي لا ترث الا بعد الطبقة الثانية كلها وفيها صنف واحد هو المنتسب الى الميت بالعمومة او الخؤولة سواء كان عما او عمة لابويه او لجده او خالا او عمه او خاله او اولادهم غير انه مرتب في استحقاق الارث على درجات الاولى عمومة الميت وعماته وخؤولته وخالاته ويقوم مقامهم اولادهم بالشرط المذكور اي بشرط ان لا يوجد اقرب منهم الا في صورة واحدة اجماعية لشهادة كثير من مشايخنا وهي ان ابن العم للاب والام يحجب العم للاب وحده ويأخذ نصيبه وان كان العم اقرب ببطن ولو كان معهما خال فذهب بعض الى حرمان ابن العم والمقاسمة بين الخال والعم لان الاصل تقديم الاقرب على الابعد في المواريث للنصوص ولظاهر قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وانما ثبت الاجماع فيما اذا انفرد العم للاب وابن العم للابوين بالارث فاذا كان معهما وارث آخر لم يعارض الاجماع في الاصل فوجب فيه اتباع النصوص وهو الاقرب وذهب بعض الى حرمان العم وابن العم واختصاص الخال بالمال لان العم محجوب بابن العم وهو محجوب بالخال وفيه ان كون العم محجوبا بابن العم في هذا الفرض غير ظاهر وذهب آخرون الى ان المال مقسوم بين الخال وابن العم لان الخال انما يأخذ حصته وهو الثلث على الاشهر او السدس على قول فالباقي بين العم وابن العم والعم محجوب فهو لابن العم ويرد عليه منع كون العم محجوبا ح ومنع عدم اختصاص الخال بالمال كله ولو كان معهما زوج او زوجة فيأخذ الى نصيبها وهل يحجب ابن العم ح فيه اشكال والظاهر عدمه ولو تعدد العم او ابن العم او كلاهما فهل يكون العم محجوبا ام لا يقوى فيه الاشكال ايضا من ان الظاهر انعقاد الاجماع على الحجب فيه ايضا ومن مخالفة الاصل والاول اقوى واختاره الشهيد ولا يتعدى الى غيره اي لا يجري حكم المسئلة الاجماعية

يابي

من حجب الابعد الاقرب في غيرها ولا يقاس غيره عليها مثلا اذا كان بدل العم عمة او بدل الابن بنتا فلا يحجب ابن العم العمة ولا بنت العم العم بل ينعكس الحجب ويعود الى ما اصلنا من ان الاقرب ببطن ولو كان من جانب واحد يمنع الابعد وان قرب من الجانبين وخالف الشيخ في الاستبصار واجرى حكم العم في العمة ولعله استدل ان ابن العم للابوين يحجب العم للاب فيحجب العمة بطريق الاولى وفيه ان حجبه العم للاجماع ولولاه لما صير اليه ولم يثبت الاجماع في انه يحجب العمة فيعمل فيه بالاصل من منع الاقرب الابعد الثانية عمومة ابوي الميت وخؤولتهما ابويه اذا لم يكن للميت عم ولا عمة ولا خال ولا خالة ولا اولادهم و اولادهم بعدهم وهكذا الى سائر الدرجات فاذا لم يوجدوا اصلا ورث عمومة احد اولي الميت وخؤولتهم وهذه طبقة اولي الارحام ووجه التسمية ظاهر والواحد من كل طبقة او درجة وان كان انثى يحجب من وراءه من الطبقات والدرجات الا في المسئلة الاجماعية المذكورة وهذا هو الضابط في باب المواريث وصرح به الاخبار وصرحت ايضا بان من له قرابة من جهة الاب والام كالاخ منهما او العم او الخال او اولادهم او عمومة الاب او خؤولتهم واولادهم وهكذا يحجب تلك القرابة من جهة الاب وحده كالاخ للاب او العم او الخال له مطلقا من الفرض والرد او من جهة الام وحدها من الرد دون الفرض فاذا اجتمع الاخ من الام مع الاخ من الابوين فللاخ من الام السدس والباقي للاخ من الابوين واذا كان معهما اخ للاب لا يرث اصلا وكذا الخال للام مع الخال للابوين الثلث لا غير والعم من الام مع العم للابوين الثلث فقط وهكذا اشترط التساوي في القرب والبعد فلا يحجب العم للابوين الاخ من الاب او من الام ولا يحجب ابن الاخ من الابوين الاخ من الام وقال الفضل للاخ من الام السدس والباقي لابن الاخ وهو ضعيف

لان الاخ اقرب ببطن من ابن الاخ ولا يحجب العم للابوين الخال من الاب وحده او من الام وحده
انما من له قرابتان مختلفتان فلا يحجب من له قرابة واحدة لان مدار الحجب على الاختلاف قربا
وبعدا بحسب البطون لا على وحدة القرابة او تعددها لكنه اي ذو النسبين يحجبه باخذ مجموع
استحقاقه لان كلا من الجهتين علة في استحقاق الارث فلا يمنع احدهما الاخر اذا استويا
في الرتبة ككون العم خالا بان يتزوج زيد مثلا بزينب وله ابن اسمه عمرو من زوجة اخرى
ولزينب بنت من زوج اخر اسمها فاطمة فتزوجها عمرو وتولد منهما خالد ومن زيد و
زينب احمد فهو عم لخالد من جهة الاب وخال له من جهة الام فاذا فرض ان لزيد ابن اخ
هو محمود ومات خالد وورثه اولو الارحام فلاحمد ثلث ماله لانه خال على الاشهر و
ثلث لانه عم لاب والثلث الاخر لمحمود ويجيء لهذا امثلة اخر فهذه طبقات النسب واما
السبب فطبقة واحدة زوجية فكل من الزوجين يرث الاخر لقوله علت كلمته ولكم نصف ما ترك
ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية توصين بها
او دين ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد
وصية توصون بها او دين وللصحيح من الاخبار وللاجماع وولاء بفتح الواو وهو في
اللغة ميراث المعتق بفتح التاء للمعتق بكسرها وفي الشرع يعمه وغيره فالزوجان يدخلان
على جميع الطبقات ولا يحجبهما احد لعموم الاية وللاجماع والصحيح من الاخبار ففي محمد
بن مسلم في الصحيح قال اقرأني ابو جعفر ع صحيفة الفرائض التي هي املاء رسول الله ص
وخط علي ع بيده فقرأت فيها امرأة ماتت وتركت زوجها وابويها فللزوج
النصف ثلاثة اسهم وللام الثلث سهمان وللاب السدس سهم وفي الحسن عن اسمعيل
الجعفي عن ابي عبد الله ع قال قلت له رجل مات وترك امرأته وابويه قال

للمرأة

للمرأة الربع وللام الثلث وما بقي فللاب فان تركت امرأة زوجها وابا لها فللزوج النصف
وما بقي فللاب فان تركت زوجها وامها فللزوج النصف وما بقي فللام الى غير ذلك من
الاخبار ويأخذان سهمهما المفروض لهما النصف للزوج ان لم يكن للمرأة ولد والربع ان كان
والربع للمرأة وللازواج ان لم يكن للزوج ولد والثمن لها او لهن ان كان لا غير نصيبهما فلا
يرد عليهما شيء الا في موضع واحد هو ان لا يوجد سوى الزوج من سائر الورثة وان كان
ضامن جريرة فيرد عليه الفاضل عن فرضه وهو النصف يدل عليه الاجماع من اصحابنا نقله
الشيخان والسيد والاجماع المنقول بخبر الواحد حجة فكيف الذي نقله هؤلاء الاعلام و
ما رواه ابو بصير في الصحيح قال قرأ علي ابو عبد الله ع فرايض علي ع فاذا فيها الزوج
يحوز المال اذا لم يكن غيره وفي الصحيح عن محمد بن قيس عن الباقر ع في امرأة توفيت ولم يعلم
لها احد ولها زوج قال الميراث لزوجها وعن ابي بصير عن الباقر ع قال سألته عن
المرأة تموت ولا تترك وارثا غير زوجها قال الميراث له كله وفي الصحيح عن ابي بصير قال
كنت عند ابي عبد الله ع فدعا بالجامعة فنظر فيها فاذا امرأة ماتت وتركت زوجها
لا وارث لها غيره المال له كله وذهب سلار وبعض الى عدم الرد محتجين بظاهر الاية حيث
حصر نصيب الزوج في النصف وبما رواه جميل بن دراج في الموثق عن الصادق ع قال لا
يكون الرد على زوج ولا زوجة والجواب منع دلالة الاية على الانحصار بل هي مسوقة لتعيين
فرض الزوج وعلم الرد من بيان اهل البيت ع والرواية لا تعارض الروايات السابقة
لانها صحيحة وهذه موثقة والموثق لا يقاوم الصحيح على الصحيح لما تقرر في الاصول ولانها
كثيرة وهذه واحدة ولان هذه موافقة لمذاهب العامة فالاولى طرحها لما
ثبت عن اهل البيت ع انهم قالوا اذا ورد منا حكمان مختلفان خذوا بما خالف العامة

ودعوا ما وافقهم ولا يرد على الزوجة في موضع اصلا اختاره اكثر الاصحاب وظاهر المفيد اطلق
وقال الصدوق في الفقيه انه حال غيبة الامام وعدمه عند ظهوره والاظهر الاول لظاهر
القرآن ولما رواه ابو بصير عن الباقر عليه السلم قال سالته عن امراة ماتت وتركت زوجها
ولا وارث لها غيره قال اذا لم يكن غيره فله المال والمراة لها الربع وما بقي فللامام وفي
الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب محمد بن حمزة العلوي الى ابي جعفر الثاني ع مولى لك
اوصى الي بمائة درهم وكنت اسمعه يقول كل شيء لي فهو لمولاي فمات وتركها ولم يامر
فيها بشيء وله امراتان اما الواحدة فلا اعرف لها موضعا الساعة واما الاخرى فبقم
ما الذي تامرني في هذه المائة درهم فكتب اليه انظر ان تدفع هذه المائة درهم الى زوجتي الرجل
حقهما من ذلك الثمن ان كان له ولد وان لم يكن له ولد فالربع وتصدق بالباقي على من تعرف
ان له اليه حاجة ان شاء الله ولعل المفيد نظر الى ما رواه ابو بصير في الصحيح عن الباقر ع قال
قلت له رجل مات وترك امراته قال المال لها قلت امراة ماتت وتركت زوجها
قال المال له والصدوق جمع بين الروايتين بالتفصيل واذا عقد على الصبيين ابواهما عقد
النكاح او جداهما لابويهما لا لامهما خلافا لابن الجنيد مع وجود ابويهما توارثا
لانه عقد لازم في حقهما شرعا فيدخلان في حكم قوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم الآية
ولما رواه عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع انه سأله عن الصبي تزوج الصبية هل
يتوارثان فقال ان كان ابواهما اللذان زوجاهما فنعم وهذا الخبر وان كان في طريقه القسم
بن سليم وهو مجهول العدالة لكن عمل الاصحاب بمضمونه يجبر ضعفه وروى محمد بن مسلم في
الصحيح عن الباقر ع في الصبي يتزوج الصبية يتوارثان قال اذا كان ابواهما اللذان زوجا
هما فنعم قلت وهل يجوز طلاق الاب قال لا ومفهوم الشرط في الجواب عن مثل هذا

السؤال

السؤال حجة كما حقق في الاصول وهذا الحديث يضعف قول ابن الجنيد حيث جعل للام
وابيها ولاية في النكاح كالاب ولتعبير المص رحمه الله عقد الجد بوجود الاب ايماء الى
انه يشترط في ولايته حيوة الاب كما ذهب اليه الشيخ في النهاية والصدوق وابن البراج وابو
الصلاح وابن الجنيد وهو ظ ابن ابي عقيل وذهب ابن ادريس الى ان للجد الولاية
مطلقا واختاره اكثر المتأخرين لصحيحة ابن سنان عن الصادق ع قال الذي بيده عقدة
النكاح هو ولي امرها ولا خلاف في ان الجد ولي امر الصغيرة ولموثقة عبيد بن زرارة قال
قلت لابي عبد الله ع الجارية يريد ابوها ان يزوجها من رجل ويريد جدها ان يزوجها
من رجل فقال الجد اولى بذلك ما لم يكن مضارا ان لم يكن الاب زوجها قبله ويجوز
عليها ولاية الاب والجد واذا كانت ولاية الجد اقوى لم يؤثر فيها موت الاب ضعف
كالعكس بل هو اولى ويمكن ان يحتج بان الجد له الولاية حال حيوة الاب فالاصل بقاؤها
بعد موته للاستصحاب احتج الشيخ برواية الفضل بن عبد الملك عن الصادق ع قال ان الجد
اذا زوج ابنة ابنه وكان ابوها حيا وكان جدها مرضيا جاز والجواب ضعف الرواية
وانها ليست صريحة في المقصود فان كان العاقد غيرهما اي الاب والجد لهما فلا يتوارثان
الا بعد ان يبلغا ويمضيا العقد بناء على صحة العقد الفضولي كما ذهب اليه الاكثر ولا
فلا توارث اصلا فان بلغ احدهما وامضاه فلزمه العقد وليس له الفسخ لعموم قوله ع
المسلمون عند شروطهم وقوله تعالى اوفوا بالعقود او كان العقد لازما من طرفه بان يكون
بالغا حال العقد مباشرا له او موكلا فيه او زوجه وليه ثم مات هو عزل نصيب الآخر
الى ان يبلغ فان امضاه اي العقد حلف انه لم يمضه للميراث فان حلف اخذ النصيب
لما روى عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ع في الرجل تزوج ابنه يتيمة في حجره وابنه

مدرك والبقية غير مدركة قال النكاح جائز على ابنه وان ماتت عن لم يرثها منه حتى تدرك
فاذا ادركت حلفت بالله ما دعاها الى اخذ الميراث الا رضاها بالنكاح ثم يدفع اليها
الميراث ونصف المهر [illegible] قال وان مات من
قبل ان تدرك وقبل ان يموت الزوج لم ترثها الزوج لانها بالخيار عليه اذا ادركت
ولا خيار له عليها ومثله روى الحلبي في الصحيح عن الصادق عم واذا عقد المريض على امراة
في مرض غير مخوف او مخوف ودخل توارثا لدخولها تحت الاية بلا شبهة وشمول الاخبار
لها وان لم يدخل ومات في مرضه غير برء فقال بعض اصحابنا بطل العقد ولم ترثه لما
رواه ابو ولاد الحناط في الصحيح قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تزوج في
مرضه فقال اذا دخل بها فمات في مرضه ورثته وان لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل
واختاره اكثر الاصحاب بل كاد ان يكون اجماعيا وعليه كلام فان الحكم ببطلان العقد من
البالغ الرشيد من غير طلاق لا فسخ بعيد جدا لكن بعد ورود النص وعمل الاصحاب لا
يبالي من بعده فان قلت عموم الاية يشملها قلت حكم الاية انما يشمل الزوج وههنا
بالموت بطل العقد فكان الموت كاشف عن بطلان العقد على ان تخصيص القران
بالخبر الواحد جائز ولو ماتت هي قبل الدخول ففي توريثه منها نظر نشا من صحة العقد
فيدخل تحت الاية ومن ان صحته مشروط بالدخول والاقوى الاول لجريان حكم الاية فيه من
غير معارض مقاوم ولو عقدت المريضة على نفسها من رجل صحيح ثم مات الزوج قبل
الدخول فان الاقرب انها ترثه لعموم حكم الاية بلا معارض واختاره الشهيد والعلامة
فان طلق امراته في مرضه ورثته الى سنة لما روى ابو العباس في الصحيح عن ابي عبد الله عم
قال اذا طلق الرجل امراته ورثته ما دام في مرضه ذلك وان انقضت عدتها الا ان تنكح

منه قلت فان طال به المرض قال ترثه ما بينه وبين سنة الا ان تبرأ الزوج من مرضه الذي كان له حال
الطلاق لقول الصادق عليه السلام في الخبر المتقدم الا ان يصح منه او تتزوج هي لخروجها عن حكم
الزوجية بالكلية وهوان الزوج يرثها الزوج ما دامت في عدة التي يملك رجعتها فيها
اي في تلك العدة وهي عدة المدخول بها غير الايسة والصغيرة وغير المطلقة ثلثا والمختلعة والمباراة
روى زرارة في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال اذا طلق الرجل امراته توارثا ما كانت في العدة
فاذا طلقها الطلقة الثالثة فليس له عليها رجعة ولا ميراث بينهما وهو يفيد ان المطلقة البائن لا
ترثه ولا يرثها ولا توارث بين المتمتع وان شرطا على الصحيح من الاقوال وقيل ترثه اذا اشترط
التوارث في اصل العقد وقيل ترثه الا اذا اشترط عدم التوارث والاصح عند المتاخرين
ما اختاره المص قدس سره لان الاصل عدم التوارث والمتعة ليست زوجة حقيقة لجواز الجمع بين الازيد
على الاربع بالاجماع ولما رواه ابو بصير عن الصادق عم انه سئل عن المتعة اهي من الاربع قال لا
ولا من السبعين وسال الفضل بن يسار عن المتعة فقال هي كبعض المملوك والزوجة لا تزيد على الاربع
بالاجماع واذا لم تكن المتعة زوجة حقيقة لم يشملها حكم الازواج وايضا قوله هي كبعض المملوك يشعر
بانها لا ترث كما لا ترث الامة وايضا روى سعيد بن يسار عن الصادق عليه السلام قال سالته
عن الرجل يتزوج المراة متعة ولم يشترط الميراث قال ليس بينهما ميراث اشترط او لم يشترط
وروى جميل عن عبد الله بن عمرو قال سالت ابا عبد الله عم عن المتعة فقال حلال من الله ورسوله
قلت فما حدها قال من حدودها ان لا ترث ولا يرثها وروى الصدوق عن جابر الانصاري
ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم خطب الناس فقال ايها الناس ان الله تبارك وتعالى
احل لكم الفروج على ثلثة معان فرج موروث وهو البتات وفرج غير موروث وهو
المتعة وملك اليمين احتج من ورثها مع الاشتراط بما رواه البزنطي في الحسن عن الرضا عم

قال تزويج المتعة نكاح بلا ميراث ونكاح بغير ميراث وان اشترطت الميراث كان وان لم يشترط لم يكن
ومارواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق ع الى ان قال وان اشترطت الميراث فهما على
شرطهما والجواب حمل اشتراط الميراث على ان يوصي الزوج بحصة من ماله للمتعة فلما اشترطت في
عقد لازم لزمت وسميت ميراثا مجازا والعلاقة ظاهرة اما الشيخ ل في الجمع بين الاخبار واحتج
ورث الاسع الاشتراط بعموم الاية وبموثقة محمد بن مسلم قال سمعت الباقر ع يقول في الرجل يتزوج
المراة متعة انهما يتوارثان اذا لم يشترطا وانما الشرط بعد النكاح والجواب منع عموم الاية لما تقدم
من ان المتعة ليست زوجة حقيقة وحمل الرواية على ما قال الشيخ من ان المراد اذا لم يشترطا الاجل
فانهما يتوارثان لان العقد يكون دواما لا عدم اشتراط الميراث اما الولاء الذي يدل على انه سبب
الارث بعد قوله عليه السلام لحمة كلحمة النسب الاجماع فيترتب على الطبقات الثلث طبقة
رابعة نقل الشيخ الاجماع على ذلك في الخلاف ولقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض
وقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء نصيب الاية اسم الاب يعم وجود
قريب وان بعد لا يرث ذو الولاء وهو اي الولاء على ضروب مترتبة بعضها على بعض على
ترتيب ذكره المص قده الاول ولاء المعتق بكسر التاء المتبرع بعتق مولاه عبده او امته
لا من لزمه العتق بالتنكيل او بالعمى او الاقعاد او وجب عليه عتقه في كفارة او نذر
او غير ذلك غير المتبري من جريرته اي جنايته فاسقط بذلك الدية عن نفسه اذا اخذ مولاه
فيرثه اي المنعم عليه وميراث اولاده له اي للمنعم ان كان المنعم رجلا ثم لابنه اي ابن المنعم ثم لعصبته
من ابيه واخوته اي اخوة المنعم وجدوده وعمومته وابنائهم وان كانت المنعمة المباشرة
للعتق امراة فالولاء لبنيها لعصبتها اي اذا ماتت المعتقة قبل العتيق فميراث العتيق
لعصبة المنعمة دون بنيها الا ان يكونوا عصبة لها بان تزوج ابن عمها بها فاولادها ابناء

عمها فيأخذون ميراثها بالتعصيب لا بالبنوة فهنا مباحث الاول اي شرط الولاء هو
التبرع بالعتق اختاره الاكثر وذهب الشيخ في ط وابن حمزة الى ان من ملك احد قرابته ممن ينعتق
عليه ولاه سواء ملكه باختياره بالبيع او الهبة او غيرهما او لا باختياره كالارث احتج الاولون
بان الاصل عدم الولاء والحديث المتواتر وهو قول النبي عليه السلام الولاء لمن اعتق مقصور على
مباشر العتق احتج الشيخ بموثقة سماعة عن ابي عبد الله ع في رجل يملك ذا رحمه هل يصلح له ان يبيعه
او يستعبده قال لا يصلح ان يبيعه ولا يتخذه عبدا وهو مولاه واخوه في الدين وايهما مات ورثه
صاحبه واجيب بضعف السند ويمكن ان يقال يجوز ان يكون المراد بارث كل منهما للاخر الارث
بسبب القرابة لا بسبب ولاء العتق فلا يتم مطلوب الشيخ واختلف في ان الولاء ايضا فذهب
الشيخ في ط وابن حمزة الى ثبوت الولاء لمولاه ويورثه بعده ومنعه الباقون لما تقدم وادعى
الشيخ في ط الاجماع والمشهور في المعتق عن الكفارة الواجبة والنذر انه لا ولاء للمعتق عليه واثبته
الشيخ على منذور العتق ويشهد له ظ قوله ع الولاء لمن اعتق وصحيحة ابي بصير عن الصادق ع قال
سألته عن الرجل يعتق الرجل في كفارة يمين او ظهار لمن يكون الولاء قال للذي يعتق [illegible]
في ثبوت الولاء على المعتق في الكفارة الواجبة ايض وحملها الشيخ في التهذيب على انه
يكون ولاؤه له اذا توالى اليه بعد العتق وضمن جريرته والا كان سائبة ويشهد للاكثر صحيحة
بريد العجلي قال سألت ابا جعفر ع عن رجل كان عليه عتق رقبة فمات من قبل ان يعتق فانطلق
ابنه فابتاع رجلا من كسبه فاعتقه عن ابيه وان المعتق اصاب بعد ذلك مالا ثم مات وترك
لمن يكون ميراثه قال فقال اذا كانت الرقبة التي على ابيه في ظهار او شكر او واجبة عليه فان
المعتق سائبة لا سبيل لاحد عليه الحديث اذا شرط المعتق المتبرع سقوط ضمان الجريرة
كان ذلك سببا لسقوط الولاء اجماعا واختلف في انه شرط في التبري الاشهاد ام لا

فذهب الشيخ والصدوق وجماعة الى اشتراطه والمتاخرون الى عدم الاشتراط لان المراد بالشهادة في
العقود والاحكام ثبوتها عند الحاكم الا وقوعها في انفسها كما في الطلاق عندنا واحتج الشيخ
بصحيحة ابن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام من اعتق رجلا سائبة فليس عليه من جريرته
شيء وليس له من الميراث شيء وليشهد على ذلك واجيب بمنع دلالته على اشتراط سقوط
الولاء بالاشهاد بل الامر بالاشهاد لثبوت ذلك العقد عند الحاكم ويمكن ان يحتج الشيخ بعموم
قوله عليه السلام الولاء لمن اعتق فاذا اعتق وتبرء عن الضمان واشهد على ذلك خص به الحديث
للاجماع واما اذا لم يشهد فالظاهر دخوله في عموم الحديث لعدم معارض لمفاد الحديث
لا يرث المعتق المنعم خلافا للصدوق وابن الجنيد لنقل الشيخ الاجماع عليه نعم لو دار
الولاء توارثا كما لو اشترى العتيق اباه المنعم فاعتقه وانجر ولاؤه من مولى ام المنعم الى
العتيق لانه اعتق اباه   الولاء لحمة كلحمة النسب لا يفيد الارث فكل من باشر العتق امراة
كان او رجلا او خنثى ثم مات العتيق من غير قرابة يرثه ميراثه لمعتقه ومع الزوجة او الزوج
له الفاضل عن نصيبهما ثم للاصحاب ضوابط فيمن يرث بالولاء فذهب الشيخ في النهاية
الى انه لا ترث المراة بولاء غير من باشر عتقه او انتهى ولاؤه او كسبه الى من باشرت
عتقه وتبعه ابن البراج والعلامة واطلق ابن الجنيد القول بان المراة لا ترث بولاء الغير
وقال ابن ادريس كل من يرث بالنسب يرث بالولاء الا الاخوة والاخوات من
الام ومن يتقرب بها من الجد والجدة والخال والخالة واولادهما احتج الشيخ بصحيحة محمد بن
قيس ان الباقر عليه السلام قضى في رجل حرر رجلا واشترط ولاءه فتوفي الذي اعتق
وليس له ولد الا النساء ثم توفي المولى فترك مالا وله عصبة فاحتق في ميراثه بنات
مولاه والعصبة فقضى بميراثه للعصبة الذين يعقلون عنه اذا احدث حدثا يكون فيه عقل

وفيه نظر لان الظاهر ان المراد بالعصبة عصبة العتيق فهم يرثونه بالنسب والارث بالنسب مقدم
على الارث بالولاء فلو كان مقام البنات بنون ايضا لورث عصبة العتيق ايضا فلا
احتجاج احتج ابن ادريس بعموم قوله عليه السلام الولاء لحمة كلحمة النسب فان بالنسب يحصل الارث مطلقا
فكذا بالولاء وبرواية عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق انه قال مات مولى لحمزة بن عبد المطلب
فدفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه الى بنت حمزة والجواب ان التشبيه بلحمة
النسب لا يقتضي التساوي في جميع الاحكام كما حقق في الاصول والرواية ضعيفة السند
مع انه يجوز ان يكون الدفع على الاستحباب لا على الوجوب   اذا كان المنعم امراة
فميراث المولى اذا مات بعد المنعمة لعصبة المنعمة لا لاولادها اجماعا منا ولصحيحة محمد بن قيس
عن الباقر انه قضى امير المؤمنين عليه السلام على امراة اعتقت رجلا واشترطت ولاءه
ولها ابن فالحق ولاءه لعصبتها الذين يعقلون عنها دون ولدها وصحيحة يعقوب بن
شعيب عن الصادق عليه السلام قال سألته عن امراة اعتقت مملوكا ثم مات قال
يرجع الولاء الى بني ابيها فتحصل مما ذكر ان المعتق اذا كان رجلا يرث ولاءه اولاده
الذكور دون الاناث وان لم يكن له ولد ذكر يرث الولاء عصبته الذين يضمنون جريرته
وان كان امراة يرث ولاءها عصبتها لا غير وان كان لها اولاد ذكور   الولاء
يورث به اجماعا وهل يورث فيه قولان نعم لعموم آيات الارث في انتقال حقوق
المولى الى ورثتهم ولا لاصالة عدم معارض لمفاده ولقوله عليه السلام الولاء لحمة كلحمة النسب والنسب
لا يورث اجماعا فكذا الولاء وفيه ان التشبيه لا يفيد العموم في المساواة والاكثر على
الثاني فلو مات المعتق عن ولدين ثم مات احدهما عن اولاد ثم العتيق ورثه الولد الباقي
واولاد الولد على الاول ويختص به الولد الباقي على الثاني   لا يجمع الميراث بالولاء

والنسب سواء اتحد الوارث بهما او لا بل يرث بالنسب خاصة ولو اعتق الرجل وبنته عبدا
ثم مات عنهما وعن ابن ثم مات العبد فالولاء بين البنت والابن بالنصف وان قلنا ان البنات
يرثن كان لها الثلثان والباقي من الضروب اي من ضروب الولاء ولاء ضامن الجريرة
فانه يرث المضمون من غير عكس الا ان يتعاكس الضمان وعقد ضمان الجريرة ان يقول الضامن
ضمنت جريرتك ولحمك لحمي ودمك دمي وارثك فيقول المضمون له قبلت
وهو عقد لازم يدل عليه قوله عليه السلام المسلمون عند شروطهم وقوله تعالى اوفوا بالعهد وقوله تعالى
اوفوا بالعقود وولاء من اسلم على يده كافر فيرث الكافر وارثه اذا لم يكن له وارث مسلم من
ذوي الانساب ولا معتق مسلم ولا ضامن جريرة مسلم وهذا الحكم كانه لم يرد النص به اذ هو غير
مذكور في مصنفات الفقهاء وما وجدت ما يصلح ان يستدل به على هذا الحكم الا ما رواه محمد
بن يعقوب في الموثق عن السكوني عن ابي عبد الله ع قال قال امير المؤمنين عليه السلام بعثني
رسول الله صلعم قال فقال لي يا علي لا تقاتلن احدا حتى تدعوه وايم الله لان يهدي الله
على يديك رجلا خير لك مما طلعت عليه الشمس وغربت ولك ولاؤه يا علي وهو مع انه موثق
ليس صريحا في المطلوب لجواز ان يكون رسول الله صلعم لما علم انه ليس له وارث نسبي مسلم اعطى
الولاء الذي يستحقه رسول الله صلعم امير المؤمنين عليه السلام وبالجملة مخالفة كبراء الاصحاب
بمجرد هذه الرواية مشكل وولاء مستحق الزكوة من الفقراء والمساكين وغيرهم اذا كان
العبد الذي مات وتعلق به تركة من غير وارث من المذكورين وقد اشتري العبد من
مال الزكوة لفقد المستحق فان ميراثه لمستحقي الزكوة عند الشيخ وابني بابويه وابن ادريس
وقيل للامام والاصح الاول لان العبد اشتري بمال المستحقين فولاؤه لهم ولا [illegible] ضعفه ويؤيده
عبيد بن زرارة انه سأل ابا عبد الله ع عن وارث مال هذا العبد اذا لم يكن له

وارث

الا بالنسبي

وارث نسبي فقال يرثه الفقراء المؤمنون الذين يستحقون الزكوة لانه انما اشتري بمالهم وفي
طريق هذه الرواية عبد الله بن بكير وابن فضال وهما فاسدا المذهب لكن وثقهما علماؤنا
غاية التوثيق وايضا عمل اكثر الاصحاب بهذه الرواية يجبر ضعفها ومن ورث الامام
احتج بانه ليس له وارث غيره والجواب منع ذلك وولاء الامام عليه السلام وهو وارث
من لا وارث له باجماع اصحابنا كما نقله الشيخ في ف ولصحيحة بريد العجلي المذكورة
ومنه اي مما يرثه الامام بالولاء والمرجع هنا ما ذكره الفاضل من سهم الزوجة على ما مر
وهذه الضروب المذكورة لا يرث بسببها غير مستحقيه المذكورين على ترتيب قد مر
والموانع من الارث ثلثه الاول الكفر من الوارث مع اسلام الميت على اختلاف
جهاته ذميا او حربيا او زنديقا او غير ذلك مطلقا اصليا كان او مرتدا وهو اي
الكفر انكار شيء مما علم بالضرورة مجي الرسول صلعم به من الشهادتين واركان العبادات وما يجري
مجراها من تحريم مثل الخمر والزنا ومثل سؤال القبر والمعاد الجسماني وكون الباري تعالى سميعا
بصيرا الى غير ذلك من غير شبهة محتملة ويدل على ان الكافر لا يرث المسلم بعد الاجماع موثقة
الحسن بن صالح عن ابي عبد الله ع انه قال المسلم يحجب الكافر ويرثه والكافر لا يحجب المؤمن
ولا يرثه وصحيحة ابي ولاد عن الصادق ع المسلم يرث امراته الذمية وهي لا ترثه وصحيحة محمد
بن قيس عن الباقر ع انه لا يرث اليهودي والنصراني المسلم ويرث المسلمون اليهودي و
النصراني الى غير ذلك من الاخبار فاذا مات المسلم وله اقارب كفار ورثه الابعد
المسلمون وان بعد واحدا فان لم يكن له ذو رحم مسلم ورثه معتقه المسلم فان لم يكن ورثه
ضامن جريرته وان لم يكن ورثه الامام واما المسلم فانه يرث الكافر اجماعا منا ويمنع المسلم
الورثة الكافرين وان كانوا الورثة الكفار اقرب بالميت من الورثة المسلمين كما مر

من الاخبار ولقوله عليه السلام الاسلام يعلو ولا يعلى فان كانت الورثة اي ورثة الكافر الذي له
وارث بعيد مسلم اولاده الاطفال ينفق من التركة عليهم الى ان يبلغوا فان اختاروا
الاسلام ورثوا وان امتنعوا الصحيحة مالك بن اعين عن ابي جعفر عليه السلام قال
سألته عن نصراني مات وله ابن اخ مسلم وابن اخت مسلم وللنصراني اولاد وزوجة
نصرانية فقال ارى ان يعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ما ترك ويعطى ابن اخيه المسلم ثلثي ما ترك
ويعطى ابن اخته المسلم ثلث ما ترك ان لم يكن له ولد صغار فان كان له ولد صغار فان
على الوارثين ان ينفقا على الصغار مما ورثا عن ابيهم حتى يدركوا قلت له كيف ينفقان
على الصغار فقال يخرج وارث الثلثين ثلثي النفقة ويخرج وارث الثلث ثلث النفقة
فاذا ادركوا قطعوا النفقة عنهم قيل له فان اسلم اولاده وهم صغار فقال يدفع ما ترك ابوهم
الى الامام حتى يدركوا فان اتموا على الاسلام اذا ادركوا دفع الامام ميراثه اليهم وان لم
يتموا على الاسلام دفع الامام ميراثه الى ابن اخيه وابن اخته المسلم يدفع الى ابن اخيه ثلثي
ما ترك والى ابن اخته ثلثه واختار هذا المذهب اكثر القدماء والشيخ من المتأخرين وخالف
اكثر المتأخرين وذهبوا الى منع الاولاد عن الميراث مطلقا ووافقهم ابن ادريس بناء على ان الطفل
يتبع ابويه في الكفر فاولاد الصغار بحكم الكفار فهم محجوبون لوجود وارث مسلم وحملوا الرواية
على الاستحباب والكفار اذا رفعوا امرهم في كيفية قسم الميراث الينا نحكم بينهم بما انزل
الله تعالى علينا والثاني من موانع الارث رق الوارث سواء كان رقا محضا او ام ولد
او مدبرا او مكاتبا مشروطا او مطلقا ولم يؤد شيئا الا اذا لم يوجد وارث غيره وان
كان بعضا جزءه وكان المال وافيا بثمنه في بشترى من التركة ويتولى ذلك الشراء الامام
او الحاكم او عدول المؤمنين ان لم يوجد الحاكم ويعتق باعتاق من اشتراه ويسلم اليه

الفاضل من ثمنه من التركة لما رواه سليمان بن خالد في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان
امير المؤمنين عليه السلام يقول في الرجل يموت وله ام مملوكة قال تشترى من مال ابنها ثم تعتق ثم
يورثها ولصحيحة جميل عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأله عن الرجل يموت ويترك ابنا مملوكا
قال تشترى ابنه من ماله فيعتق ويورث ما بقي الى غير ذلك من الاخبار ان كان العبد
الوارث واحدا فان كان اكثر من واحد ولم يف المال بثمن الجميع لا يشترى بعضهم
بل يرثه الامام ولو وفى بشراء الجميع اشتروا ولا يجب دفع الزائد عن القيمة لو طلب المالك
بل يجبر على اخذ القيمة وهذا الحكم مجمع عليه عند اصحابنا في ابوي الميت واختلفوا
في الاولاد والاقارب فالصدوقان وسلار على المنع في غير الابوين لان الحكم
على خلاف الاصل فيقتصر فيه على المجمع عليه واضاف الجنيد وابن ادريس وابن حمزة
الاولاد لاجل الصحيحة الجميل المذكورة واضاف اكثر المتأخرين الاقارب مطلقا لروايات
غير سليمة عن الطعن واضاف الشيخ في النهاية وابن زهرة الزوجة ايضا لصحيحة سليمان بن
خالد قال قال ابو عبد الله عليه السلام كان علي عليه السلام اذا مات الرجل وله امرأة
مملوكة اشتراها من ماله فاعتقها ثم ورثها ويلحق الزوج بالزوجة بطريق الاولى ويرد عليه
انه يجوز ان يكون فعل امير المؤمنين عليه السلام على سبيل التبرع والاستحباب لا على الوجوب وخالف
ايضا في وجوب الشراء عنده كم وقال المال بالتمام فاوجبه ابن الجنيد والرابع و
نفاه الاخرون عملا بالاصل السالم عن المعارض قال العلامة في المختلف القول الاول ليس
بعيدا من الصواب لان عتق الجزء الساري عتق الجميع في الامور شرعا فيسري في الحكم
والمكاتب اذا لم يكن مشروطا بان يقول السيد لعبده في عقد المكاتبة كاتبتك على ان
تؤدي مبلغ كذا في مدة كذا وان قال مع ذلك فان لم تؤد فانت رد في الرق فمشروط

وحكم المطلق انه كلما ادى شيئا انعتق منه شيء والمشروط لا ينعتق منه شيء ما لم يؤد جميع
مال الكتابة يرث بحسب ما عتق منه حال قسمة التركة ان كان معه وارث اخر او الى فضل
العجز بقدر الجزء حال الموت او حال القسمة بين قدر حصته وبين ما ينتقل الى بيت مال
الامام اشكال وهذا الحكم لا يختص بالمكاتب بل كل من تحرر بعضه يرث بحساب
ما عتق فلو تعدد من يرث بالقرابة كابنين نصفهما حر واحتمل ان يرثا جميع المال بالحساب
لان نصفي شيء شيء كامل لكن يشكل بانه لا يبقى فرق بين ان يكونا ابنين حرين تامين وبين
ان يكونا معتقي البعض فالظاهر ان ياخذ كل منهما ربع المال ويكون الباقي للامام
ان لم يوجد اقرب منه ويحتمل ان يكون لكل ثلثة اثمان المال لانهما
لو كانا حرين كان لكل نصف ولو كانا رقيقين منعا ولو كان الاكبر فقط حرا
كان المال له ولو كان الاصغر حرا فالمال له فلكل في اربعة احوال مال ونصف فيعطى
ربع ذلك وهو ثلثة اثمان ولو كان معهما ابن ثالث ثلثه حر ففي الاول يقسم المال
بينهم على ثمانية وعلى الثاني يقسم النصف على ثمانية ويحتمل قسمة الثلث اثلاثا و
السدس بين صاحبي النصف نصفين فللمعتق النصف سبعة من ستة وثلثين وللمعتق الثلث
اربعة منها وعلى تنزيل الاحوال يحتمل ان يكون لمعتق النصف سدس المال وثمنه وللمعتق
الثلث ثلثا ذلك وهو تسع المال ونصف سدسه لان لكل منهم المال في حال
وهو ان يكون هو فقط حرا ونصفه في حالين بان يكون الحر اثنين وثلثه في حال وهو حرية
الجميع فلكل مالان وثلث في ثمانية احوال فيعطى ثمن ذلك وهو سدس المال وثمنه
ويعطى حر الثلث ثلثي ذلك وهو تسع ونصف سدس ولو كان ابن حر وابن حر
النصف فللحر ثلثا المال وللمبعض ثلثه ويحتمل ان ينصف النصف بينهما ويختص

الاول بالنصف الباقي فله ثلثة ارباع المال وكذا لو نزلتها بالاحوال اذ له المال في حال ونصفه في
حال فله نصفهما وكذا لو خوطب وقيل لحر لك المال ان رق اخيك ونصفه مع حريته فخرجته
حاجته الى الربع فلك ثلثة ارباع ولو كان ابن حر وبنت حر النصف فللابن خمسة
اسداس المال في التنزيل والخطاب معا اذ له المال على تقدير رقها وثلثاه على تقدير نصف الجميع
خمسة اسداس وكذا الخطاب وللبنت سدس المال وعلى تقدير جمع الحرية لها اربعة اخماس ولها
الخمس لان الابن الحر اربعة امثال نصف بنت حر وللبنت الحرة مع ابن نصفه حر نصف
المال على تقدير جمع الحرية والثلثان على تقدير التنزيل والخطاب ولو كان ابن وابوان نصف
كل حر فعلى تقدير حرية الجميع للابن الثلثان وعلى حرية خاصة له المال وعلى حريته مع حرية
احدهما له خمسة اسداس فاذا جمع يكون ثلثة اموال وثلث فله ثمنها وهو ربع وسدس وللاب
المال في حال وثلثاه في حال وسدس في حالين فله ثمن ذلك ربع وللام المال في حال
والثلث في حال والسدس في حالين فلها ثمن ذلك والباقي للاقارب وان عملتها بالبسط
قلت ان قدر والاحرار فهي ستة وان قدر الابن حرا فمن سهم وكذا الاب وكذا الام وان
قدر حرية الابن مع الاب او مع الام فهي ستة وان قدر حرية الابوين فمن ثلثة وان قدروا
ارقاء فالمال للاقارب وجميع المسائل يدخل في ستة ضربناها في الاحوال الثمانية حصل
ثمانية واربعون للابن ستة في حال واربعة في حال وخمسة في حالين عشرة المجموع عشرون هو حصة
الابن وللاب المال في حال ستة واربعة في حال واثنان في حالين المجموع اثنا عشر وللام
ستة في حال واثنان في حال وواحد في حالين المجموع عشرة والباقي للورثة الاباعد ولو كان
مع ابن حر نصف ابن ابن حر فالمال بينهما بالسوية فان كان ابن ابن حر النصف فله
الربع وان كان معهما ابن ابن ابن حر النصف فله الثمن ويحتمل ان يكون للاعلى النصف وللثاني

النصف لان فيهما قرابة ابن ويحتمل حرمان الاخوين لان قدر قرابتهما محجوب بحجب الابن
ولو كان ابن الابن ثلثه ومعهما اخ للميت ثلثه ارباعه فللابن النصف وللثاني
السدس ثلث الباقي وللاخ ثلثه ارباع الباقي الربع وعلى الاحتمال الاخر للابن النصف و
لابن الابن الثلث والباقي للاخ وامثلة هذا الباب كثيرة كثير منها مذكور في قواعد
العلامة قدس الله روحه والامثلة المذكورة منها والثالث قتل الوارث المورث
عمدا ظلما فانه اي القتل يمنع القاتل عن الارث مطلقا من الدية وغيرها اجماعا ولصحيحة
هشام بن سالم عن الصادق عم قال قال رسول الله صلعم لا ميراث للقاتل ولصحيحة جميل
عن احدهما في رجل قتل اباه قال لا يرثه وان كان للقاتل ابن ورث الجد المقتول فان كان
القتل خطا محضا لم يمنع القاتل من الدية دون غيرها هذا هو المشهور بين علمائنا لما رواه عبد الله
بن سنان في الصحيح عن الصادق عم قال سالته عن رجل قتل امه ايرثها قال ان كان خطا
ورثها وان كان عمدا لم يرثها ومثله موثقة محمد بن قيس عن الباقر عم عن امير المومنين عم والمانع
لا يرثه من الدية لرواية فضيل بن يسار عن الصادق عم قال لا يقتل الرجل بولده ويقتل الولد
بوالده ولا يرث الرجل الرجل اذا قتله وان كان خطا وانما حملت على الدية جمعا بين الادلة
وذهب ابن ابي عقيل الى منعه عن الارث مطلقا لعموم قوله عم لا ميراث للقاتل ولصحيحة
جميل وذهب المفيد الى انه يرث من الدية ايضا عملا بعموم الايات ورواية ابن سنان
واما العمد شبيه الخطا فالحقه ابن الجنيد والعلامة في القواعد بالعمد فيمنع من التركة والدية عملا
بعموم صحيحتي هشام وجميل المذكورتين وهو الاقرب والحقه ابن حمزة بالخطا فيورثه مما عدا
الدية واختاره العلامة في المختلف وكثير من المتاخرين وسلار ورثه مطلقا عملا بصحيحة
عبد الله بن سنان وفيه انه ويرث الدية اي دية الاب دون الام مع تساوي

الدية

الدية اختاره الشيخ في النهاية والمحقق والعلامة والشهيد في الدروس لصحيحة سليمان بن خالد
عن ابي عبد الله عم قال قضى امير المومنين عم في دية المقتول انه يرثها الورثة على كتاب الله
عز وجل وسهامه اذا لم يكن على المقتول دين الا الاخوة والاخوات من الام فانهم
لا يرثون من ديته شيئا ومثله رواية ابن سنان عن ابي عبد الله عم مثله وذهب الشيخ
في ط و ف وابن حمزة الى انه يرثه كل مناسب ومسابب لعموم ايات الارث والدية
في حكم مال الميت ولرواية اسحق بن عمار عن الصادق عن رسول الله صلعم انه قال اذا قبلت
دية العمد فصارت مالا فهي ميراث كساير الاموال ولرواية سوار عن الحسن عم ويرد ان
الاية قد خصت بالخبر الصحيح وهذه الاخبار مع ضعفها عامة لا يعارض الخبر الخاص الصحيح
المذكور الذي عمل به اكثر الاصحاب واما الزوج والزوجة فالمشهور انهما يرثان لعموم الاية
ارث الزوجين من غير مخصص ولرواية الصدوق عن النضر عن القسم بن سليمن عن عبيد بن زرارة
عن ابي عبد الله عليه السلام للمراة من دية زوجها وللرجل من دية امراته ما لم يقتل احدهما
صاحبه ورواية الشيخ عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عم قال المراة ترث من دية زوجها
ويرث من ديتها ما لم يقتل احدهما صاحبه واما ما رواه عن النوفلي عن السكوني عن
الصادق عم عن ابيه ان عليا عم كان لا يورث المراة من دية زوجها شيئا ولا
يورث الرجل من دية امراته شيئا ولا الاخوة من الام من الدية شيئا مع انه ضعيف
السند لان كلا من النوفلي والسكوني عامي المذهب شاذ غير معمول للاصحاب يمكن
حمله على التقية في تفصيل السهام والسهم هنا جزء شايع من التركة مقدر
بحسب اصل الشرع وكيفية الاقتسام اي اقتسام التركة على عدد يصح يمكن منه اخذ كل
سهم بعدد صحيح ومقادير الفروض اي السهام المقدرة للورثة في اصل الشرع الفرض

مبتدأ في كتاب الله اما حال اعتبار اللام لمعنى المفروض ففيه ضمير راجع الى الالف
واللام التي بمعنى الذي هو ذو الحال اوعن المفروض ويكون العامل فيه معنى الفعل الذي
يفهم من اسناد الخبر الى المبتدا، والمفروض مفعول لذلك الفعل معنى وهو الاصح
واما صفة للمفروض بان لا يقدر للظرف عامل معرفة اويجري لفظ المفروض مجرى النكرة
كما في قول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني سنة استوا الثلثان وهو توحيد
الضمير لعدم قصد التعدد من لفظ الثلثان بل اعتبر معناه ام اواحدا فرض البنتين و
الاختين لاب وام اولاب اذا لم يوجد الاخ من الاب والام والا لكونه
محجوبة بها فصاعدا لقوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وقوله
تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرء هلك ليس له ولد وله اخت فلها
نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما
ترك والمراد الاخت من الابوين او من الاب لان حكم الاخت من الام مذكور في قوله
تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما
السدس واما ان فرض البنتين هو الثلثان فلان للبنت مع الابن الثلث فلها مع
بنت لا يكون اقل منه بطريق الاولى ونقل عن ابن عباس ان فرضهما النصف
لمفهوم فرض الثلثين بالزيادة على الاثنين لقوله تعالى فوق اثنتين ويرد عليه ان فرض
النصف ايضا مقيد بوحدة البنت لقوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف
فيتعارض الظاهران ويبقى صريح الاخبار والاجماع دال على ان فرض البنتين الثلثان
والنصف وهو فرض البنت الواحدة لآية المذكورة والاحاديث التي لا تحصى
وللاجماع والاخت الواحدة لصدر آية الكلالة والاخبار والاجماع للام لكن اذا

كلالة

اذا كانت لاب وام اوللاب ان لم يوجد الاخ للاب والام اجماعا والزوج
مع عدم الولد للزوجة لقوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد
للاخبار والاجماع والثلث وهو فرض الام مع عدم من يحجبها من الولد للميت لقوله
تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد فان لم يكن له ولد وورثه ابواه
فلامه الثلث وللاخبار الصحاح والاجماع او الاخوة اخوين فصاعدا للميت لابيه
وامه او من ابيه فقط لا من امه وكذا يحجب اربع اخوات واخ واختان واربع
خناثى واخ وخنثيان كل ذلك بشرط وجود الاب ويدل على حجب الاخوة قوله تعالى
فان كان له اخوة فلامه السدس واختلف في ان الاخوة هل يحجب مطلقا ام لا فذهب
الشيخ في ف الى ان القاتل والمملوك والكافر لا يحجبون واستدل باجماع الفرقة الامامية
بل الامة وخلاف ابن مسعود عند المفروض ووافقه المفيد وابن البراج وابن الجنيد وذهب
الصدوق وابن ابي عقيل الى ان القاتل يحجب وان لم يرث عملا بعموم الآية من غير
مخصص اذ الاحاديث الصحاح الواردة في هذا الباب انحصرت في المملوك والكافر دون
الفضل بن عبد الملك في الصحيح عن الصادق ع انه سأله عن المملوك والمملوكة هل يحجبان
اذا لم يرثا قال لا وفي الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ع انه سأله عن المملوك والمشرك
هل يحجبان اذا لم يرثا قال لا ولم يرد خبر صحيح في غيرهما فيبقى القاتل داخلا في عموم القرآن
واختار العلامة في المختلف هذا القول وكذا المحقق والمشهور اشتراط انفصال
الاخوة فلا يحجب الحمل ولو كان بعضهم ميتا او كلهم عند موت المورث لم يحجب وكذا
لو اقترن موتاهما ولو اشتبه المتقدم والمتأخر فالظاهر عدم الحجب وفي الغرقى نظر وكذا

الثلث فرض الزائد على الواحد من كلالة الام وسيجيء تفصيل ذلك وتحقيقه والربع وهو
فرض الزوج مع وجود الولد للآية والاخبار والاجماع او ولد الولد وان نزلوا لاطلاق لفظ الولد
على ولد الولد عرفا فيدخل في ظاهر الآية ولو كان للميت ولد لا يرث لكفره او رقه ففي حجبه للزوج
نظر ينشأ من عموم لفظ الآية ومن انه لا يجري عليه اكثر احكام الولد والزوج مع عدمه لصريح الآية
والاخبار والاجماع والسدس وهو فرض الاب مع وجود الولد وان نزل والام المحجوبة
سواء حجبها الاخوة او الولد والواحد من كلالتها اخا كان او اختا لقوله تعالى وان كان
رجل يورث كلالة او امرأة وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس هذا والمص قدس الله
لم ينص على فرض الخال والخالة منفردا وكانه ادخلهما في الكلالات وذهب الى ان للخال
الواحد او الخالة الواحدة مع العم او العمة السدس وللخالين او الخالتين او الخال مع الخالة
الثلث وهو مختار الحسن وابن زهرة والكيدري ومعين الدين المصري وظاهر المفيد وسلار
وذهب الشيخ والصدوقان وبنو الجنيد والبراج وادريس وحمزة وابو الصلاح الى ان للخال
او الخالة الثلث وان انفرد اختاره العلامة والمحقق والشهيد وهو المشهور المعتمد لصحيح ابي
بصير عن الصادق عليه السلام قال سألته عن شيء من الفرائض فقال لي الا اخرج لك كتاب
علي عليه السلام فقلت كتاب علي لم يدرس فقال يا ابا محمد ان كتاب علي لا يدرس فاخرجه فاذا
كتاب جليل فاذا فيه رجل مات وترك عمه وخاله قال للعم الثلثان وللخال الثلث
وحسنة محمد بن مسلم عن الصادق عم قال اذا اجتمعت العمة والخالة فللعمة الثلثان وللخالة الثلث
وعن ابي مريم عن الصادق عم في عم وخالة قال الثلث والثلثان يعني للعم الثلثان وللخالة
الثلث الى غير ذلك من الاخبار وكان الاول قاسوا الخال او الخالة على الاخ والاخت
من الام ولا يخفى ضعفه اذ القياس ليس بحجة ولو كان حجة ايضا لا يعارض الاخبار الصحيحة

والخمس

والثمن وهو فرض الزوجة مع وجود الولد للزوج سواء كان من تلك الزوجة او لا
كذا او لد الولد للآية والاخبار والاجماع واعلم انه اجمعت الامامية على ان الزوجة غير
ذات الولد من الميت تحرم عن بعض متروكات الزوج وفي كيفيته وماهيتها خلاف فذهب
الاكثر الى انها تمنع عن رقبة الارض وقيمتها وتعطى قيمة الآلات والابنية والشجر اذا
لم يكن لها ولد منه وقال السيد علم الهدى تمنع من عين الارض لا قيمتها وقال المفيد لا تمنع
من البساتين والضياع وتعطى قيمة الآلات والدور والمساكن واذا كان لها
ولد فالشيخ والصدوق واكثر المتأخرين على ارثها من الكل وصرح ابن ادريس بعدم
الفرق بينهما وهو ظاهر المفيد وعلم الهدى وابو الصلاح وفي الاستبصار احتج الاكثر
بحسنة زرارة وبكير وفضيل وبريد ومحمد بن مسلم عن الباقر والصادق عليهما السلام
ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من تربة دار او ارض الا ان يقوم الطوب
والخشب قيمة فيعطى ربعها او ثمنها الحديث وبصحيحة زرارة عن الباقر عم ان المرأة لا
ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئا وترث من
المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك وتقوم النقض والابواب والجذوع
فيعطى حقها منه وصحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عم قال النساء لا يرثن من الارض ولا من
العقار شيئا وروى الصدوق عن ميسر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته عن
النساء ما لهن من الميراث فقال لهن قيمة الطوب والبناء والقصب والخشب واما الارض و
العقارات فلا ميراث لهن فيه قال قلت فالثياب قال الثياب لهن قال قلت
كيف صار ذا ولهذه الثمن والربع مسمى قال لان المرأة ليس لها نسب ترث به انما هي
دخيل عليهم وانما صار هذا كذا لئلا تتزوج المرأة فيجيء زوجها او ولدها من قوم اخرين فيزاحم قوما

الطوب

في عقارهم وروى عن ابان عن الفضل بن عبد الملك وابن ابي يعفور عن ابي عبد الله عم قال سألته
عن الرجل هل يرث من دار امرأته او ارضها من التربة شيئا او يكون في ذلك بمنزلة المرأة
فلا يرث من ذلك قال يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت قال الصدوق بعد هذه الرواية
هذا اذا كان لها منه ولد واذا لم يكن لها منه ولد فلا ترث من الاصول الا قيمتها وتصديق ذلك ما رواه محمد بن
ابي عمير عن ابن اذينة في النساء اذا كان لهن ولد اعطين من الرباع ولا يذهب على المتأمل
ان الاخبار الاول تعم ذات الولد وغيرها والحسنة الاولى صريحة في شمولها ورواية
ابن اذينة مقطوعة لا تصلح لتخصيص الاخبار الصحيحة فالاقوى ما قاله ابن ادريس قال العلامة
في المختلف هذه الاخبار كما وردت عامة وورد ما ينافيها والممكن الجمع بينها بحال
عدم الولد ووجوده النقل وجب المصير اليه لبحج الادلة عن التعارض ويرد عليه انه يمكن
دفع التعارض بحمل الاخبار المنافية على التقية لمخالفتها في حرمان الزوجة مذاهب العامة
او على الاستحباب على ان الاخبار المنافية على التقية لمخالفه وما في الزوج مذاهب العامة
اكثرها مقدوح السند ثم ان الشيخ بعد ذكر الاحاديث قال انها عامة في انه ليس للمرأة
من الرباع والارضين والقرى شيء ولهن قيمة الطوب والخشب والبنيان وما يتضمن
بعض الاخبار من انهن لا يرثن شيئا من هذه الاشياء فالمعنى انهن لا يرثن من نفس
بنية الارض وان كان لهن قيمة الخشب والطوب والبنيان بدلالة ما فصل في غيرها
من الاخبار وكان شيخنا رحمه الله يقول ليس لهن من الرباع شيء واما من المنازل
والعقارات ولهن من الارض سهم والاخبار عامة والعمل بعمومها اولى لانا ان
طرقنا على الارض ما يخصها نطرق على الرباع والمنازل لعدم الدليل على الكل انتهى
وقال العلامة في المختلف قول السيد المرتضى حسن لما فيه من الجمع بين عموم القرآن

التقييد بعد

وخصو

وخصوص الاخبار ثم قول شيخنا المفيد جيد ايضا لما فيه من تقليل التخصيص فان
القرآن دل على التوريث مطلقا فالتخصيص مخالف فكلما قل كان اولى وبعد هذا
كله فالفتوى على ما قاله الشيخ انتهى واراد بما قاله الشيخ ما قلنا اولا انه قول الاكثر ولا يحجب
الام بعد الاولاد امر مع عدم الاولاد وان نزلوا عن الثلث الى السدس الا الاخوة
للميت او اخ واختان او اربع اخوات فصاعدا في كل من الصورتين لاب وام
اولاب احياء خارجوا البطون غير ممنوعين من الارث بالكفر والرق اجماعا و
بالقتل على الخلاف على ان مع وجود الاب لان هذا الحجب لم اي يحجب الاخوة
الام عن السدس ليرثه الاب لا الاخوة اجماعا منا ووافقنا اكثر العامة فظهر من ذلك
ان جميع من في الطبقتين الاوليين من الابوين والاولاد والاخوة والاخوات اصحاب الفروض
بالنص الوارد في اصل الشرع الا الاب مع عدم الولد فان له الثلثين ان كان مع الام
بدون اخوة حاجبة وسهم فلا حجب اسداس ثمة فرض الام من التركة ومع عدم الام
له المال اجمع والاولاد اذا كان فيهم ابن فان فيه للذكر ضعف الانثى من غير فرض وكلالة
الاب اذا كان فيهم ذكر فانه لا فرض لهم بل للذكر مثل حظ الانثيين والجد والجدات
وان لم ينص على فرضهم في القرآن المجيد لكن لما ورد صحاح الاخبار بان الجد كالاخ و
الجدة كالاخت فكانهم ايضا صاحب فرض روى زرارة في الصحيح قال سألت ابا عبد الله
عن رجل مات وترك اخاه لابيه وامه وجده قال المال بينهم اخوين كانا او ثلاثة فالجد
سهم كواحد منهم للجد مثل نصيب واحد من الاخوة ومثله روى ابن سنان في الصحيح عن
الصادق عم واما الطبقة الثالثة وهي طبقة الاعمام والاخوال واولادهم ما كان من قرابة
الام منها كالاخوال والخالات واولادهم يقومون مقام كلالتها فهم فيها كاصحاب

٣

الفرض في اخذ السدس مع الوحدة والثلث مع الكثرة بالسوية وهذه العبارة كالظاهر
كالصريح في ان للخال مع العم السدس والباقي للعم وقد مر تحقيق الحق فيه والباقون
ياخذون بالقرابة من غير تعيين فرض حقيقة ولا حكما فالوارث ان كان
واحدا من اي طبقة او درجة كان يحوز اي يجمع جميع المال بعضها بالفرض ان كان صاحب
فرض والباقي بالقرابة او بالقرابة المحضة ان لم يكن صاحب فرض فاذا انحصر الوارث
في الام فلها الثلث فرضا والباقي يرد عليها واذا انحصر في البنت فلها النصف
فرضا والباقي ردا وكذا الاخت من الابوين او من الاب وللواحد من كلالة الام السدس
فرضا والباقي ردا مع الانحصار وللاب اذا انحصر الوارث فيه جميع المال بالقرابة
وكذا الابن والاخ من الابوين او من الاب او بالولاء على ترتيب ما ذكره سوى
الزوجة فانها لا ترث اكثر من الربع كما مر توضيحا فان كان الوارث اكثر من واحد
ولم يحجب بعضهم بعضا عن الارث نظرا في كيفية ارثهم وانتسابهم فان كانوا جميعا
اصحاب فروض كالبنت مع الابوين او مع الزوج يعطى كل صاحب فرض
سهمه فان لم يف بسهامهم اي سهام اصحاب الفروض كالبنت مع الزوج والابوين
فللزوج الربع وهو ثلثة من اثني عشر ولكل من الابوين السدس اثنان منه وللبنت
النصف ستة فالسهام جميعا ثلثة عشر والمال اثنا عشر هو مخرج النصف والربع
والسدس ومثل الزوج والام والبنات فللزوج الربع ثلثة من اثني عشر وللام
اثنان منه وللبنات الثلثان ثمانية ومثل الزوج مع الاختين للاب والام
ففرض الزوج النصف وهو ثلثة من ستة وفرض الاختين الثلثان اربعة من
ستة ومثل الزوج مع اخت من الام واخت للابوين فللزوج النصف وللاخت

من الام السدس وللاخت للابوين النصف ~~كان النقص داخلا على البنت~~ كما
اذا اجتمع زوج وابوان وبنت فياخذ الزوج الربع وكل من الابوين السدس ويبقى
للبنت خمسة من اثني عشر وكان فرضها ستة من اثني عشر او البنات كما اذا اجتمع
زوج وابوان وبنات فياخذ الزوج الربع وكل من الابوين السدس ويبقى للبنات
خمسة من اثني عشر وكان فرضهن الثلثين ثمانية من اثني عشر او الاخت كما في اخت من الاب
والام مع اخ من الام وزوج فياخذ الزوج النصف والاخ السدس ويبقى للاخت
للابوين ثلث وفرضها النصف او الاخوات للاب والام الظرف متعلق بكل
من الاخت والاخوات او للاب اذا لم يكن هناك اخت للاب والام اذ لو
كانت حجبت الاخت من الاب عن الارث لا غير اي يدخل النقص على هؤلاء المذكورات
لا غيرهن من اصحاب الفروض اذ لا عول عندنا وهو زيادة الفرض على مجموع اجزاء
المال واخذ كل صاحب فرض عدد فرضه من هذا العدد الزائد ليدخل النقص على
كل منهم بالسوية مثلا اذا اجتمع بنت وزوج وابوان فللبنت النصف وهو ستة
من اثني عشر وللزوج الربع ثلثة منه ولكل من الابوين السدس اثنان منه والمجموع ثلثة
عشر فيقسم المال على ثلثة عشر ويعطى الزوج ثلثة منه والبنت ستة منه وكل من الابوين
اثنين فينقص فرض كل منهم وترك العول مما اجمع عليه علماء الامامية نقله الشيخ في الخلاف
وورد به نصوص روى ابن اذينة في الصحيح قال قلت لزرارة اني سمعت محمد بن مسلم
وبكيرا يرويان عن ابي جعفر عليه السلام في زوج وابوين وابنة فللزوج الربع ثلثة من
اثني عشر وللابوين السدسان اربعة من اثني عشر وبقي خمسة اسهم فهي للابنة لانها لو كانت
ذكرا لم يكن لها غير ذلك وان كانتا اثنتين فليس لهما غير ما بقي خمسة الحديث وفي

الموثق عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام كان يقول ان الذي
احصى رمل عالج ليعلم ان السهام لا تعول على ستة وعن ابي بكر الحضرمي عن ابي عبد الله
كان ابن عباس يقول ان الذي يحصي رمل عالج ليعلم ان السهام لا تعول من ستة وفي
الصحيح عن بكير بن اعين قال قلت لابي عبد الله عم امراة ماتت فتركت زوجها و
اخوتها لامها واخواتها لابيها قال للزوج النصف ثلثة اسهم وللاخوة للام الثلث الذكر
والانثى فيه سواء وبقي سهم فهو للاخوة والاخوات من الاب للذكر مثل حظ الانثيين
قال وجاء رجل الى ابي جعفر عم فساله عن امراة تركت زوجها واخوتها لامها و
اختها لابيها فقال للزوج النصف ثلثة اسهم وللاخوة من الام سهمان وللاخت من الاب
سهم فقال له الرجل فان فرايض زيد وفرايض العامة على غير هذا يا ابا جعفر يقولون للاخت
من الاب ثلثة اسهم من ستة تعول الى ثمانية فقال له ابو جعفر عليه السلام ولم قالوا
فقال لان الله عز وجل قال وله اخت فلها نصف ما ترك فقال ابو جعفر فان كانت
الاخت اخا قال ليس له الا السدس فقال له ابو جعفر عم فما لكم نقصتم الاخ ان كنتم
تحتجون ان للاخت النصف بان الله عز وجل سمى لها النصف فان الله عز وجل
سمى للاخ الكل والكل اكثر من النصف لانه عز وجل قال في الاخت فلها نصف ما
ترك وقال في الاخ وهو يرثها يعني جميع المال ان لم يكن لها ولد فلا تعطون الذي جعل الله
له الجميع في بعض فرايضكم شيئا وتعطون الذي جعل الله له النصف تاما الحديث الى
غير ذلك من الاخبار وذهب علماء العامة اجمعون الى اعتبار العول وجوبا وان
فضل شيء من المال بعد سهامهم اي سهام اصحاب الفروض يرد على ذوي الانساب
ما بقي من المال بقدر سهامهم اي يقسم عليهم بنسبة سهامهم مثلا اذا اجتمع اب وبنت

فللبنت نصف ثلثة اسهم وللاب سهم تبقى سهمان يقسم عليهما ارباعا وتعطى البنت ثلثة
ارباع والاب ربعا ويرجع الفريضة من ستة الى اربعة ولو كان مع البنت الابوان فلكل
منهما سدس وللبنت النصف بقي سدس يقسم عليهم اخماسا وتعطى البنت ثلثة اخماس
وكل من الابوين خمس ان لم يكن هناك اخوة حاجبة للام من الزايد عن السدس وان
كانوا فيقسم السدس الباقي بين الاب والبنت ارباعا وترتقي الفريضة من ستة
الى اربعة وعشرين للام اربعة وللاب خمسة وللبنت خمسة عشر ويدل على الرد بعد
الاجماع من الامامية مخالفه قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض وصحيح محمد
بن مسلم ان ابا جعفر عم اقراه صحيفة الفرايض التي هي املاء رسول الله صلعم وخط
علي عم بيده فوجدت فيها رجل ترك ابنته وامه للابنة النصف وللام السدس
يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلثة اسهم فهو للابنة وما اصاب سهما فهو
للام ووجدت فيها رجل ترك ابنته وابويه للابنة النصف ثلثة اسهم وللابوين
لكل واحد منهما السدس يقسم المال على خمسة اسهم فما اصاب ثلثة فهو للابنة وما اصاب
سهما فللابوين قال ووجدت فيها رجل ترك ابنته واباه للابنة النصف و
للاب سهم يقسم المال على اربعة اسهم فما اصاب ثلثة فللابنة وما اصاب سهما
فللاب الحديث ولو كان مع البنت زوج فلها النصف تسمية وللزوج الربع بقي
ربع يرد على البنت لا الزوج لان الرد يختص بذوي الانساب الا اذا كان بعضهم صاحب
سببين اي تقرب من الميت بجهتي الاب والام كالاخت للابوين والاختين
لهما فانه يختص بالرد ويحجب المتقرب بالام فقط فاذا كان مع الاخت للابوين
واحد من كلالة الام فلها النصف تسمية وللواحد من كلالة الام السدس ويرد

الثلث الباقي على الاخت فقط وكذا اذا كان اختان مع واحد من كلالة الام او الاختان
مع اثنين من كلالة الام لانتقاص عنهم حينئذ هذا هو المشهور وادعى عليه اكثر علمائنا الاجماع
وذهب ابن ابي عقيل والفضل بن شاذان الى ان الباقي يرد عليهما بالنسبة والاول
اظهر لقيام الاجماع المنقول عن الثقات عليه وكلام المص قدس سره يشعر به واذا
كان مع الاخت للام اخت لاب ماخذ الاخت للام السدس والاخت للاب
النصف والباقي يرد عليهما بالنسبة واختاره ابن ادريس وابن الجنيد وابن ابي
عقيل والمحقق محتجين بانه اولى الارحام واستوا نسبتهما الى الباقي وذهب الشيخ والمفيد
وابن البراج والصدوق والعلامة في المختلف والشهيد الى انه للاخت من الاب لا غير
لان النقص يدخل عليها ان كان هناك زوج ولرواية محمد بن مسلم عن الباقر ع قال
سألته عن ابن اخت لاب وابن اخت لام قال لابن الاخت من الام السدس ولابن
الاخت من الاب الباقي وظ ان ابن اخت انما ياخذ نصيب امه فدلت الرواية
على ان للاخت للام مع الاخت للاب السدس والباقي لها واستضعف الرواية بان
في طريقها علي بن فضال لكن قال العلامة في خلاصة الاقوال ان علي بن فضال هذا كان
فقيه اصحابنا بالكوفة ووجههم وثقتهم وعارفهم بالحديث وقال النجاشي لم نعثر له على
زلة فيه ولا ما يشينه منها وشهد له بالثقة محمد بن مسعود ابو النضر والشيخ الطوسي
وقال العلامة بعد ذلك فانا اعتمد على روايته وان كان مذهبه فاسدا والحكم المذكور
من اختصاص صاحب السببين بالرد عند من يجوزه اي الرد في الطبقة الثانية وهو المشهور
بين العلماء والاظهر الرد الا في الطبقة الاولى كانه اختار مذهب الفضل وابن ابي
عقيل كما تقدم والظ خلافه لنقل الاجماع على خلافه وان كان فيهم من ياخذ عطف غير

قوله فان كانوا جميعا اصحاب فروض بالقرابة المحضة عن ان يكون صاحب فرض كالابن
والاخ من الابوين او من الاب او الجد والجدات والاعمام كان الباقي بعد الفروض
له فان كان للميت ابن وابوان وزوج فللزوج الربع ثلثة من اثني عشر ولكل من الابوين
السدس اثنان منه فالباقي وهو خمسة من اثني عشر للابن فان لم يكن هناك اي من الورثة
صاحب فرض كان الكل للذين ياخذون بالقرابة المحضة فلو مات عن ابنتين فالمال
لهما والاولاد وجميع من يتقرب بالاب الى الميت سواء يتقرب بالام ايضا اولا
اذا اختلفوا في الصنفية اي الذكورية والانوثية كان للذكر مثل حظ الانثيين واقربا
الام يقتسمون حصتهم بينهم بالسوية ذكرا او اناثا ولنفصل ذلك بتفصيل عن خالي
اجمال فنقول في ميراث الاخوة والاخوات والاجداد ومن في مرتبتهم اذا خلف
الميت اخا من غير اخت ولا جد ولا جدة فالمال له وكذا لو خلف اختا فقط
ولو خلف اخوة او اخوات من الاب والام او من الام او من الاب فالمال بينهم
بالسوية ولو خلف اخوة لاب وام واخوة لاب واخوة لام فللاخوة للام
الثلث بالسوية والثلثان للاخوة للاب والام وليس للاخوة للاب شيء ولو
خلف اخوة واخوات لاب وام واخوات لام فالثلث بين كلالة الام
بالسوية والثلثان بين كلالة الابوين للذكر ضعف الانثى ولو كان مع الاخوة جدا و
جدة فالجد للاب كالاخ له والجدة له كالاخت [illegible] للذكر ضعف الانثى والجد
للام كالاخ لها والجدة لها كالاخت لها [illegible] بالسوية ولو خلف جد الام
وجد الاب فعند الشيخ وعلي بن بابويه وابني البراج وحمزة وادريس والعلامة في
المختلف للجد للام الثلث والثلثان للجد للاب وكذا في الجده للام مع الجده للاب

وبالجملة فالجد عندهم كالخال عند الصدوق وابي الصلاح وابن ابي عقيل وابن زهرة
للجد او الجدة للام اذا كان مع الجد او الجدة للاب السدس والباقي للجد او الجدة
للاب واذا كان مع الجدة للام جدة للاب فللجدة للام السدس وللجدة للاب النصف
والباقي يرد عليهما احتج الاولون بان الجدة من قبل الام يصدق عليها اسم الام و
لانها تاخذ نصيبها عند عدمها فلها نصيبها وهو الثلث والآخرون بان للواحد
من كلالة الام السدس واجيب بان هذا الحكم مختص بالاخوة والاخوات ويمكن
ان يحتج للآخرين بصحيحة زرارة قال سالت اباعبد الله عليه السلام عن رجل مات و
ترك اخاه لابيه وامه وجده قال المال بينهم اخوين كانا او مائة فالجد معهم كواحد منهم
للجد مثل نصيب واحد من الاخوة فقوله للجد مثل نصيب واحد من الاخوة يشعر بانه
مثل الاخ مطلقا ولو خلف ابناء اخت لام وبناتها وابناء اخ لابوين وبناته
فالسدس لاولاد الاخت للام بالسوية والباقي لاولاد الاخ للابوين للذكر ضعف الانثى
ومع فقد الاخ للابوين يقوم الاخ من الاب مقامه على هيئته ويأخذ نصيبه وكذا اولادهما
وقد ارث الاعمام والاخوال العم المنفرد المال وكذا العمان والاعمام بالسوية ان
تساووا في المرتبة وكذا العمة والعمتان والعمات ولو اجتمعوا فللذكر ضعف الانثى
ان كانوا من الابوين او من الاب والا فبالسوية والمتقرب بالابوين منهم وان كان واحدا
انثى يمنع المتقرب بالاب وان تعدد مذكرا مع تساوي الدرج ولو اجتمع الاعمام
المتفرقون سقط المتقرب بالاب فقط وكان للمتقرب بالام السدس مع الوحدة
والثلث مع الكثرة بالسوية وان كان معهم عمات ايضا والباقي للمتقرب بالابوين
واحدا كان او اكثر للعم ضعف العمة ان كانا ولو فقد المتقرب بالابوين قام العم للاب

مقامه

مقامه وكذا العم للذكر ضعف الانثى ولو اجتمع الواحد من كلالة الام مع العم للاب فصاعدا
كان للواحد السدس والباقي للعم او مازاد ولا رد هنا لان النقص يدخل على العم لو كان
هناك زوج او زوجة ولا يرث مع العم ابن عم اصلا الا في المسألة الاجماعية المذكورة
وللخال المنفرد المال وكذا المتعدد بالسوية وان كان معهم خالة والخال او الخالة من الابوين
يمنعان المتقرب بالاب خاصة اتحد او تعدد ولا يمنع المتقرب بالام بل ياخذ السدس
ان كان واحدا والا الثلث والباقي للمتقرب بالابوين متحدا او متعددا بالسوية ولو
اجتمع معهم زوج او زوجة اخذ نصيبه ودخل النقص على المتقرب بالابوين خاصة فيكون
للزوج النصف وللخال للام سدس الثلث والباقي للمتقرب بالابوين عند العلامة
في القواعد والتحرير وتبعه الشهيد الثاني وقال ايضا اذا كان مع الاخوال المتفرقين اعمام
فانه يكون للاخوال جميعا الثلث سدسه للمتقرب بالام والباقي للمتقرب بالابوين
وقال الشهيد في الدروس وقد يفهم من كلام الاصحاب ان للخال للام بعد نصيب
الزوج سدس الاصل ان اتحد وثلثه ان كان اكثر كما لو لم يكن هناك زوج و
لا زوجة انتهى وقيل للخال للام سدس الباقي ولم نقف على حجة يعول عليها لشيء
من هذه الاقوال ولو اجتمع الاخوال والاعمام فللخال الثلث متحدا او متعددا مع
الخلاف في المتحد على ما مر والباقي للاعمام وان كان واحدا ولو اجتمع الاعمام و
الاخوال المتفرقون كان للاخوال الثلث سدسه للمتقرب بالام ان اتحد وثلثه ان
الثلث ان كثر الذكر كالانثى والباقي للمتقرب بالابوين بالسوية ايضا وسقط المتقرب
بالاب وسدس الثلثين للعم او العمة من قبل الام مع الوحدة وثلثهما مع الكثرة بالسوية
والباقي للمتقرب بالابوين للذكر ضعف الانثى وسقط المتقرب بالاب ولو كان

معهم زوج او زوجة فله النصف والربع وللخال او الخالة او لهما معا الثلث سدس للمتقرب بالام مع الوحدة وثلثه مع الكثرة بالسوية فيهما والباقي للمتقرب بالابوين وباقي الاكثر للاعمام سدس للمتقرب بالام مع الوحدة والا فالثلث بالسوية والباقي للمتقرب بالابوين للذكر ضعف الانثى وعمومة الميت وعماته وخؤلته وخالاته واولادهم وان نزلوا اولى من عمومة الام وعماتها وخؤلتها وخالاتها واولادهم و لو اجتمع عم الاب وعمته وخاله وخالته مع هذه الاربعة للام فلاعمام الام واخوالها الثلث بالسوية وفيه احتمالان الاول ان يكون القسمة على عدد الرؤس وهو الظاهر لعدم الاعتبار باختلاف جهة القرب في كلالات الام عند الشرع الثاني ان يكون نصفه للاعمام ونصفه للاخوال وثلث ثلثي المال لخال الاب وخالته بالسوية وثلثاه لعم وعمة للذكر ضعف الانثى ويحتمل ان يكون لعم الام وعمتها ثلث الثلث بالسوية وثلثه لخالها وخالتها بالسوية وقيل لاخوال الاربعة الثلث بالسوية وللاعمام الثلثان ثلثه لعم الام وعمتها بالسوية وثلثاه لعم الاب وعمته للذكر ضعف الانثى وجه الاول عموم النص بتساوي قرابات الام في الثلث وهو المشهور بين الاصحاب ووجه الثاني ان للاخوال مطلقا لهم الثلث وللاعمام الضعف فيجب ان يتحقق ذلك في اخوال الام واعمامها ووجه الثالث اشتراك اخوال الاب والام في اسم الخالية واشتراك الباقين في اسم العمومة مع اعتبار فرق وضعف ظ وبين الاصحاب خلاف في ان اولاد الاولاد يأخذون حصص آبائهم الذين يتقربون بهم الى الميت او يتقاسمون اولاد الاولاد المال بينهم تقاسم الاولاد فلو خلف ابن بنت وبنت ابن فعلى الاول للبنت الابن الثلثان كما حصة الابن ولابن البنت الثلث حصتها

وعلى الثاني بالعكس ولو خلف ابن بنت وابن ابنة فعلى الاول لابن الابن الثلثان و لابن البنت الثلث وعلى الثاني المال بينهما نصفا وكذا لو خلف بنت ابن وبنت بنت فذهب جمهور الاصحاب الى الاول وهو المشهور المتعارف بينهم حتى ما قال والاول قريب من ان يكون مجمعا عليه والثاني مختار السيد علم الهدى وابن ادريس تبعه وقال ما اختاره السيد واستدل على صحته بما لا يمكن المنصف دفعه من الادلة الباهرة الواضحة والبراهين اللائحة قال الامر ذهب الى ان اولاد الاولاد يأخذون حصص آبائهم يلزمهم مسائل لا مخلص لهم منها انه يلزمهم ان يكون حال البنت احسن من حال الابن بل من بنين كرجل خلف بنت ابن وعشرين ابنا من بنت فعندهم ان لبنت الابن الثلثان وللعشرين ابنا الثلث ومنها ان يكون نصيب البنت مثل نصيب الابن من غير فرق فان للبنت مع ابن البنت بالابن الابن مع ابن البنت عندهم ومنها ان النصف في الشرع نط الزوال للبنت النصف اذا انفردت وللبنتين الثلثان وهم يعطون بنت الابن وهي عندهم بنت المتوفى وتستحق الميراث بهذه التسمية جميع المال وكذا بنت الابن وهذا الخلاف الكتاب والاجماع ثم استدل على مختاره بقوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين واشار اليه المص قدس سره بقوله مع ان الاستدلال على الاخير بظاهر القرآن ممكن فان لفظ الاولاد ومرادفاته كالبنين والبنات وغيرهما في العرف وفي الكتاب العزيز يشمل اولاد الاولاد ايضا قال السيد قدس سره لا خلاف بين اصحابنا في ان ولد البنين وولد البنات وان سفلوا يقع عليهم هذه التسمية ويتناولهم على سبيل الحقيقة ولهذا حجبوا الابوين الى السدسين بولد الولد وان هبط والزوج عن النصف الى الربع والزوجة الى الثمن فمن سماه الله ولدا في حجب الابوين والزوجين يجب ان يكون ممن سماه الله

ولذا في قوله يوصيكم الله في اولادكم وكيف يخالف بين حكم الاولاد ويعطي بعضهم للذكر ضعف
الانثى والبعض الآخر نصيب آبائهم الذي يختلف ويقتضي تارة تفضيل الذكر على
الانثى وتارة العكس وتارة المساواة بينهما فان قيل يلزمكم ان تورثوا اولاد الاولاد مع
الاولاد لعموم اللفظ لهما قلنا لو تركنا بظاهر الآية فعلنا ذلك لكن اجماع الشيعة بل
المسلمين منع من ذلك فخصصنا الظاهر وحملنا الآية على ان المراد يوصيكم الله في اولادكم
بطنا بعد بطن فان قالوا اجب ايضا تخصيص الآية على ان يراد به اولاد الصلب
بغير واسطة قلنا نحتاج الى دليل قاطع على التخصيص كما فعلنا فان قالوا اجمعت
الامامية عليه قلنا ما نعرف هذا الاجماع ومما يدل على ان ولد البنين والبنات
يقع عليهم اسم الولد قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم للاجماع على ان هذه الآية
حرمت بنات الاولاد ولهذا لما قال اخواتكم وعماتكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات
الاخت ذكرهن في المحرمات لانهن لم يدخلن تحت اسم الاخوات ولما دخلوا
بنات البنات لم يحتج ان يقول وبنات بناتكم وهذه حجة قوية وقوله تعالى وحلائل
ابنائكم وقوله تعالى ولا يبدين زينتهن الى قوله او ابنائهن او ابناء بعولتهن لا خلاف
في عموم الحكم لجميع اولاد الاولاد من الذكور والاناث وللاجماع على تسمية الحسن
والحسين عليهما السلام بانهما ابنا رسول الله صلى الله عليه وآله وانهما يفضلان
بذلك ويمدحان ولا فضيلة ولا مدح في وصف مجازي ولم يزل العرب في الجاهلية
ينسب الولد الى جده اما مدحا او ذما هذا خلاصة كلام السيد وبالغ ابن ادريس
في مدحه وقال انه ذهب اليه ابن ابي عقيل وقواه الشيخ معين المصري واجيب عنه
انه بطوله يرجع الى شيء واحد وهو ان ولد الولد ولد حقيقة وهو ممنوع ويدل عليه انه يصح

نفي

نفي الولد عنه لغة وتحقيقه ان لفظ الاولاد في العرف الغالب يشمل الجميع فانه اذا
وقف احد ملكا على اولاد زيد مثلا يملك اولاد اولاد زيد الانتفاع عنه وتحقيقه
ان هذا الخلاف فرع مسألة اصولية هي انه اذا تعارض الحقيقة المرجوحة مع المجاز الراجح
ايهما يرجح فان لفظ الاولاد حقيقة مرجوحة في الاولاد بلا واسطة مجاز راجح في اولاد الاولاد
وغيرهم والراجح يرجح الراجح الاولى لصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ع قال
بنات البنات يقمن مقام البنت اذا لم يكن للميت بنات ولا وارث غيرهن وصحيحة
سعد بن ابي خلف عن الكاظم ع قال بنات البنات يقمن مقام البنات اذا لم يكن
للميت بنات ولا وارث غيرهن وبنات الابن يقمن مقام الابن اذا لم يكن للميت ولد
ولا وارث غيرهن وفي قطعيته دلالتها على المقصود نظر اذ الظاهر ان المراد بقيامهن مقام
البنت او الابن قيامهن مقامهما في الارث لا في قدر النصيب واما اولاد الاخوة
واولاد العمومة والخؤولة فانهم يقتسمون حصص آبائهم الذين يتقربون الى الاولاد بهم اي
بالآباء الى الميت بالسوية في الذكر والانثى ان كان الاخوة او العمومة من قبل الام وفي
اولاد الخؤولة مطلقا او التفضيل ان كانوا اولاد اخوة للابوين او للاب مع عدم اولاد
الاخوة للابوين وكذا اولاد العمومة للاب والام واولادهم للاب على ما قرر بلا خلاف
بين اصحابنا في ذلك فلو اجتمع اولاد العمومة المتفرقين كان لاولاد العم للام السدس ان كانوا
لواحد والثلث ان كانوا لاكثر بالسوية ولاولاد العم للابوين الباقي لواحد كانوا او
لاكثر للذكر ضعف الانثى وسقط المتقرب بالاب فقط ولو ورث اولاد الخؤولة
المتفرقين كان لاولاد الخال للام السدس ان كانوا لواحد والثلث ان كانوا لاكثر
بالسوية والباقي لاولاد الخال للابوين لواحد او لاكثر بالسوية ولو ورث اولاد

للخال او لاولاد العم فلاولاد الخال الثلث لواحد كانوا او لاكثر على قول الاكثر ولاولاد العم
الباقي ثم ان اتفقوا في الجهة تساووا في القسمة والا كان سدس الثلث لاولاد الخال
او الخالة للام بالسوية مع الوحدة وثلثه لاولاد المتعدد لكل نصيب من يتقرب
بالسوية وباقي الثلث لاولاد الخال او الخالة او لهما للابوين بالسوية وسدس الثلثين
لاولاد العم او العمة للام للذكر مثل الانثى وثلثها لاولاد المتعدد لكل نصيب من يتقرب
به بالسوية والباقي لاولاد العم او العمة او لهما للابوين او للاب للذكر ضعف الانثى
ولو كان معهم زوج او زوجة فله النصف او الربع ولمن الاخوال ثلث الاصل والباقي لمن
الاعمام واذا اختلف احد الزائدين بان يكون بعضهم من جهة امه من يتقربون به و
بعضهم من جهة ابيه كان للذي يتقرب بالام السدس من نصيب الجماعة ان كان نصيبهم
فرض مقدر في الشرع او مما يصيبهم ان لم يكن له مقدر ان كان المتقرب بالام واحدا
والثلث ان كان اكثر من واحد والباقي لمن يتقرب بالاب مع ما مر تفصيله والجد
والجدة من كل جهة كالاخ والاخت بالالف والنص من ذلك الجمع روى الصدوق عن
حماد عن حريز عن الفضيل او غيره عن ابي عبد الله ع قال ان الجد شريك الاخوة
حظه مثل حظ احدهم بلغوا اكثروا او قلوا وفي الصحيح عن ابي بصير قال قلت
لابي عبد الله ع رجل مات وترك ستة اخوة وجدا قال هو كاحدهم وعن
الفضيل عن ابي عبد الله ع قال قلت له ابن اخ وجد قال المال بينهما نصفان
وعن سعد بن ابي خلف عن بعض اصحاب ابي عبد الله ع في بنات اخت وجد
قال لبنات الاخت الثلث وما بقي فللجد فان كان هناك حمل يمكن ان
يرث في اي طبقة كان لا نعزل نصيب ذكرين للاستظهار فانه نهاية الحمل بحسب

الغالب والا فيمكن حمل ثلثة واربعة وخمسة دفعة على ما يحكى انه سمع بشيخ في الموصل كان
له خمسين مشايخ ولدوا من بطن واحد وخمسين كهولا ولدوا من بطن واحد
وخمسين شابون من بطن وخمسة اما رد كذلك فان ولد ميتا فلا ميراث له لان الميت
جماد لا يصلح لكونه مالكا وان ولد حيا ويعلم ذلك اي كونه حيا بالاستهلال او الحركة
الكثيرة بحيث يعلم كونها عن حركة حي ورث روى الصدوق عن حريز عن الفضيل قال
سال الحكم بن عتيبة ابا جعفر ع عن الصبي يسقط من امه غير مستهل ايورث
فاعرض عنه فاعاد عليه فقال اذا تحرك تحركا بينا ورث فانه ربما كان اخرس
ويرد ان فضل من سهمه شي من المال المعزول استظهارا على باقي الورثة على نسبة
انصبائهم فان كان فيهم اي في الورثة مطلقا خنثى وهو الذي له ما للرجال
وما للنساء اعتبر ببوله فان بال من احد فرجيه فالحكم له به فان بال من فرج المرأة
فهو امرأة وان بال من فرج الرجل فرجل وان بال منهما حكم بايهما سبق فان سبق
فرج الرجل فرجل وان سبق فرج المرأة فامرأة فان استويا في ابتداء البول فبما تهما
ينقطع اخيرا وقال ابن البراج باعتبار ما انقطع عنه اولا وهو ضعيف ويوجد في بعض
النسخ منهما او تعد اضلاعه ويحكم باستوائها او نقصانها من جانب الرجل من
اذا استوى بوله من الوجهين اخذا وانقطاعا فتعد اضلاعه من الجانب الايمن ومن
الايسر فان استويا فهو امرأة وان تفاوتا بان زيد اضلاع اليمين على اليسار فهو
رجل وهو لا يخلو عن تكلف لان العطف باو يقتضي التخيير بين اعتبار البول وبين
اعتبار الاضلاع ولم يقل به احد بل المشهور المقرر عند الجمهور اعتبار المبال
فان استويا فهو مشكل امره وعند الاكثر من الصدوق وابن البراج وابن حمزة وسلار

والعلامة والشهيد وأكثر المتأخرين يعطى نصف نصيب ذكر ونصف نصيب انثى لموثقة هشام بن سالم
عن الصادق ع قال قضى علي ع في الخنثى له ما للرجال وله ما للنساء قال يورث من
حيث يبول فان بال منهما جميعا فمن ايهما سبق فان لم يسبق خرج سواء فمن حيث ينبعث فان كانا
سواء ورث ميراث الرجال والنساء ولما رواه الصدوق عن اسحق بن عمار عن
جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا ع كان يقول الخنثى يورث من حيث يبول فان بال
منهما جميعا فمن ايهما سبق البول ورث منه فان مات ولم يبل فنصف عقل
المرأة ونصف عقل الرجل ولتكافؤ الدعوى فيمن مثلا اذا خلف ابنا وخنثى
فالابن يزعم ان له الثلثين وللخنثى الثلث والخنثى يدعي ان له النصف وللابن النصف
فيعطى النصف للابن اذ لا اختلاف فيه وكذا الثلث للخنثى ويبقى سدس يدعيانه
ولا ترجيح فينصف بينهما واعترض ابن ادريس بانه لا يخلو الواقع من الذكورة
والانوثة لقوله تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور حصر المولود فيهما فيجب
ان يعطى نصيب احدهما لا غير فلذا ذهب الشيخ في ف الى اعتبار القرعة فيه فان خرج
ذكرا اعطي نصيب الذكر وان خرج مونثا يعطى نصيب المونث لانه امر مشكل لا سبيل
للعقل اليه ولا النقل مقطوع به من اجماع ولا خبر متواتر ولا حديث صحيح وكل امر كذلك
فالمنقول عن اهل البيت عليهم السلام القرعة فيه وعند المفيد وعلم الهدى وابن ادريس
اعتبار الاضلاع وادعى المفيد والسيد الاجماع والقرعة عليه وروى الصدوق عن
عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال ان شريحا القاضي بينما هو
في مجلس القضاء اذ اتته امرأة فقالت ايها القاضي اقض بيني وبين خصمي فقال من
خصمك قالت انت قال افرجوا لها فافرجوا لها فدخلت فقال وما ذاك منك

فقالت

فقالت ان لي ما للرجال وما للنساء فقال شريح ان امير المؤمنين يقضي على المبال قالت
فاني ابول بهما جميعا ويسكنان معا قال شريح والله ما سمعت باعجب من هذا قالت
واعجب من هذا قال وما هو قالت جامعني زوجي فولدت منه وجامعت جاريتي
فولدت مني فجاء الى امير المؤمنين وقص عليه القصة فسألها امير المؤمنين عن ذلك فقالت
هو كما ذكر فقال ومن زوجك قالت فلان فبعث اليه فدعاه فعرفه فقال نعم
هذه زوجتي فسأله عما قالت فقال هو كذلك فقال له امير المؤمنين ع لانت اجرى من الاسد
حيث تقدم عليها بهذه الحال ثم قال يا قنبر ادخلها بيتا مع امرأة وعد اضلاعها
فقال زوجها يا امير المؤمنين لا آمن عليها رجلا ولا آمن عليها امرأة فقال علي ع
علي بدينار الخصي وكان من صالحي الكوفة وكان يثق به فقال يا دينار ادخلها
بيتا وعرها ومرها ان تشد مئزرا وعد اضلاعها ففعل دينار ذلك وكان اضلاعها
سبعة عشر تسعة في اليمين وثمانية في اليسار فالبسها علي ع ثياب الرجال القلنسوة و
النعلين وألقى عليها الرداء والحقه بالرجال فقال زوجها ابنة عمي وقد ولدت
مني تلحقها بالرجال فقال اني حكمت عليها بحكم الله عز وجل ان الله تعالى خلق
حواء من ضلع آدم الايسر الاقصر فاضلاع الرجال تنقص واضلاع النساء تمام و
طريق ابن بابويه الى عاصم بن حميد حسن وعاصم ثقة ومحمد بن قيس اسم جماعة
اكثرهم ثقات فهذا الحديث مما يمكن ان يعول عليه وورد احاديث اخر بهذا المعنى
اقوالها ذلك والمشهور المقرر ان يعطى نصف نصيب ذكر ونصف نصيب امرأة
وفي كيفيته اربع طرق الاول ان تجعل مرة ذكرا ومرة امرأة وتعمل المسألة مرة
على هذا ومرة على ذلك ثم تضرب احديهما في الاخرى ان تباينتا او في وفقهما

طرق التنزيل



ان الثلثها ويكتفى احدهما ان تما ثلثا وبالاكثر ان تداخلتا ثم لنضربها في اثنين ثم يجمع نصيبه
عن هذا الحاصل باعتبار المسألتين وتدفع نصف المجموع اليه فان خلف ذكرا وخنثى
فمسألة الذكورة اثنان ومسألة الانوثة ثلثة ضربنا احدهما في الاخر حصل ستة ضربناها
في الاثنين حصل اثنا عشر نصيباه منه عشرة نصفه خمسة هو نصيب الخنثى والسبعة
للذكر واذا خلف ابوين وخنثيين فالفريضة منه على التقدير فيكتفى بها ولو خلف
ابنا وذكرا وخنثى فمسألة الذكورة ستة ومسألة الانوثة ثمانية عشر يكتفى به ونصيبا
الخنثى منه ستة واربعة نصف المجموع خمسة هو نصيب الخنثى وسبعة للذكر وهذا اشهر
الطرق ويسمى بالتنزيل الثاني ان يجعل للخنثى سهم بنت ونصفه فلو خلف ابنا وبنتا
وخنثى بسطت سهامهم فيجعل حصة البنت ذا الضعف اي اثنين فيكون حصة الابن
اربعة وحصة الخنثى ثلثة فيقسم المال على تسعة ثلثة منها للخنثى واربعة للذكر واثنان
للبنت وعلى الطريقة الاولى يكون للخنثى ثلثة عشر سهما من اربعين سهما وللابن ثمانية
عشر سهما وللبنت تسعة فينقص حصة الخنثى ويزيد حصة الابن والبنت الثالث

طريق البسط

التوريث بالدعوى فيما يقع بعد البقية فيقع الابن والبنت والخنثى للذكر الخنثى يقينا
ستة عشر من اربعين وللبنت الخمس يقينا وللخنثى الربع يقينا الجميع اربعة وثلثون من اربعين
بقي ستة اسهم يدعيها الخنثى كلها لانه يدعي الذكورية ليأخذ ستة عشر والابن اربعة
منها والبنت اثنين منها فيعطى الاثنين للخنثى اولا لامزاحم فيهما وتنازع مع الابن
في الاثنين يعطى كل واحد ويدعي الثلثة الاثنين الباقيين وثلث بينهما فحصل
للخنثى ثلثة عشر وثلثان وللابن سبعة عشر وثلثان بقي للبنت ثمانية وثلثان ويحتمل
ان يقال المختلف فيه ستة يدعيها الخنثى كلها فيعطيه نصفها صار له ثلثة عشر والابن

طريق التوريث بالدعوى

يدعي اربعة ثلثيها يعطيه نصفها يكمل له ثمانية عشر والبنت يدعي اثنين منها يعطيها نصفه
واحد يكمل لها تسعة ويحتمل التوريث بالدعوى من اصل المال فيعتبر ان المال يدعي
الخنثى خمسيها والابن نصفها والبنت ربعها فمخرج الكسور عشرون مجموع الدعاوى
ثلثة وعشرون فيقسم المال عليه ويعطى الابن عشرة والابن الخنثى ثمانية والبنت خمسة
الرابع ان يقسم التركة نصفين فيقسم احدهما على تقدير ذكورية الخنثى والاخر على تقدير الانوثة
فلو كان معهم زوج او زوجة صححت مسألة الخناثى وشاركهم ثم ضربت مخرج نصيب
الزوج او الزوجة فيها كان زوج وبنت وخنثى فريضتهم الاول اربعون ضربت اربعة
لنصيب الزوج فيه حصل مائة وستون للزوج اربعون وللابن اربعة وخمسون وللخنثى
تسعة وثلثون وللبنت سبعة وعشرون وعلى الثاني فريضتهم تسعة ضربت فيها اربعة
وعلى الباقي مثل ما مر واذا تعددت الخناثى تساووا في الميراث لتساويهم في
الاستحقاق ان لم نقل بقرعة الاضلاع ولا القرعة ويحتمل ان يعتبر ذكورة الجميع وانوثة
الجميع ويوجد الفريضة بكل حال على قياس ما مر ويحتمل ان يعتبر الذكورة والانوثة بحسب
جميع الاحتمالات الممكنة وجميع الفرائض بمثل ما مر في الضروب ويوجد الفريضة
عن حاصل الضروب على كل تقدير وبقي مجموع المأخوذات على عدد الاحتمالات
فلو خلف خنثيين وبنتا فعلى الاول تضرب ثلثة في خمسة والاثنين في الجميع يبلغ
ثلثين ويعطى البنت ثمانية منه ولكل خنثى احد عشر وعلى الثاني للخنثيين اربعة احوال
ذكورتهما معا وانوثتهما معا وذكورة الاكبر خاصة وانوثته خاصة فريضة الاول
خمسة ولكل خنثى خمسان وفريضة الثاني ثلثة لكل خنثى ثلثه وفريضة الاخيرين اربعة
للخنثى المفروض ذكرا النصف وللاخر ربع احد ما الكسور من الثلث حصل لكل خنثى

نصف وخمسان وثلث وربع هي اربعة واربعون ونصف فقسمناه على اربعة فخرج احد
عشر وثمن وهو نصيب كل خنثى وفي نصيب البنت سبعة وثلثة ارباع فيضرب ثمانية
في ثلثين ولو كان ثلث خنثيات لفرضهن ثمانية احوال ويقسم الاحوال على ثمانية
ولو كن اربعا لفرضهن ستة عشر حالا وهكذا استضاعف الاعداد بتزايد واحد واحد
وفي ثبوت الرد مع الاربع الخنثى في نصف المال خلاف الاظهر عند المص ان لا
يثبت الرد فلو خلف اما وخنثى فللام السدس والباقي للخنثى ولو خلف ابوين
وخنثى فلهما السدسان والباقي للخنثى والمشهور انه يعتبر في الباقي بعد الفرايض ما يعتبر
في اصل ميراث الخنثى من فرضه ذكرا تارة وانثى اخرى فلو خلف ابوين وخنثى
فلهما تارة السدسان وتارة الخمسان ضربنا الستة في الخمسة حصل ثلثون ضعفه
ستون نصيب الخنثى منه تارة اربعون وتارة ستة وثلثون نصف الجميع ثمانية
وثلثون هو نصيب الخنثى ولكل من الابوين احد عشر هذا على الطريق الاول والثاني والثالث
من الطرق الاربعة المذكورة وعلى العول يصح من ستة عشر فان الابوين يدعيان الخمس
والخنثى الثلثين فمخرجها خمسة عشر خمساه ستة وثلثاه عشرة الجميع ستة عشر والطريق
الرابع كالاول ولو كان مع الخنثى احد الابوين فله الخمس تارة والسدس اخرى ضربنا الخمسة
في الستة والاثنين في الحاصل حصل ستون نصيب احد الابوين منه تارة عشر
وتارة اثنى عشر نصف الجميع احد عشر هو نصيبه والباقي للخنثى لكل اربعة وعشرون
ونصف فاحتيج الى ان نضرب الاثنين في الستين وكذا في الطرق وعلى العول
من احد وثلثين ولو خلف احد الابوين وخنثى فالفريضة من اربعة وعشرين للاب
خمسة والباقي للخنثى ان جعلناه نصف ابن ونصف بنت على الطريق الاول والثالث

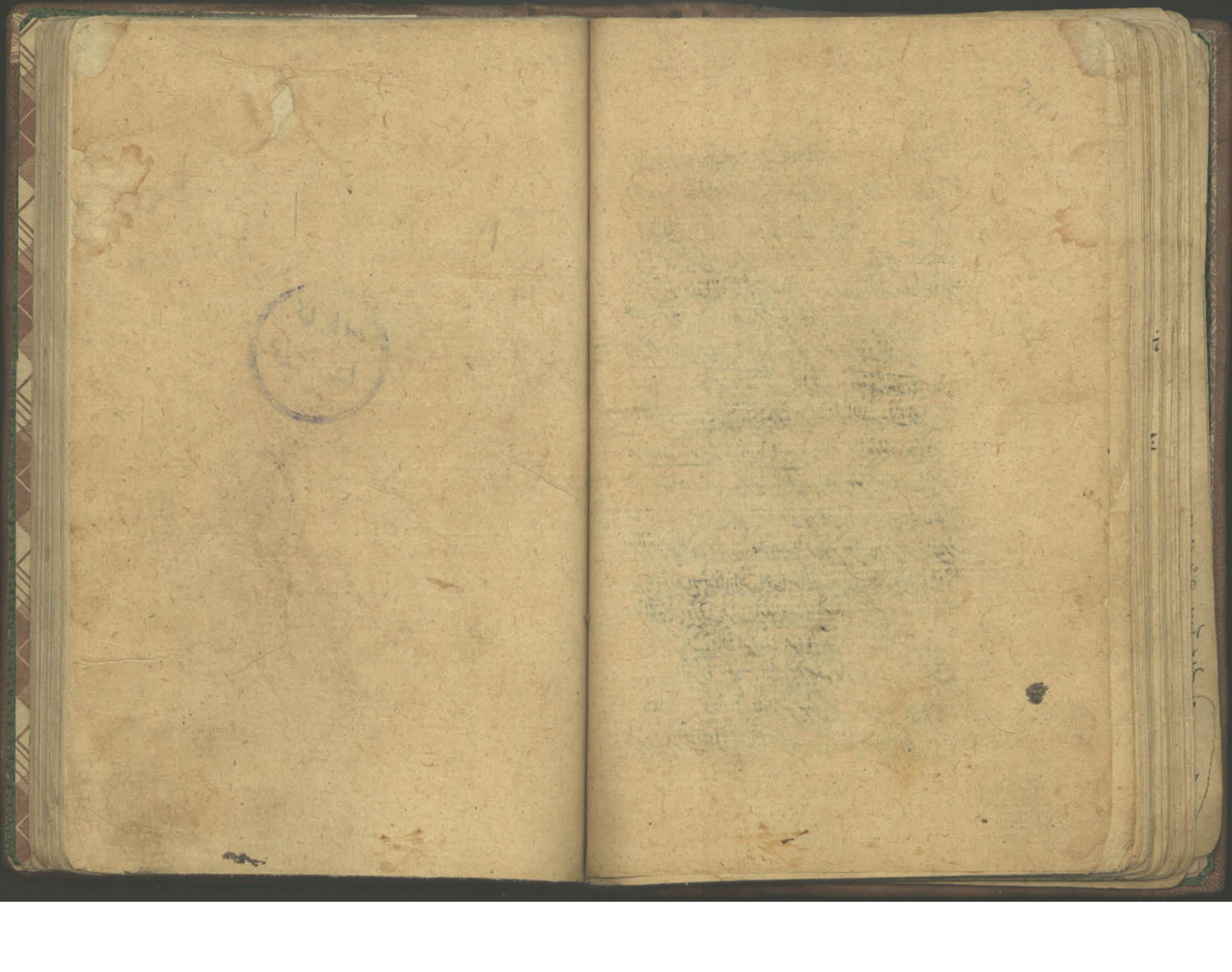
لان الام السدس سهمين وللخنثى ثلثة ارباع ويقسم نصف السدس بينهما وكذا الرابع وعلى
الثاني وهو ان يعطى الخنثى نصيب بنت ونصف نصيب فيقع التفاوت ان كانت باعتبار
البنت الزائدة احتمل ان يكون الفريضة من اربعين وللام تسعة لان لها مع البنت الواحدة
الربع ومع البنتين الخمس ونصف التفاوت واحد زيد على الخمس وهو ثمانية حصل تسعة
وان يكون من ستة وثلثين لان الاصل ستة للام السدس وللبنت ثلثة وللنصف البنت
نصف سهم والباقي ينقسم على تسعة موافقة للستة في الثلث فاكسر في مخرج النصف ضربنا
في ستة وضربنا الثلثة الوفق في اثنى عشر يصير ستة وثلثين للام ستة بالتسمية واثنان
بالرد والباقي للخنثى وان كان التفاوت باعتبار مجموع البنتين احتمل ان يكون الفريضة من ثمانين
لان للام مع البنتين الخمس ومع الوحدة الربع ومخرج الربع والخمس عشرون التفاوت
بين كسريه واحد من عشرين ربعه للام والباقي للخنثى لانه زيد بسبب بنتين على النصف نصيب
بنت ونصف يزيد ثلثة ارباعه ضربنا الاربعة في عشرين حصل ثمانون للام سبعة
عشر وللخنثى الباقي او يعطى للام السدس وللخنثى نصف وثلثة ارباع سدس والمخرج اربعة
وعشرون للام بالتسمية اربعة وللخنثى خمسة عشر فكان الفريضة تسعة عشر او يضرب
عشرين في اربعة وعشرين يحصل اربعمائة وستة وخمسين للام من كل تسعة عشر سهما اربعة
يبلغ ستة وتسعين والباقي للخنثى وعلى العول من ثلثة عشر لان الخنثى يدعي العشر من
اثنى عشر والام ثلثة منه بعول الى اثنى عشر الى ثلثة عشر ولو خلف احد الابوين
وخنثى وانثى فعلى الاول نضرب مخرج الخمس في ستة والاثنين في الحاصل ومخرج
الثلث فيه يحصل مائة وثمانون للاب على تقدير الذكورة ثلثون وللخنثى مائة وللانثى
خمسون وعلى الانوثة للاب الخمس ستة وثلثون وللخنثى اثنان وسبعون وكذا الانثى

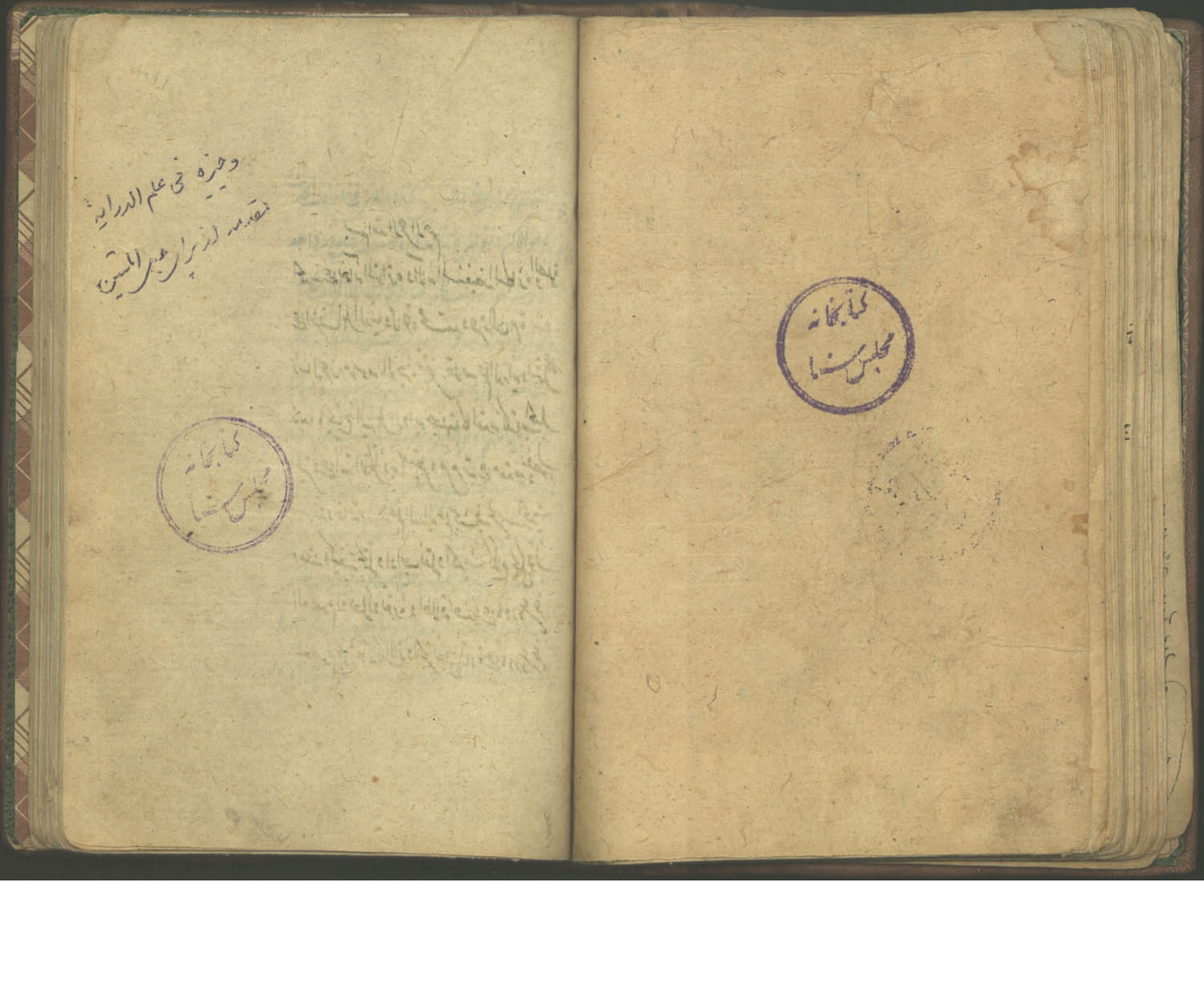
فللاب نصف نصيبه ثلثة وثلثون وللخنثى ستة وثمانون وللانثى احد وستون ويحتمل ان
يضرب مسئلة الخنثى مع البنت وهي اثنى عشر في مسئلة الاب وهي ستون يحصل سبعمائة
وعشرون للاب السدس مائة وعشرون وللبنت مائتان وللخنثى مائتان وثمانون اذ للبنت
مع الخنثى خمس من اثنى عشر وللخنثى سبعة منه ويبقى الرد وهو مائة وعشرون للاب على تقدير
الانوثة الخمس بالنسبة اليهما معا اربعة وعشرون وما اخذ البنت من الباقي اربعون وللخنثى ستة
وخمسون ثم يرجع الخنثى على الاب بنصف ما اخذ منه من الرد وهو سبعة لانه اذا اخذ اربعة
وعشرين التي هي الرد منهما يأخذ من الانثى عشرة اسهم ومن الخنثى اربعة عشر ونصفها سبعة فيحق
لانه نصف ذكر فيصير مع الاب سبعة عشر سهما وله هو في الاصل مائة وعشرون فيصير له
مائة وسبعة وثلثون وللخنثى ثلثمائة وثلثة واربعون وللانثى مائتان واربعون وهذا
بناء على ان فرض الخنثى ذكرا لا يسقط الرد قياسا الى البنت مطلقا ام لا اولا على ما
مر لعدم النص وتكافؤ الاحتمالين وعلى الطريق الثاني للام نصف سدس ونصف خمس
مخرجهما ستون نضربها في خمس فريضة الخنثى والانثى تبلغ ثلثمائة للام خمس وخمسون و
للبنت ثمانية وتسعون وللخنثى مائة وسبعة واربعون وعلى الاحتمال الثاني وهو ان تضرب
مسئلة الخنثى في مسئلة الام فنقول فريضة الانثى والخنثى خمس وللام من حصة البنت
خمسها ومن نصف حصة الخنثى سدس ومن النصف الاخر خمس فيضرب خمس في
خمس والحاصل خمس وعشرون للخنثى خمسة عشر ليس لها نصف زاد الفريضة الى الخمسين للخنثى
ثلثون ليس لنصفها سدس زادت الى مائة للانثى اربعون للام منها ثمانية وللخنثى
ستون سدس نصفها خمس وخمس ستة يكمل للام تسعة عشر ويبقى للانثى اثنان وثلثون
وللخنثى تسعة واربعون ويحتمل ان يكون للام من سهم الخنثى سدس ثلثه وخمس ثلثه يضرب

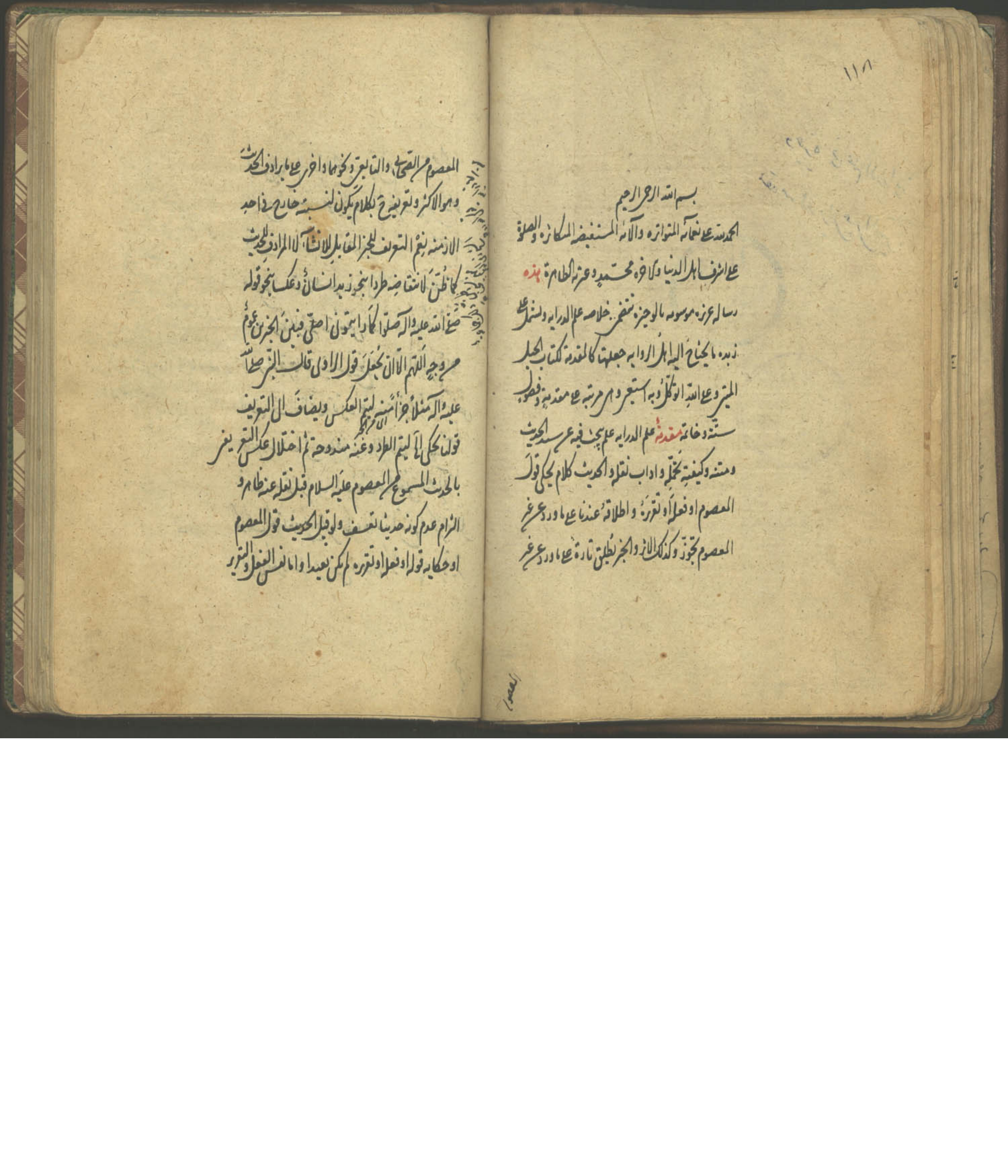
خمس في خمس ثم ثلثه وفق الستة مع المنكسر من حصة الخنثى في المرتفع يبلغ خمسة وسبعون حصة
الانثى ثلثون للام منها ستة وثلثا حصة الخنثى ثلثون للام منها خمس وثلثها خمسة عشر
للام منها خمس يكمل للام اربعة عشر وللانثى اربعة وعشرون وللخنثى سبعة وثلثون ويحتمل ان
ينعكس الحال فيأخذ الام خمس ثلثي حصة الخنثى كما اخذت من البنت وسدس الثلث
الباقي لانه الزائد على حصة البنت فالفريضة مائة وخمسون لانه عدد ذو خمس الخمسه
الخمس والسدس للام تسعة وعشرون وللانثى ثمانية واربعون وللخنثى ثلثة وسبعون و
على الطريق الثالث الام تدعي الخمس ستة وثلثين من مائة وثمانين ولها باليقين
السدس ثلثون والبنت تدعي الخمس اثنان وسبعون ولها ثلث الباقي بعد السدس ستين
والخنثى تدعي ثلثمائة اعني مائة وله بيقين الحسابان اثنان وسبعون فيقع التنازع في ثمانية
وعشرين فالخنثى تدعي تمامها فيعطى نصفها والام تدعي منها ستة فيعطى ثلثة والبنت تدعي
اثنين وعشرين فيعطى احد عشر وعلى العول الام تدعي الخمس والخنثى خمسة اتساع والانثى
الخمسين ومخرج ذلك خمسة واربعون سهما للام خمسة لتسعة وللبنت خمسان ثمانية عشر
وللخنثى خمسة اتساع خمسة وعشرون فالمجموع اثنان وخمسون فتعول بسبعة وعلى الطريق الرابع
يطلب ما له النصف ولنصفه خمس وسدس ولسدس النصف ثلث وهو مائة وثمانون
نصفها تسعون للام منها ثمانية عشر خمسها وللبنت ستة وثلثون وكذا الخنثى ويبقى
النصف الباقي اسداسا للام خمسة عشر سدسها ثم يقسم الباقي اثلاثا للبنت خمسة و
عشرون وللخنثى خمسون فيكمل للام ثلثة وثلثون وللبنت احد وستون وللخنثى ستة
وثمانون ولو كان مع الخنثى وارث معتق البعض وجب في التوريث ملاحظة توريث
الخنثى مع ما مر من الاحتمالات في كيفية توريث معتق البعض فلو كان مع الخنثى ابن

نصفه ويورث الخنثى تارة مذكرا فالفريضة من ثلثة اثنان للخنثى وواحد لاخيه وتارة
مونثا فالفريضة من اثنين لكل نصف المال فضربنا الاثنين في الثلثة ثم في الحالين يبلغ
اثنى عشر للخنثى سبعة وللابن خمسة ولو كان معه بنت نصفها وفالفريضة على تقدير
ذكورية الخنثى من خمسة له اربعة منها وللبنت واحد وعلى تقدير انوثيته ثلثة فضربنا
الثلثة في الخمسة والاثنين في الحاصل حصل ثلثون للخنثى منه تارة اربعة وعشرون
وتارة عشرون نصف المجموع اثنان وعشرون هو للخنثى يبقى للبنت ثمانية
ولو كان معه ابن نصفه وبنت ثلثاها فاحتمل ان يكون للخنثى اربعة اتساع و
للابن ثلثة اتساع وللبنت تسعان فالفريضة من تسعة وعلى الخطاب
يقال للابن لو كنت ذكرا دون اخيك كان لك سبعة من اثنى عشر ولو كنتما ذكرين
كان لك ثمانية عشر من اربعين ضربنا الثلثة الثلث في الوفق بين اثنى عشر واربعين في
اربعين حصل مائة وعشرون للابن على الخطاب الاول سبعون وعلى الثاني اربعة
وخمسون فقد حجبته الاخت بثلث [illegible] الى اربعة وستين فيعطى نصف
ذلك بنصف حريته اثنين وثلثين وثلثا وبعطى ثلثا ذلك البنت ويكون
الباقي للخنثى ومن ليس له ما للرجال والنساء من العورتين يحكم فيه في باب الميراث
بالقرعة كصحيحة فضيل بن يسار عن ابي عبد الله ع قال سالته عن مولود ليس له
ما للرجال وليس له ما للنساء قال يقرع عليه الامام يكتب على سهم عبد الله و
يكتب على سهم امة الله ثم يقول الامام المقرع اللهم انت الله لا اله الا انت
عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون بين لنا امر
هذا المولود حتى يورث ما فرضت له في كتابك ثم يطرح السهمين في سهام مبهمة

ثم تجال فايهما خرج ورث عليه وهل يجب الدعاء ام يستحب الظاهر الثاني لعدم صراحة الرواية
في الوجوب والاصل عدمه وقال ابن الجنيد ان كان موضع البول ثقبة لا يبلغ النوح ولا له
ذكر نظر فان كان اذا بال نحا ببوله ناحية من جسده اقبالا فهو ذكر والا فهو انثى والمشهور
هو الاول وكذا في الحاق من كانت امه امة مشتركة بين الرجلين وقد وطئاها معا
بالشبهة اذ لو وطئاها بالزنا فلا يلحق باحدهما شيء وكذا لو وطئاها بالشبهة وجب الحاقه بمن
خرج القرعة باسمه لان ذلك امر مشكل وكل ما هو كذلك يجب ان يستعمل فيه القرعة
لما ورد من نصوص اهل البيت عليهم السلم ان كل مشكل فيه القرعة فان كان شخص له
راسان او بدنان على حقو واحد يترك بحاله حتى ينام ويتنبه احدهما او احد
الراسين او البدنين برفق فان انتبها جميعا معا على ما يشهد به لفظ الحديث ورث
ميراثا واحدا الا انه يشعر بانه وارث واحد لتعدد راسه بمثابة زيادة يد او اصبع
وان انتبه احدهما ورث ميراث اثنين هذا هو المشهور بين الاصحاب ولم ينقل
فيه خلاف منهم فكانهم اجمعوا عليه ورواه حريز عن ابي عبد الله ع قال ولد على عهد
امير المؤمنين عليه السلام مولود له راسان فسئل امير المؤمنين عليه السلام عن ذلك فقال يترك
حتى ينام ثم يصاح به فان انتبها جميعا معا كان له ميراث واحد وان انتبه واحد
وبقي الاخر نائما ورث ميراث اثنين ويشكل امره في مواضع آ انه لم ينم او نام
ولم يتضح حركات والظاهر انه يورث ميراثا واحدا لانه المتيقن ولقوله ع دع ما
يريبك الى ما لا يريبك ولقوله ع الناس في سعة ما لم يعلموا ب اذا لم ينتبه
راساه معا فهل هو وارث واحد يعطى ميراثين تعبدا او هو وارثان في نظر
الشرع فيه نظر فعلى الاول لا يحجب الام عن الثلث الى السدس وعلى الثاني يحجبها




وجيزه في علم الدراية
کتابخانه مجلس شورا
کتابخانه مجلس شورا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على نعمائه المتواترة وآلائه المستفيضة المتكاثرة والصلوة
على اشرف اهل الدنيا والآخرة محمد وعترته الطاهرة وبعد فهذه
رسالة عزيزة موسومة بالوجيزة تتضمن خلاصة علم الدراية وتشتمل على
زبدة ما يحتاج اليه اهل الرواية جعلتها كالمقدمة لكتاب الحبل
المتين وعلى الله اتوكل وبه استعين وهي مرتبة على مقدمة وفصول
ستة وخاتمة **مقدمة** علم الدراية علم يبحث فيه عن سند الحديث
ومتنه وكيفية تحمله وآداب نقله والحديث كلام يحكي قول
المعصوم او فعله او تقريره واطلاقه عندنا على ما ورد عن غير
المعصوم تجوز وكذلك الاثر والخبر يطلق تارة على ما ورد عن غير

المعصوم من الصحابي والتابعي ونحوهما واخرى على ما يرادف الحديث
وهو الاكثر وتعريفه ح بكلام يكون لنسبته خارج في احد
الازمنة يعم التعريف للخبر المقابل للانشاء لا المرادف للحديث
كما ظن لانتقاضه طردا بنحو زيد انسان وعكسا بنحو قوله
صلى الله عليه وآله صلوا كما رأيتموني اصلي فبين الخبر عموم
من وجه اللهم الا ان يجعل قول الراوي قال النبي صلى الله
عليه وآله مثلا جزءا منه اي من الخبر ليتم العكس ويضاف الى التعريف
قولنا يحكي الخ ليتم الطرد وعنه مندوحة ثم اختلال عكس التعريف
بالحديث المسموع من المعصوم عليه السلام قبل نقله عنه ظاهر و
التزام عدم كونه حديثا تعسف ولو قيل الحديث قول المعصوم
او حكاية قوله او فعله او تقريره لم يكن بعيدا واما نفس الفعل والتقرير



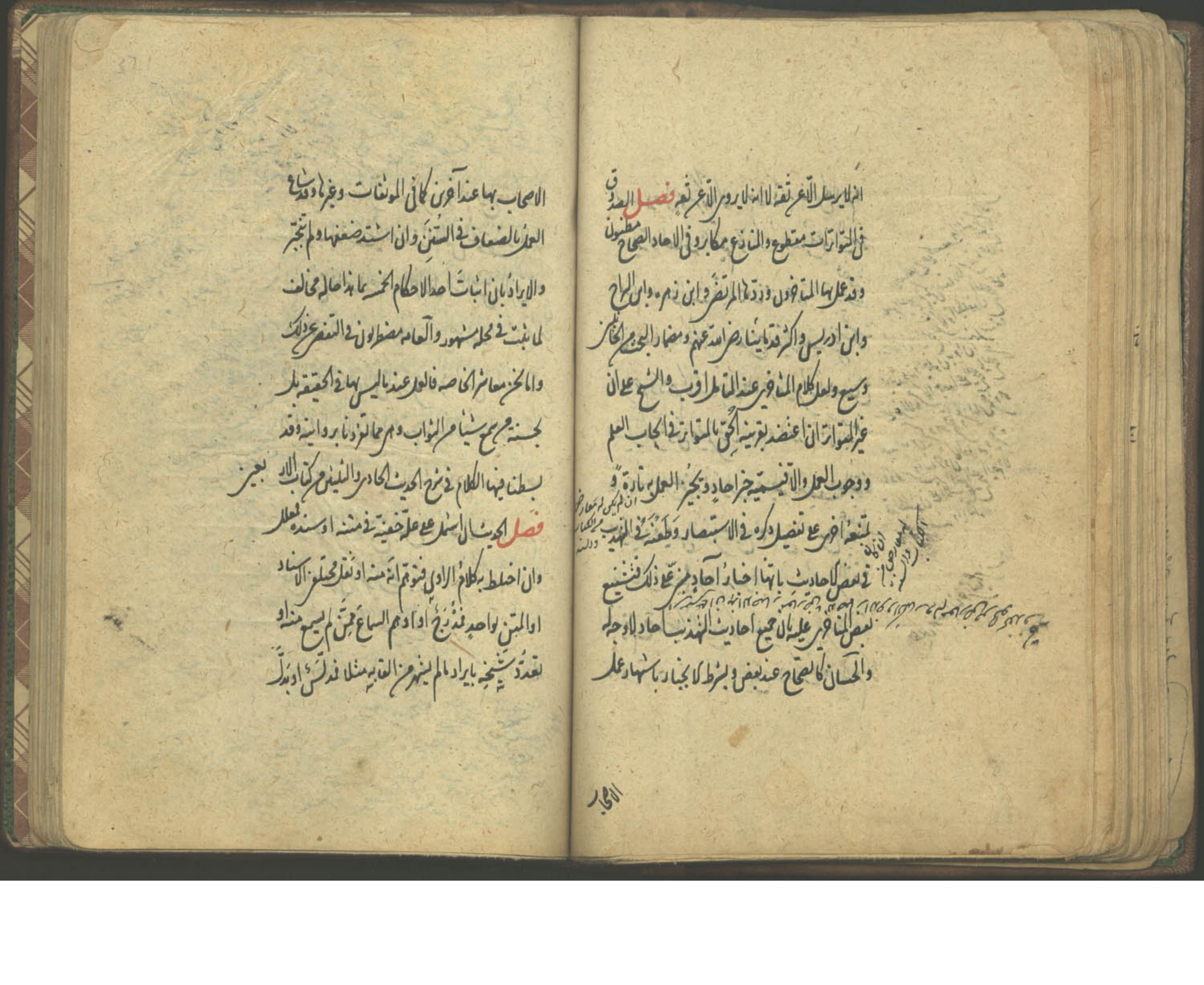
فيطلق عليهما اسم السنة لا الحديث فهي اعم منه مطلقا ومن الحديث
ما يسمى حديثاً قدسياً وهو ما يحكي كلامه تعالى غير متحدى بشيء منه نحو
قال الله تعالى الصوم لي وانا اجزي عليه **فصل** ما يتقوم به
معنى الحديث متنه وسلسلة رواته الى المعصوم سنده فان بلغت
سلاسله في كل طبقة حداً يؤمن معه تواطؤهم على الكذب فمتواتر
ويرسم بانه خبر جماعة يفيد بنفسه القطع بصدقه والا فخبر آحاد و
لا يفيد بنفسه الا ظناً فان تعددت في كل مرتبة ازيد من ثلثة فمستفيض
او انفرد به واحد في احداها فغريب وان علمت سلسلته باجمعها
فمسند او سقط من اولها واحد فصاعدا فمعلق او من آخرها
كذلك او كلها فمرسل او من وسطها واحد فمنقطع او اكثر فمعضل
والمروي بتكرير لفظة عن معنعن ومطوي ذكر المعصوم مضمر وقليل

التواتر لغة تعاقب الاشياء واحدا بعد واحد
بمهلة وفترة وتتابعها في الاصطلاح
صرح به بعضهم منه

السلسلة عال ومشتركها كلاً او جلاً في امر خاص كالاسم و
الاولية والمصافحة والتعليم ونحو ذلك مسلسل ومخالف المشهور
شاذ ثم سلسلة السند اما اماميون ممدوحون بالتعديل فصحيح
وان شذ او بدونه كلاً او بعضاً مع تعديل البقية فحسن او مسكوت
عن مدحهم وذمهم كذلك فقوي واما غير اماميين كلاً او بعضاً مع
تعديل الكل فموثق ويسمى قوياً ايضا وما عدا هذه الاربعة ضعيف
فان اشتهر العمل بمضمونه فمقبول وقد يطلق الضعيف على القوي
بقسميه وقد يخص بالمشتمل على جرح او تعليق او انقطاع او اعضال
او ارسال وقد يعلم من حال مرسله عدم الارسال عن غير الثقة
فينتظم في سلك الصحاح كمراسيل محمد بن ابي عمير رحمه الله
وروايته احيانا عن غير الثقة لا يقدح في ذلك كما يظن لانهم ذكروا

الاصطلاح على تخصيص هذا النوع من الحديث
باسم الصحيح لم يكن متعارفا بين قدمائنا
رضوان الله عليهم بل كانوا يطلقون الصحيح على ما
يعتمدونه ويعملون به وان اشتمل سنده على
غير الامامي كما اجمعوا على تصحيح ما يصح عن
ابان بن عثمان وهو فطحي وعن عبد الله بن بكير وهو
ناووسي والمتأخرون كالعلامة وغيره
قد يطلقون على ذلك اسم الصحيح ايضا ولا
باس به منه دام ظله

الظاهر من بعض النسخ العالي نسخة بدله



انه لا يرسل الا عن ثقة لانه لا يروي الا عن ثقة **فصل** الصدق
في المتواترات مقطوع والمنازع مكابر وفي الآحاد الصحاح مظنون
وقد عمل بها المتأخرون وردها المرتضى وابن زهرة وابن البراج
وابن ادريس واكثر قدمائنا رضي الله عنهم ومضمار البحث من الجانبين
وسيع ولعل كلام المرتضى عند التأمل اقرب والشيخ على ان
غير المتواتر ان اعتضد بقرينة الحق بالمتواتر في ايجاب العلم
ووجوب العمل والا فتسميه خبر آحاد ويجوز العمل به تارة و
لا يجوز اخرى على تفصيل ذكره في الاستبصار وطعنه في التهذيب
في بعض الاحاديث بانها اخبار آحاد مبني على ذلك فتشنيع
بعض المتأخرين عليه بان جميع احاديث التهذيب آحاد لا وجه له
والحسان كالصحاح عند بعض وبشرط الانجبار بالاشتهار عند

الاكثر

ان لم يكن له معارض من الكتاب والسنة

الاصحاب بها عند آخرين كالموثقات وغيرها وقد شاع
العمل بالضعاف في السنن وان اشتد ضعفها ولم تنجبر
والايراد بان اثبات احد الاحكام الخمسة بما هذا حاله مخالف
لما ثبت في محله مشهور والعامة مضطربون في التفصي عن ذلك
واما نحن معاشر الخاصة فالعمل عندنا ليس بها في الحقيقة بل
بحسنة من سمع شيئا من الثواب وهي مما تفردنا بروايته وقد
بسطنا فيها الكلام في شرح الحديث الحادي والثلاثين من كتاب الاربعين
فصل الحديث ان اشتمل على علة خفية في متنه او سنده فمعلل
وان اختلط بكلام الراوي فتوهم انه منه او نقل مختلفي الاسناد
او المتن بواحد فمدرج او اوهم السماع ممن لم يسمع منه او
تعدد شيخه بايراد ما لم يشتهر من القابه مثلا فمدلس او بدا



بعض الرواة او كل السند بغيره سهواً او للامتحان فمقلوب او صحف في السند او المتن فمصحف والاول

ان وافق في اسمه واسم ابيه آخر لفظاً فهو المتفق والمفترق او

خطاً فقط فهو المؤتلف والمختلف او في اسمه نطقاً والاب خطاً فهو

المتشابه وان وافق المروي عنه في السن او في الاخذ عن

الشيخ فرواية الاقران او تقدم عليه في احدهما فرواية الاكابر

عن الاصاغر **فصل** يثبت التعديل بالتزكية وبقول واحد

عدل عند الاكثر ولو اجتمع الجارح والمعدل فالمشهور تقديم

الجارح والاولى التعويل على ما يثمر غلبة الظن كالاكثر عدداً او ورعاً

او ممارسة والفاظ التعديل ثقة حجة عين وما ادى مؤداها

اما متقن حافظ ضابط صدوق مشكور مستقيم زاهد قريب الامر

ونحو ذلك فيفيد المدح المطلق والفاظ الجرح ضعيف مضطرب

غال مرتفع القول متهم ساقط ليس بشيء كذاب وضاع و

ما شاكلها دون يروي عن الضعفاء لا يبالي عمن اخذ يعتمد المراسيل

واما نعرف حديثه وننكر ليس بنقي الحديث وامثال ذلك

ففي كونه جرحاً تأمل ورواية من اتصف بفسق بعد صلاح او

بالعكس لا تعتبر حتى يعلم او يظن صدورها وقت الاداء اما وقت

التحمل فلا **فصل** انحاء تحمل الحديث سبعة اولها السماع

من الشيخ وهو اعلاها فيقول المتحمل سمعت فلاناً او حدثنا او

اخبرنا او نبأنا الثاني القراءة عليه ويسمى العرض بشرط

حفظ الشيخ او كون الاصل المصحح بيده او بيد ثقة فيقول قرأت

عليه فاقر به ويجوز اجراء ما سبق من العبارات مقيدة بقراءة



عليه على قول، ومطلقة على آخر وفي غير الأول على ثالث وفي
حكم القراءة عليه السماع حال قراءة الغير فيقول قرئ عليه وأنا أسمع
فأقرّ به أو أحد تلك العبارات والخلاف في إطلاقها مقيدة
كما عرفت. الثالث الإجازة والأكثر على قبولها وتجوز مشافهةً
وكتابةً ولغير المميز وأما المعيّن بمعيّن أو غيره أو لغيره به أو
بغيره وأولى هذه الأربع أعلاها بل منع بعضهم ما عداها
ويقول أجازني رواية كذا أو أحد تلك العبارات مقيدةً
بإجازة على قول. الرابع المناولة بأن يناوله الشيخ أصله
ويقول هذا سماعي مقتصراً عليه من دون أجزتك وفي قبولها
خلاف وقبولها غير بعيد مع قيام القرينة على الإجازة
فيقول حدثنا مناولةً وما أشبه ذلك أما المقرونة بها

لفظ فهي أعلى أنواعها. الخامس الكتابة بأن يكتب له مرويّه
بخطه أو يأمر بها له فيقول كتب إليّ أو حدثنا مكاتبةً
على قول. السادس الإعلام بأن يعلمه أن هذا مرويّه مقتصراً
عليه من دون مناولة ولا إجازة والكلام في هذا وسابقه
كالثاني والمقبول أعلى. السابع الوجادة بأن
يجد المرويّ مكتوباً من غير اتصال على أحد الأنحاء الأُوَل
السابقة بكتابته فيقول وجدت بخط فلان أو في كتاب
أخبرني فلان أنه خط فلان وفي العمل بها قولان أما الرواية
فلا. تبصرة آداب كتابة الحديث تبيين الخط و
عدم إدماج بعضه في بعض وإعراب ما يخفى وجهه و
عدم الإخلال بالصلوة والسلام بعد اسم النبي والآل

صلوات الله وسلامه عليهم وليكن صريحاً من غير رمز ويكتب
عند تحويل السند حا بين المحول والمحول اليه واذا كان المستتر
في قال او يقول عائداً الى المعصوم عليه السلام فليمد اللام ويفصل
بين الحديثين بدائرة صغيرة من غير لون الاصل وان وقع سقط
فان كان يسيراً كتب على سمت السطر او كثيراً فالى اعلى الصفحة
يميناً او يساراً ان كان سطراً واحداً والى اسفلها ان كان
يميناً واعلاها ان كان اكثر والزيادة اليسيرة تنفى بالحك
مع امن الخرق وبدونه بالضرب عليها ضرباً ظاهراً لا يكشطه
لا او وصل الالف على اوليها والى فوقها فانه ربما يخفى
على الناسخ واذا وقع تكرار فالثاني احق بالحك او الضرب
الا ان يكون ابين خطاً او في اول السطر **خاتمة** جميع احاديثنا

الا ما ندر ينتهي الى ائمتنا الاثني عشر سلام الله عليهم اجمعين وهم ينتهون
فيها الى النبي صلى الله عليه وآله فان علومهم مقتبسة من تلك
المشكاة وما تضمنه كتب الخاصة رضوان الله عليهم من الاحاديث
المروية عنهم عليهم السلام تزيد على ما في الصحاح الستة للعامة
بكثير كما يظهر لمن تتبع احاديث الفريقين وقد روى راوٍ واحد
وهو ابان بن تغلب عن امام واحد اعني الامام ابا عبد الله
جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ثلثين الف حديث كما ذكره
علماء الرجال وكان قد جمع قدماء محدثينا رضي الله عنهم ما وصل
اليهم من احاديث ائمتنا سلام الله عليهم في اربعمائة كتاب تسمى
الاصول ثم تصدى جماعة من المتأخرين شكر الله سعيهم لجمع تلك
الكتب وترتيبها تقليلاً للانتشار وتسهيلاً على طالبي تلك

الاخبار فالفوا كتبا مبسوطة مبوبة واصولا مضبوطة
مهذبة مشتملة على الاسانيد المتصلة باصحاب العصمة سلام الله
عليهم كالكافي وكتاب من لا يحضره الفقيه والتهذيب والاستبصار
ومدينة العلم والخصال والامالي وعيون الاخبار وغيرها و
الاصول الاربعة كانت هي التي عليها المدار في هذه الاعصار
اما الكافي فهو تاليف ثقة الاسلام ابي جعفر محمد بن يعقوب
الكليني الرازي عطر الله مرقده الفه في مدة عشرين سنة و
توفي ببغداد سنة ثمان او تسع وعشرين وثلثمائة ولجلالة
شانه عده جماعة من علماء العامة كابن الاثير في كتاب جامع
الاصول من المجددين لمذهب الامامية على راس المائة
الثالثة بعد ما ذكر ان سيدنا وامامنا ابا الحسن علي بن موسى الرضا

سلام الله عليه وعلى آبائه الطاهرين هو المجدد لذلك المذهب على
راس المائة الثانية واما كتاب من لا يحضره الفقيه فهو تاليف
رئيس المحدثين حجة الاسلام ابي جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي
قدس الله روحه وله طاب ثراه مؤلفات اخر سواه تقارب
ثلثمائة كتاب توفي بالري سنة احدى وثمانين وثلثمائة و
اما التهذيب والاستبصار فهما من تاليفات شيخ الطائفة ابي
جعفر محمد بن الحسن الطوسي نور الله ضريحه وله تاليفات اخر
سواهما في التفسير والاصول والفروع وغيرها توفي طيب الله
مضجعه سنة ستين واربعمائة بالمشهد المقدس الغروي على ساكنه
افضل الصلوة والسلام فهؤلاء المحمدون الثلثة قدس الله
ارواحهم هم ائمة اصحاب الحديث من متأخري علماء الفرقة الناجية



الامامية رضوان الله عليهم وقد وفقني الله سبحانه وانا اقل العباد
محمد المشتهر ببهاء الدين العاملي عفا الله عنه للاقتداء بآثارهم
والاقتباس من انوارهم فجمعت في كتاب الحبل المتين خلاصة ما
تضمنته الاصول الاربعة من الاحاديث الصحاح والحسان والموثقات
التي منها تستنبط امهات الاحكام الفقهية والطهارة مهمات
المطالب الشرعية وسلكت في توضيح مبانيها وتحقيق معانيها
مسلكا يرتضيه الناظرون بعين البصيرة [illegible]
عن قصيره واسأل الله التوفيق لاتمامه والفوز بسعادة اختتامه
انه سميع مجيب قد تشرف بتحريره العبد المذنب الضعيف
احمد بن عبد الحي الشريف عفا الله عنهما
بالنبي والوصي وآلهما



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

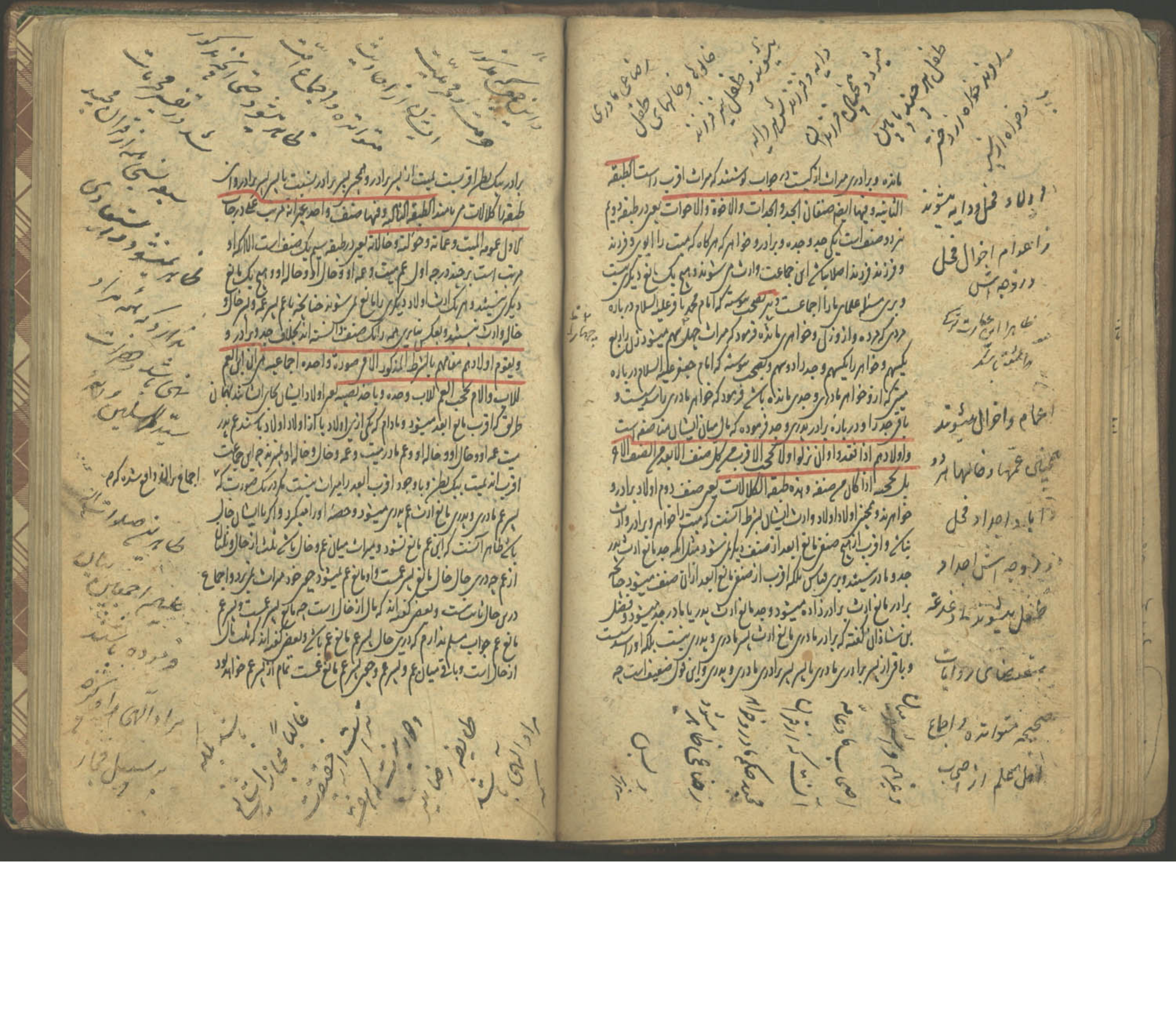
پس گوییم که مصنف قدس سره بعد از ذکر ابواب کتاب را نموده و ترتیب آنها را بیان
کرده گفته که الباب الاول من الفن الاول من القسم الاول في مراتب الوراث یعنی
باب اول از فن اول از قسم اول در مراتب وارثان است المیراث یستحق بامرین
نسب و سبب ما لم یمنع منه مانع و سنذکر الموانع یعنی استحقاق میراث بدو چیز ثابت شد
یا نسب که عبارت از خویشاوندیست یا سبب چون زوجیت بشرط آنکه مانع
از میراث نباشد و بعد از این موانع ارث مذکور میشود و میراث آنچه ثابت
که متعلق شود از میت حقیقه یا در حکم میت باشد بر زنده حقیقه او حکما احتمال
نظر باصل شرع و میت حکمی چون مرتد از فطرت اسلام که با وجود حیات
او مال او را وارثان او میبرند پس او در حکم مرده است و زنده حکمی چنانکه
جماعتی که وارث یکدیگر شوند با هم غرق شوند یا خانه بر ایشان منهدم
شود که در بیان هر یک را مرده فرض میکنیم و دیگری را زنده و هر یک را وارث
دیگری میسازیم و حال متصور نیست که هر یک بعد از دیگری زنده مانند حقیقه
بلکه زنده حکمی توانند بود و قید اخیر از برای آنست که این توقف بر وصیت
صادق نباشد فصل في الانساب و مراتبها فصل در اقسام نسب است و
مراتب نسب النسب هنا هو اتصال انسان بغیره لانتهاء احدهما في
الولادة الی الآخر او لانتهائهما الی انسان آخر فخرج بالقید الاخیر یعنی مراد

از نسب درین مبحث میراث اتصال انسانیست بدیگری باینکه یکی از دیگری حاصل
شده باشد بی واسطه یا با واسطه چون پدر و فرزند یا اینکه هر دو منتهی بدیگری شوند چون
برادران بشرط آنکه این ولادت در نکاح شرعی معقول باشد که بعقد دوام باشد
یا متعه یا بملکیت یا بوطی شبهه و چون این قید اخیر در باب نکاح و در عرف منظور
نیست و لهذا آن را در باب نکاح دعوی صاحب نسب میگویند بطلان دوران
ظاهر میگردد که مراد از نسب درین مبحث آنست که مذکور شد و ذو الانساب بجمیعهم
ثلث طبقات الطبقة الاولی و فیها مراتب صنفان الاول الابوان یعنی صاحبان
نسب را جامعست طبقه که با وجود یکی از طبقه اول طبقه دوم وارث نباشد و با
وجود طبقه دوم طبقه سیم را میراث نبود و در طبقه اول دو صنف است یکی پدر و مادر
و دلیل بر وارث ایشان آنست که حق عز و جل فرموده که و لابویه لکل واحد منهما
السدس ان کان له ولد فان لم یکن له ولد و ورثه ابواه فلامه الثلث یعنی هر یک از
ابوین میت را سدس است اگر باشد میت را فرزند و اگر او را ولد نبود و وارث
او ابوین او باشند پس مادر او راست ثلث و نیز احادیث و نصوص اهل بیت
وارد شده بر وارث ایشان و اجماع امت برین واقع شده است و لا یقوم
غیرهما مقامهما یعنی غیر از ابوین کسی جای ایشان نمی نشیند که ابوین با وجود ولد یا ولد
ولد میراث میبرند و جد و جده و برادران و بقیه خویشان از این حال نیست
و صدوق خلاف کرده و گفته که جد را با ولد ولد سدس است و همچنین جده و پدر را



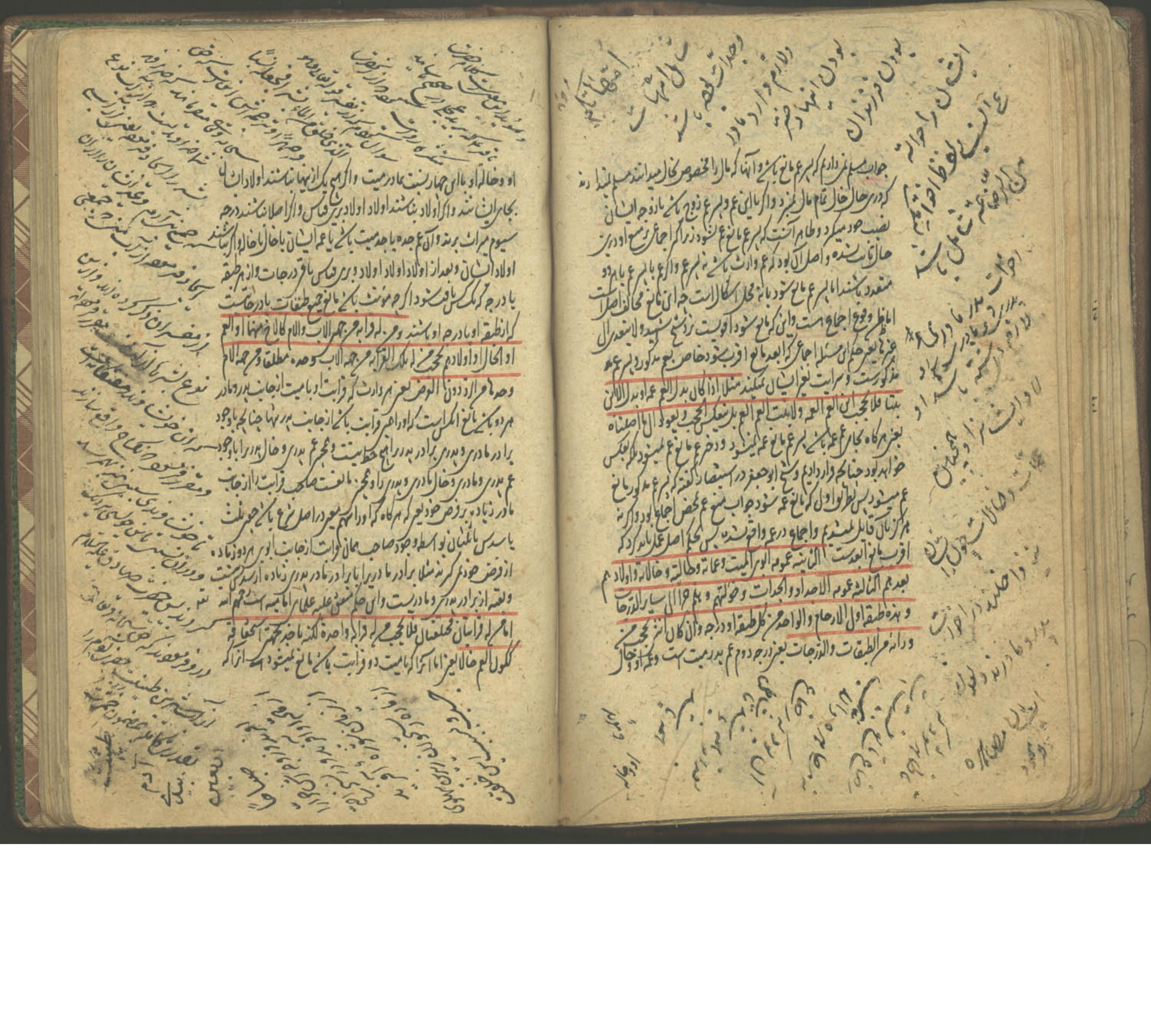
باوجود پدر سدس است و جده مادری را باوجود مادر و محجوب او چند دو است یکی آنکه
بطریق صحیح وارد شده که سعد بن خلف از ابی الحسن علی علیه السلام پرسید از میراث
دختران دختر و جد امام علیه السلام فرمود که جد را سدس بود و باقی دختران دختر زاده دوم
آنکه علی بن حسن بن رباط روایت کرده که ابو عبدالله امام جعفر علیه السلام فرمود که جده را
سدس است با پسر خود و با دختر خود یعنی اگر میت را جده باشد و آن جده پدری باشد
و پدر در حیات باشد او را سدس است و اگر جده مادری با دختر خود باشد که مادر میت
است او را نیز سدس است سیوم آنکه بطریق موثق آمده که زراره نقل کرد از امام محمد
باقر علیه السلام که حضرت رسول صلی الله علیه و آله طعام کرد جده را سدس و حق تعالی در قرآن از برای او
فرض تعیین نکرده چهارم اسحق بن عمار از امام جعفر صادق علیه السلام نقل کرده که در میراث
ابوین با جده مادری جده را سدس است و مادر را سدس و ثلثان که مانند پدر است
جواب روایت اول را علما شاذ دانسته اند و شیخ ابو جعفر از علی ابن الحسن بن فضال نقل
کرده که طایفه امامیه اتفاق کرده اند بر ترک این روایه و عمل بمضمون او نکرده اند و دو
دوم و چهارم بصحت نپیوسته و روایت سیوم را حمل بر آن میکنیم که اطعام جد با وجود پدر
یا مادر سنت است نه واجب چه حدیث و نص در وجوب نیست الثانی که اولاد
و دلیل ارث ایشان آنکه حق تعالی فرموده که یوصیکم الله فی اولادکم للذکر مثل حظ
الانثیین فان کن نساء فوق اثنتین فلهن ثلثا ما ترک فان کانت واحدة فلها
النصف میکنند شما را در باره اولاد شما بآنکه مذکر را دو مقابل مؤنث باید

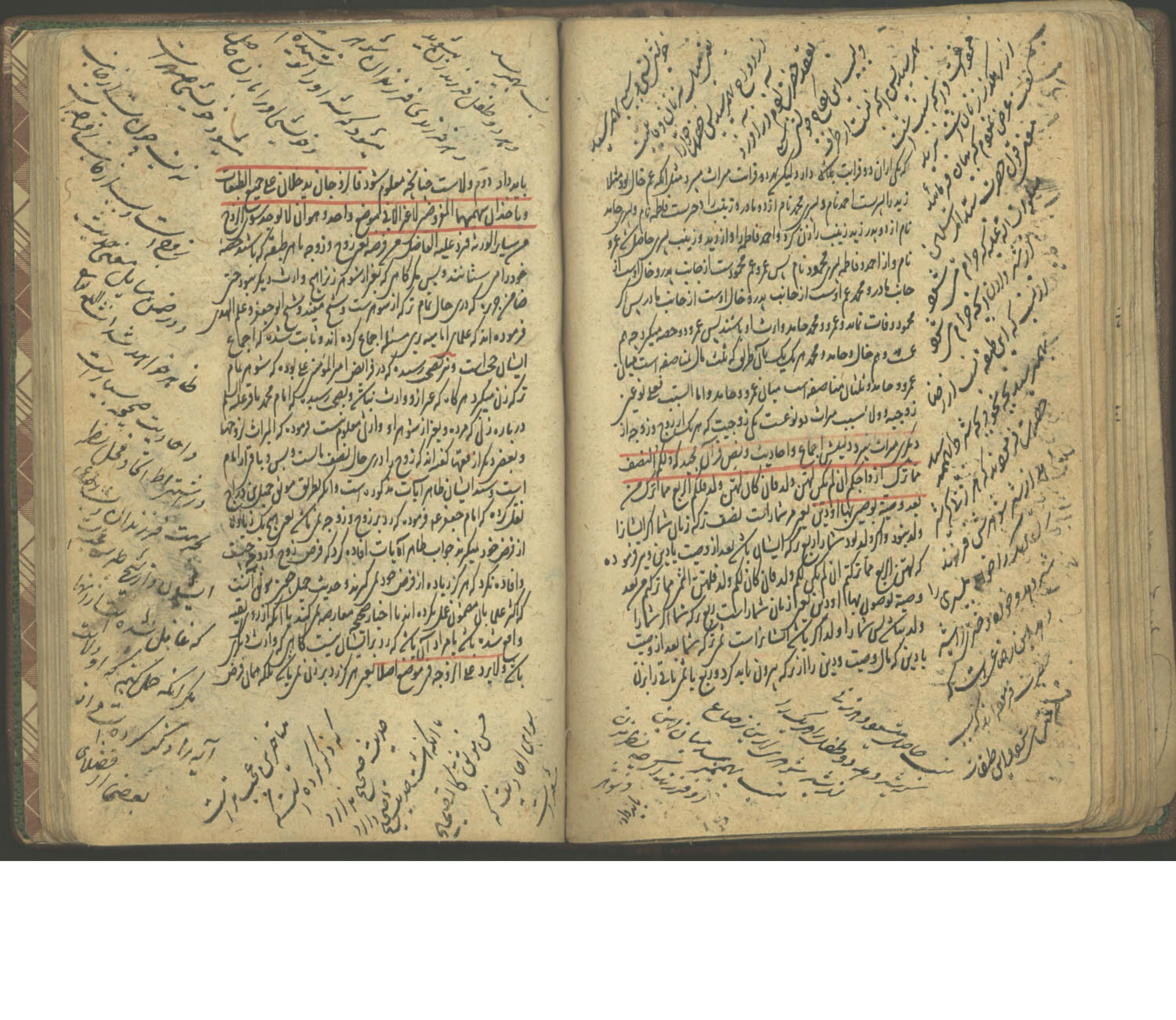
و اگر فرزندان دختران باشند زیاده از دو پس ایشان راست دو ثلث متروکات
و اگر یک دختر باشد او را نصف بود علمای ما اجماع کرده اند که دو دختر نیز دو ثلث میگیرند
بتفصیلی که معلوم شود و بعموم اولاد هم مفاهیم اولاد افتند و از جمیع المواضع یعنی اولاد اولاد
بجای اولاد نشینند هرگاه که اولاد نباشند در همه مواضع که چنانچه با ابوین اولاد میراث
میبرند اولاد ایشان نیز مانع ارث جد و جده و باقی اقارب میشوند و صدوق گفته
که با ابوین ولد ولد را میراث نیست زیرا که سعد بن ابی خلف بطریق صحیح نقل کرده
از امام موسی کاظم که دختران دختر بجای دختر باشند هرگاه که نباشد میت را دختران و نه وارثی
غیر از ایشان جواب مراد از آنکه نباشد وارثی غیر از ایشان وارثی است که اول باشد از
دختران دختر چون پسران و خالان و اگر از بنی اول باشند از دختران دختر اول میراث است
با آنکه عبد الرحمن بن حجاج بطریق صحیح از امام جعفر صادق علیه السلام نقل کرده که دختران دختر وارث
میشوند که هرگاه که میت را دختر نبود آنها بجای دختر باشند و الاعتبار فیهم بالمساواة
فی القرب الی المیت فالواحد من بطن اعلی ولو کان انثی یحجب جمیع من هو فی بطن اسفل منه
و همچنین الحکم فی اولاد العمومة و الخؤولة یعنی اعتبار ارث اولاد اولاد و اولاد اولاد اولاد بنسبت
ایشان است بمیت که هر کدام که بمیت نزدیکتر باشد و اگر چه یکی مؤنث باشد مانع میراث
تمام آنها بود که دورتر باشد و همچنین است حال اولاد عم و خال اگر وارث باشند که اقرب
مانع ابعد میشود علمای ما بر این قیاس اجماع کرده اند مگر در یک ماده که خواهد آمد و تیز
محمد بن حسن صفار چون نوشت بامام حسن عسکری علیه السلام که مردی مرده و از او دختر دختری



مانده و برادری میراث او کیست در جواب نوشته‌اند که میراث اقرب راست الطبقة
الثانیة وفیها ایضا صنفان الجد والجدات والاخوة والاخوات یعنی در طبقهٔ دوم
نیز دو صنف است یکی جد و جده و برادر و خواهر که هرگاه که میت را ابوین و فرزند
و فرزند فرزند اصلا نباشد این جماعت وارث می‌شوند و هیچ یک مانع دیگری نیست
و درین مسئله علمای ما را اجماعست و در صحیح نوشته که امام محمد باقر علیه السلام در باره
مردی که مرده و از و زن و خواهری مانده فرمود که میراث جمله سهم میشود زن را ربع
یکسهم و خواهر را یکسهم و جد را دو سهم و در صحیح نوشته که امام جعفر علیه السلام در باره
مردی که از و خواهر مادری و جدی مانده باشد فرمود که خواهر مادری را سدس است و
باقی جد را و در باره برادر پدری و جد فرموده که مال میان ایشان مناصفه است
واولادهم اذا فقدوا آن نزلوا اولا تحجب الاقرب کل صنف الابعد من الصنف الآخر
بل تحجبه اذا کان من صنفه و هذه طبقة الکلالات یعنی صنف دوم اولاد برادر و
خواهر اند و مجزی اولاد اولاد وارث ایشان بشرط آنست که میت را خواهر و برادر وارث
نباشد و اقرب از هیچ صنف مانع ابعد از صنف دیگر نمی‌شود مثل آنکه جد مانع ارث پدر
جد و مادر نیستند و برین قیاس بلکه اقرب از صنف مانع ابعد از آن صنف میشود چنانچه
برادر مانع ارث برادرزاده میشود و جد مانع ارث پدر یا مادر جد میشود و فضل
بن شاذان گفته که برادر مادری مانع ارث پسر مادری و پدری نیست بلکه او را سدس است
و باقی از پسر برادر مادری است با پسر برادر مادری و پدری و این قول ضعیف است چه

برادر یک بطن اقرب است بمیت از پسر برادر و مجری پسر برادر نسبت با پسر پسر برادر و این
طبقه را کلالات می‌نامند الطبقة الثالثة وفیها صنف واحد [illegible] مرتب علی درجات
کالاول عمومة المیت وعماته وخؤولته وخالاته یعنی در طبقهٔ سیم یک صنف است الا آنکه او
مرتب است بر چند درجه اول عم میت و عمه او و خال او و خاله او و هیچ یک مانع
دیگری نیستند و هر یک ارث اولاد دیگری را مانع می‌شوند چنانچه با عم پسر عم و پسر خال و
خاله وارث نیستند و بعضی از علمای ما همه را یک صنف دانسته‌اند بخلاف جد و برادر و
ویقوم اولادهم مقامهم بالشرط المذکور الا فی صورة واحدة اجماعیة هی ان ابن العم
للاب والام یحجب العم للاب وحده و یاخذ نصیبه یعنی اولاد ایشان کار ایشان میکنند بهمان
طریق که اقرب مانع ابعد میشود و مادام که یکی از اولاد یا از اولاد اولاد باشند عم پدر
میت عمه او و خال او و خاله او و عم مادر میت و عمه و خال و خاله او بهیچ وجه این جماعت
اقرب‌اند بمیت بیک بطن و با وجود اقرب ابعد را میراث نیست مگر در یک صورت که
پسر عم مادری و پدری مانع ارث عم پدری میشود و حصه او را میگیرد و اگر با ایشان خال
باشد ظاهر آنست که ابن عم مانع نشود و میراث میان عم و خال باشد ثلث از خال و ثلثان
از عم چه درین حال خال مانع پسر عمست و او مانع عم میشود چون خود میراث نبرد و اجماع
درین حال ثابت نیست و بعضی گفته‌اند که مال از خال است چه مانع پسر عمست و پسر عم
مانع عم جواب مسلم نداریم که درین حال پسر عم مانع عم باشد و بعضی گفته‌اند که ثلث مال
از خال است و باقی میان عم و پسر عم و چون پسر عم مانع عمست تمام از پسر عم خواهد بود





که یکی از این دو قرابت بالکلیه داد و لیکن بهر دو قرابت میراث میبرد مثل ابن عم که خال بود مثلا
زید را پسری است احمد نام و پسری محمد نام از دو مادر و زینب را دختری است فاطمه نام و پسری حامد
نام از دو شوهر زید زینب را زن کرد و احمد فاطمه را و از زید و زینب پسری حاصل شد عمرو
نام و از احمد و فاطمه پسری محمود نام پس عمرو عم محمود است از جانب پدر و خال اوست از
جانب مادر و محمد عم اوست از جانب پدر و خال اوست از جانب مادر پس اگر
محمود وفات نماید و عمرو و محمد و حامد وارث او باشند پس عمرو دو حصه میگیرد چه هم
عم است و هم خال و حامد و محمد هر یک یک سهم طریق که ثلث مال مناصفه است میان
عمرو و حامد و ثلثان مناصفه است میان عمرو و حامد و اما السبب فعلی نوعین
زوجیه و ولا یعنی سبب میراث دو نوع است یکی زوجیت که هر یک از زوج و زوجه از
دیگری میراث میبرد دلیلش اجماع و احادیث و نص قرآن مجید که و لکم النصف
ما ترک ازواجکم ان لم یکن لهن ولد فان کان لهن ولد فلکم الربع مما ترکن من
بعد وصیة یوصین بها او دین یعنی مر شما راست نصف ترکه زنان شما اگر ایشان را
ولد نبود و اگر ولد بود شما را ربع ترکه ایشان باشد بعد از وصیت یا دین و نیز فرموده
و لهن الربع مما ترکتم ان لم یکن لکم ولد فان کان لکم ولد فلهن الثمن مما ترکتم من بعد
وصیة توصون بها او دین یعنی از زنان شما راست ربع ترکه شما اگر شما را
ولد نباشد و اگر ولد باشد ایشان راست ثمن ترکه شما بعد از وصیت
یا دین که مال وصیت و دین را از ترکه بیرون باید کرد و ربع یا ثمن باقی را بدو

باید داد دوم ولایت چنانچه معلوم شود فاز دحام بود خلاف علی جمیع الطبقات
و یاخذان سهمهما المفروض لا غیر الا اذا لم یوجد الا الزوج و حده و هو انّ لا یوجد سوی الزوج
من سایر الورثه فیرد علیه الفاضل عن فرضه یعنی زوج و زوجه با هر طبقه که باشند حصه
خود را میستانند و بس مگر گاهی که بغیر از شوهر زن هیچ وارث دیگر نبود حق
خاص ... که در این حال تمام ترکه از شوهر است و شیخ مفید و شیخ ابو جعفر و علم الهدی
فرموده اند که علمای امامیه درین مسئله اجماع کرده اند و ثابت شده که اجماع
ایشان حجت است و نیز بصحت رسیده که در فرایض امیر المؤمنین علی بوده که شوهر تمام
ترکه زن میگیرد هر گاه که غیر از او وارث نباشد و بصحت رسیده که امام محمد باقر علیه السلام
درباره زنی که مرده و بغیر از شوهر او وارثی معلوم نیست فرموده که المیراث لزوجها
و بعضی دیگر از فقها گفته اند که زوج را درین حال نصف مال است و بس و باقی از امام
است و سند ایشان ظاهر آیات مذکوره است و اکثر الطرق موثق جمیل بن دراج
نقل کرده که امام جعفر علیه السلام فرموده که رد بر زوج و زوجه نمی باشد یعنی هیچ یک زیاده
از فرض خود نمیگیرند جواب ظاهر آیات آنست که ذکر فرض زوج و زوجه
واقع است نکرد که هرگز زیاده از فرض خود نمیگیرند و حدیث جمیل هر چند موثق است
که اکثر علما بمضمون عمل نکرده اند و با اخبار صحیح معارضه نمیکنند با آنکه از ... تقیه
واقع شده باشد یا مراد آن باشد که رد بر ایشان نیست گاهی که وارث دیگر
باشد و لا یرد علی الزوجه فی موضع اصلا یعنی هرگز رد بر زن نمی باشد بلکه همان فرض



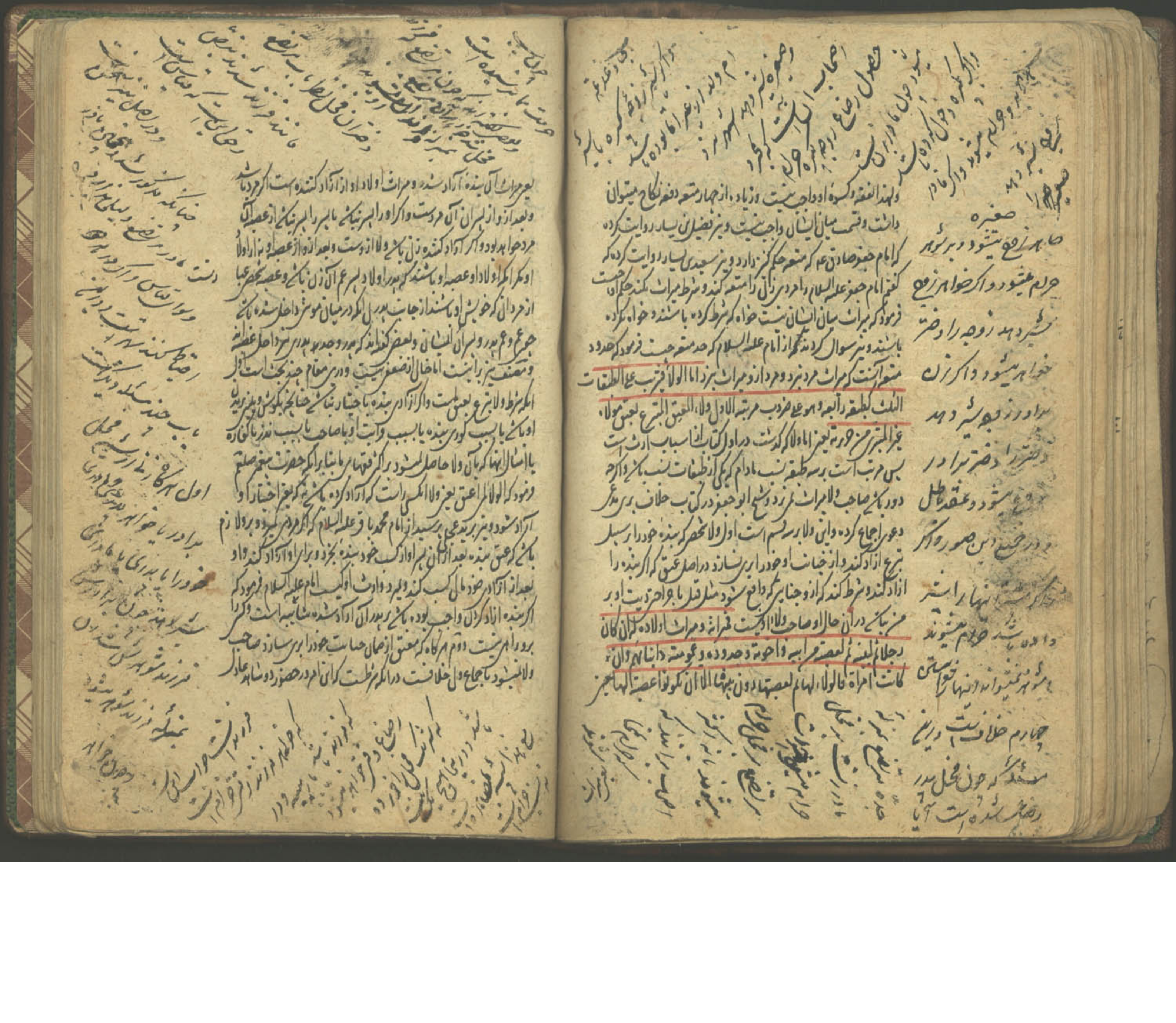
خود میگیرد و بس و اگر وارث دیگر نباشد باقی از امام است بنابر اینکه روایت از
ابی بصیر که پرسیدم از امام محمد باقر علیه السلام اگر زنی مرده و شوهر از و مانده و
نیز فرمود که هرگاه او را وارثی دیگر نبود مال از شوهر است و اگر شوهر مرده و زن مانده
باشد ربع مال از وست و باقی از امام است و شیخ مفید گفته که رد بر زوجه هم
کرد بنابر اینکه صحیحه رسیده که ابو بصیر گفته امام محمد باقر عم که مردی مرده و زنی گذاشته
امام فرمود که المال لها و صدوق گفته که در حال ظهور امام عم رد نیست و در غیبت
رد هست بنابر جمع میان روایات اما فتوی بر قول اول است و اذا عقد علی الصبیین
ابواهما عقد النکاح او جداهما لابویهما لاحدیهما لامهما مع وجود ابویهما توارثا
یعنی هرگاه که عقد نکاح کنند میان دو طفل پدران ایشان یا جد پدری ایشان نه جد
مادری آن دو طفل از یکدیگر میراث می برند بنابر اینکه این عقد ثابت و لازم است پس
میر[illegible] زوج و یکی زوجه خواهد بود و میراث از لوازم زوجیت است چنانچه از آیات
مذکوره ظاهر شده و نیز عبید بن زراره سوال کرده از ابی عبدالله که هرگاه
که صبی زن کند صبیه را آیا از هم میراث می برند امام فرمود که اگر پدران ایشان
میان ایشان عقد کرده اند از هم میراث می برند و نیز صحیحه محمد بن مسلم
از امام محمد باقر علیه السلام سوال کرد که و امام همان جواب فرمود و از این
حدیث فهم شد که اگر مادر ایشان عقد کرده باشد یا با قی خویشان آن عقد لازم
نمی شود و حق آنست که جد پدری حکم پدر دارد زیرا که عبدالله بن سنان نیز

نقل کرده که امام جعفر صادق عم فرموده که صاحب عقد و نکاح دختر آنکس است که
ولی امر اوست و اجماع شده که جد ولی امر دختر است پس عقد نیز لازم گردد و نیز
عبید بن زراره گفت با امام که دختر را پدر میخواهد که بشوهری دهد و جد میخواهد که
بشوهری دیگر دهد امام فرمود که جد اولیست مگر آنکه سبقت رسد دختر را با آنکه عقد
پدر مقدم باشد و از کلام شیخ فهم میشود که ولایت جد بشرط حیات پدر است
چنانچه مختار شیخ ابو جعفر و صدوق و جمعی از فقهاست و این روایت دال است
بر خلاف آنچه هرگاه که جد اولی باشد در وجود پدر تصرف صحیح خواهد بود چنانچه
تصرف پدر در وجود جد صحیح است بالاتفاق و نیز جد را در حال حیات پدر تصرف
جایز بود پس بحکم استصحاب بعد از وفات نیز جایز باشد و شیخ و صدوق
روایت ضعیف است بان کان العاقد غیرهما فلا یتوارثان الا بعد البلوغ
و الرضا و بمضی العقد یعنی اگر عقد کند میان دو طفل غیر پدر و جد ایشان از
یکدیگر میراث نمی برند مگر آنکه بالغ شوند و بان عقد رضا دهند فان بلغ احدهما
و امضاه حلف انه لم یرضه للمیراث فان حلف اخذ یعنی اگر یکی از آن دو
طفل بالغ شود و بعقد راضی شود و دیگری در حال طفولیت مرده باشد آن
یک را سوگند دهند که رضای او بعقد بواسطه طمع میراث نبوده اگر سوگند
خورد میراث بستاند زیرا که همین مضمون صحیحه عبید بن زراره و محمد حلبی از
امام جعفر عم نقل کرده اند و اذا عقد المریض علی امراة فی مرض علی تحوف



او مخوف و دخل بها ورثها وان لم يدخل ومات في مرضه فمهر بر قال بعض اصحابنا
بطل العقد ولم ترثه يعني هرگاه که مريض عقد کند زنی را در مرض غير مخوف يا مرض
مخوف و دخول کند بميرد و ازو هم ميراث مهر نبرد و اگر دخول بکرد و مرد در آن مرض پيش
از آنکه در اثنا شفا يافته باشد بعضی از فقهای ما گفته اند که عقد باطل میشود و زن
ميراث نمی برد زيرا که بصحت پيوسته که ابو ولاد الحناط سوال کرد از امام جعفر ع
که حال مردی که در مرض زنی بخواهد امام فرمود که اگر دخول کرد و مرد زن ميراث
می برد و اگر دخول نکرد ميراث نمی برد و نکاح او باطل میشود و فتوی برين است
و مصنف را اين حکم مشکل نموده و گفته که و عليه کلام يعني درين قول سخن
است زيرا که عقد و نکاح چون واقع شود ميان دو بالغ رشيد بی مانع از موانع
نکاح چون اين فسخ و طلاق باطل شود جواب گوييم که بعد از وقوع نص حديث
صحيح و اتفاق فقها مثل اين استبعادات را اعتبار نيست چه حديث دلالت
میکند بر آنکه موت درين مبحث کاشف است از آنکه اين عقد در اصل باطل بود
و اگر زن بيمار باشد و مرد صحيح ظاهر آنست که مرد ازو ميراث برد بنابر ظاهر
آيه کريمه که شامل است اين ماده را و حديث معارض نيست و مجمل اگر زنی را
در حال مرض عقد کند و در آن مرض فوت شود شوهر ازو ميراث می برد
بنابر عموم آيه کريمه قال طلق امراته في مرضه ورثته الى سنة الا ان تزوج
الزوجة او تزوج يعني اگر طلاق دهد در مرض زن خود را آن زن ازو

ميراث می برد اگر وفات شوهر تا يکسال باشد از يک سال تا آخر بابد مگر آنکه در اثنا
شوهر شفا يابد يا آن زن شوهر ديگر کند که برين دو تقدير ميراث نمی برد چه بصحت
پيوسته که ابو العباس گفت که امام جعفر ع فرمود که هرگاه مرد طلاق زن خود
دهد در مرض مادام که آن مرض بوده باشد زن ميراث می برد اگر چه عده هم تمام
شده باشد مگر آنکه شوهر از آن مرض صحت يابد و اگر آن مرض در ازکشد تا يکسال
آن زن ازو ارث هست و هرگاه که شوهر ديگر کرد ميراث نمی برد بالاتفاق
فقها و هو يرثها ما دامت في العدة التي يملك رجعتها فيها يعني شوهر از زن
ميراث می برد مادام که زن در آن عده باشد که شوهر را رجوع باشد زن در آن عده
می رسد و آن گاهيست که زن در سن حيض باشد دخول با او کرده باشد و سه طلاق
نشده باشد و بعوض طلاق بذل مال نکرده باشد يا آنکه در بذل مال رجوع کرده باشد
دليل اين حکم آنکه بصحت رسيده که امام محمد باقر ع فرموده که هرگاه که طلاق دهد
مرد زن را او هم ميراث می برند مادام که زن در عده باشد و چون طلاق سيوم داد در ين
حال رجوع نيست شوهر را بر آن زن و ميراث نيست و از فحوای اين کلام چنين
فهم کرده اند فقها که رجوع و ميراث از يکديگر جدا نمی شوند پس هر عده که در آن
رجوع نباشد ميراث نيز نخواهد بود ولا توارث بين المتمتع وان شرطا يعني در ماده
متعه هيچ يک از مرد و زن وارث ديگری نمیشود و اگر چه شرط ارث کرده باشند
از برای آنکه هيچ دليل شرعی نيست برين ارث و متعه في الحقيقه زوجه نيست و



ولهذا النفقه وکسوه او واجب نیست و زیاده از چهار متعه دفعه نکاح میتوان
داشت و قسمت میان ایشان واجب نیست و نیز فضیلت بسیار روایت کرده
که امام جعفر صادق عم که متعه حکم کرده‌اند و نیز سعیدی بسیار روایت کرده که
گفتم امام جعفر علیه السلام را مردی زنی را متعه کند و شرط میراث نکند حکم او چیست
فرمود که میراث میان ایشان نیست خواه که شرط کرده باشند و خواه نکرده
باشند و نیز سوال کردند هم از امام علیه السلام که حد متعه چیست فرمود که حدود
متعه آنست که میراث مرد نبرد و مرد از و میراث نبرد اما الولاء فترتب علی الطبقات
الثلث کطبقة رابعة وهو علی ضرب مرتبة الاول ولاء العتق المتبرع بعتق مولاه
غیر المتبری من جریرته بعد اما ولا که گذشت در اول کتاب از اسباب ارث است
پس مرتب است بر سه طبقه نسب مادام که یکی از طبقات نسب باشد وارث
دور باشد صاحب ولا میراث نبرد و شیخ ابو جعفر در کتب خلاف بر این مدعی
دعوی اجماع کرده و این ولا بر سه قسم است اول ولا محض که بنده خود را بسبیل
تبرع آزاد کند و از جنایات او خود را بری نسازد در اصل عتق که اگر بنده را
آزاد کند و شرط کند که از و جنایتی که واقع شود مثل قتل یا جراحت دیت او بر
من باشد در آن حال او صاحب ولا است فمیراثه و میراث اولاده له ان کان
رجلا ثم لبنیه ثم لعصبته من ابیه واخوته وجدوده وعمومته وابنائهم وان
کانت امرأة فالولاء لها ثم لعصبتها دون بنیها الا ان یکونوا عصبة لها حین

یعنی میراث آن بنده آزاد شده و میراث اولاد او از آزاد کننده است اگر مرد باشد
و بعد از و از پسران آن مرد است و اگر او را پسر نباشد یا پسر را پسر نباشد از عصبه آن
مرد خواهد بود و اگر آزاد کننده زن باشد ولا از وست و بعد از و از عصبه او نه از اولاد
او مگر آنکه اولاد او عصبه او باشند که پسر اولاد پسر عم آن زن باشد و عصبه شخص عبارت
از مردانی که خویش او باشند از جانب پدر الا که در میان موثر داخل شده باشد
چون عم و عم پدر و پسران ایشان و بعضی گفته‌اند که پدر و جد پدری نیز داخل عصبه اند
و مصنف نیز بر آنست اما خال از عصبه نیست و در این مقام چند بحث است اول
آنکه شرط ولا تبرع بعتق است و اگر آزادی بنده باختیار نباشد چنانچه [illegible]
او باشد یا بسبب کوری بنده یا بسبب وراثت او یا صاحب یا بسبب نذر یا کفاره
یا امثال اینها که بآن ولا حاصل نمیشود از فقهای ما بنا بر آنکه حضرت پیغمبر صلعم
فرمود که الولاء لمن اعتق یعنی ولا آنکسی راست که آزاد کرده باشد نه که بغیر اختیار او
آزاد شود و نیز برید عجلی پرسید از امام محمد باقر علیه السلام که اگر مردی بمیرد و بر و لازم
باشد که عتق بنده بعد از آن پسر او از کسب خود بنده بخرد و برای او آزاد کند و او
بعد از آزادی خود مال کسب کند و بمیرد وارث او کیست امام علیه السلام فرمود که
اگر بنده آزاد کردن واجب بوده باشد بر پدر آن آزاد شده سائبه است و دیگری را
بر و راه نیست دوم هرگاه که معتق از ضمان جنایات خود را بری سازد صاحب
ولا نمیشود باجماع و اول خلاف است در آنکه شرط است که این امر در حضور دو شاهد عادل

باشد یا نه اگر منافی نرانند که شرطیست ظاهر هم اینست و بعضی از شیخ ابی جعفر و صدوق
و جماعتی شرط کرده اند بنا بر روایتی که افاده غرض ایشان نمی کند سیوم بنده صاحب
ولا ازاد کننده خود نیست نزد اکثر فقها و صدوق او را صاحب ولا دانسته و
این قول ضعیف است چه شیخ طوسی دعوی اجماع کرده که او صاحب ولا نیست چهارم
هرگاه که آزاد شده پیش از معتق بمیرد و او را اصلا وارث نسبی نباشد یا باشد و
وارث نتواند بود بواسطه قتل یا کفر معتق وارث اوست باجماع خواه معتق
مرد باشد خواه زن و اگر او را زوج یا زوجه حصه خود را می گیرند که آن نصف است
یا ربع و باقی از معتق است و اگر آن آزاد شده بعد از معتق وفات یابد و از
معتق اولاد مانده باشد صدوق گفته که میراث از اولاد ذکور و اناث اوست
بواسطه آنکه ولا حکم نسب دارد و در نسب همه میراث می برند پس باعتبار ولا نیز همه
وارث شوند و شیخ مفید گفته که ولا و میراث از اولاد ذکور است و بس خواه معتق مرد
باشد و خواه زن و مشهور آنست که اگر معتق مرد بوده باشد ولا و میراث بسبب
ولا از اولاد ذکور است و بس و اگر زن بوده ولا از عصبه اوست نه از اولاد او و ابن
ادریس گفته که هر که بنسب میراث می برد بولا می برد مگر خویشان مادری معتق چون
برادر مادری و خال و خاله و اولاد ایشان و دلیل هر یک خالی از ضعفی نیست بلی
اگر معتق زن بوده باشد بعید از دو ولا از عصبه او تواند بود نه اولاد او چه بصحت
پیوسته که امام جعفر صادق علیه السلام فرمود که زنی که آزاد کند بنده را و پس

پس ازو بمیرد

و پس ازو بمیرد ولا از پسران پدران او است نسبت یعنی عصبه او چه حصر در برادران پدری
خلاف اجماعست و حمل حدیث بر مخالف اجماع اصلا جایز نباشد والسائبة من
المغروب ولا ضامن الجريرة وولا من اسلم على يده كافر ولا مستحق الزكوة اذا كان
العبد قد اشترى من مال الزكوة ولا الامام عليه السلام وهو وارث من لا وارث له
و فیه الفصل الخامس سهم الزوج چون مصنف از ولا عتق فارغ شد اشارت کرد به باقی
اقسام ولا و آن چهار قسمست بزعم مصنف اول و بعضا ولا ضامن جریره که هر که ضامن
شود جریره شخص را که اگر ازو بخطا قتل شخص یا جرحی واقع شود ضامن دیت او
باشد و آن شخص وفات یابد و ازو وارث نسبی نمانده باشد اصلا و معتق و
وارث ولای معتق نیز نداشته باشد میراث او از ضامن جریره خواهد بود بالاتفاق
فقهای ما و صیغه این عقد آنست که ضامن گوید ضمنت جریرتک و حدثک و ارثک آن
شخص گوید که قبلت پس حکم عقد ایشان لازم می شود بنا بر عموم حدیث بر ص که المسلمون
عند شروطهم و بنا بر مضمون آیه کریمه که اوفوا بالعهد و اوفوا بالعقود یعنی وفا کنید بعهد
و وفا کنید بعقود خود و این هم شرطست و هم عهد و هم عقد پس کاو را از حکم جایز نباشد
و دوم ولای انکس است که کافر بدست او مسلمان شود که هر گاه که آن مسلمان شده بمیرد
و ازو اصلا وارث نمانده حتی ضامن جریره میراث از انکس است که او را مسلمان ساخته نزد
مصنف و فقهای ما این ولا را اعتبار نکرده اند بلکه نفی کرده اند چه بر این ولا دلیلی نیست از
نص قرآن و حدیث معتبر و اجماع واقع نشده و گویا سند مصنف آنست که صاحب

کلینی نقل کرده که امیر المؤمنین صلوات الله وسلامه علیه فرموده که حضرت پیغمبر صلی الله علیه وآله
مرا فرستاد بیمن وگفت مرا که یا علی سوگند که آنکه بدست تو کافری ایمان آورد بهتر است
ترا از آنچه آفتاب برو طلوع کند یا غروب کند یعنی تمام روی زمین و آنچه بروست هم
تراست ولای او و این روایت بصحت رسیده وصریح نیست در عوض مقصود چه
در آن زمان حضرت رسول صلی الله علیه وآله وسلم صاحب ولای آنکس است بوده که او را
وارث نبوده پس تواند بود که آن ولا را تبرع کرده باشد بامیر المؤمنین علیه السلام سیوم
ولای مستحقان زکوتست از فقرا و مساکین که چون بنده را از مال زکواة بخرند و آزاد
کنند و او صاحب مال شود و وفات کند و از او وارث نسبی نمانده ولای او ارباب
زکواتست و ایشان وارث اند او را بر قول اصح چه روایتی منقول وارد شده از
عبید بن زراره که سوال کرد از امام جعفر صادق عم که وارث مثل این بنده که
تواند بود کاهی که او را وارث نسبی نباشد امام عم فرموده که وارث او فقرا مؤمنین
که استحقاق زکواة دارند چه آنکه او را بمال ایشان خریده اند و جمعی گفته اند که وارث
او امام است و اول اقربست بنا بر روایت چهارم ولای امام است که او وارث
من لا وارث له است باجماع فقهای امامیه و هرگاه که از مردی زوجه مانده باشد و بس
حکم صاحب جریره هم نداشته باشد زوجه را ربع میرسد وبقیه از امام علیه السلام است

فصل في الموانع من الارث وهي ثلثة الاول الكفر الوارث من اسلام الميت على اختلاف

جهاته وهو الكار الذي جماعلم بالضرورة مجي الرسول به من الشهادتين واركان العبادات

و ما يجري مجراها سه چیز مانع ارث میشود اول کفر وارث با اسلام میت که کافر میراث
از مسلمانان نمیبرد باجماع علما و نیز بصحت رسیده که امام جعفر صادق عم فرموده که مرد
مسلمان وارث زوجه ذمیه خود میشود و زوجه ذمیه وارث او نمیشود و بصحت پیوسته
که امام محمد باقر عم فرمود که یهودی ونصرانی وارث مسلمان نمیشوند و مسلمان وارث
ایشان میشود پس اگر مسلمانی وفات یابد و اولاد کافر باشند و او را خویش دوری
باشد مسلمان چون پسر عم پدر میراث از وست نه از اولاد و اگر او را هیچ خویش مسلمان نباشد
میراث او از معتق اوست اگر مسلمان باشد و اگر نباشد از ضامن جریره مسلمان و اگر
نباشد از امام و کفر عبارتست از الحاد یکی از ضروریات چون وحدانیت خدای تعالی و
نبوت رسول صلی الله علیه وآله وسلم و وجوب نماز و زکوة و امثال اینها واما المسلم

فانه يرث الكافر ويمنع الورثة الكافرين وان كانوا اقرب فان كان الورثة اولاده

الاطفال ينفق من التركة عليهم حتى يبلغوا فان اختاروا الاسلام ورثوا والا منعوا
یعنی مسلمان وارث کافر میشود باجماع فقهای ما و بنا بر دو روایت صحیح که مذکور شد
و مانع میشود وارث مسلمانان وارثان کافر را اگر چه اقرب باشند چون ضامن جریره
مسلمان مانع میشود جمیع خویشان کافر را پس اگر کافر را اولاد طفل باشد بعضی گفته که از
ترکه نفقه ایشان بدهند تا بالغ شوند اگر بعد از بلوغ بدین اسلام در آیند وارث
میشوند والا محروم می مانند اگر آن کافر را وارث نعیوی باشد مسلمانی و این قول اکثر
قدماست و شیخ شهید هم برین رفته و ابن ادریس با اکثر متاخرین مخالفت کرده اند و گفته اند

که میراث واز خویش مسلمانست و ایشان از نفقه اطفال لازم نیست اطفال وارث
نمیشوند مگر آنکه مادر ایشان مسلمان باشد که درین حال بر اطفال حکم اسلام جاریست
والکفار اذا رفعوا امرهم الینا لحکم بینهم بما انزل الله علی نبینا یعنی اگر کفار امر خود
بحکام اسلام برند حکم باید کرد بمقتضای شرع اسلام الکافر یرث الوارث الا اذا
لم یوجد وارث غیره و کان المال وافیا بثمنه فی تیسیر من الترکه ویعتق ویسلم الیه الفاضل
من ثمنه ان کان واحدا فان کان اکثر من واحد ولم یف المال لا یشتری بعضهم دوم از موانع
ارث بنده بودن وارث است که درین حال میراث نبرد مگر آنکه میت را وارث نباشد
اصلا که درین حال او را از ترکه می باید خرید اگرچه صاحب رضا ندهد که حاکم شرع او را
میخرد و آنچه فاضل آید از بهای او باو تسلیم نماید چنانچه منقولست که امام جعفر صادق ع
فرمود که امیر المومنین صلوات الله علیه فرموده که کسی که بمیرد و مادر او بنده باشد او را از
مال او بخرند و آزاد کنند تا وارث شود و نیز منقولست که جمیل پرسید از امام جعفر صادق ع
حال مردی را که بمیرد و پسر او بنده باشد امام ع فرمود که پسر را از مال او بخرند و آزاد
کنند و بقیه مال او بحکم ارث دهند و اگر وارث بنده زیاده از یکی باشد و ترکه بهای
او همه وفا نکند هیچ یک را نخرند بلکه درین حال از امام است ع و بباید دانست که
فقهای ما را اختلاف است در آنکه اگر وارث بنده میت مادر یا پدر او باشد خریدن او
از ترکه و آزاد کردن و دادن بقیه مال لازم است و در اولاد میت خلاف است و
سلار اولاد را این حکم نداده اند و اصح آنست که اولاد حکم ابوین دارند بنا بر روایت

جمیل و در باقی اقارب بر خلافست و اگر مشایخ ایشان را امثال ابوین دانسته اند بنا
بر روایتی که در صحت آنها سخن است و قدما منع کرده اند و شیخ ابو جعفر و ابن زهره
این حکم در زوج نیز جاری ساخته اند بنا بر آنکه منقولست که امام جعفر صادق ع
فرموده که هرگاه مردی وفات یافت و از و زنی ماند که کنیز بودی امیر المومنین آن کنیز را بخرید
از مال شوهرش و آزاد می کرد و او را وارث میساخت و هرگاه که در زوجه که حصه
او کمتر است این حکم جاری باشد در زوج بطریق اولی جاری دانسته اند والمکاتب اذا لم
یکن مشروطا ورث بحسب ما عتق منه یعنی هرگاه که کسی شرط کرد که هرگاه بنده در
مدت معین مبلغ معین بمولی دهد آزاد باشد و بنده قبول کرد آن بنده را مکاتب گویند
و این عقد را مکاتبه گویند و مکاتب مشروط است و مطلق است مشروط آنست
که در عقد مکاتبه او مولی شرط کرد که اگر بنده در مدت معین مبلغ را ادا نکند باز بنده
باشد و مطلق آنکه چنین نباشد و مشروط مادام که تمام مال مکاتبه را ادا نکند هیچ از او آزاد
نمیشود و بعد از ادای تمام مال در مدت معهود یکبار آزاد میشود و مطلق هر قدری
که میدهد مساوی آن از رقبه او آزاد میشود که اگر نصف میدهد نصف او آزاد میشود و اگر
ثلث ثلث و برین قیاس پس اگر کسی وفات یابد و وارث او مکاتبه مشروط باشد
میراث نبرد چه او مالتمام بنده است و همچنین اگر مکاتب مطلق باشد و هیچ ادا نکرده
باشد و اگر بعضی از مال مکاتبه ادا کرده باشد بنسبت آن آزاد خواهد بود و بقدر آزادی
خود از میراث حصه میبرد که اگر نصف آزاد شده باشد نصف حصه میراث خود

مرد پس اگر از میت دو پسر مانده باشد یکی تمام آزاد و یکی را نصف آزاد اول دو ثلث که
میبرد و دوم ثلث و اگر نصف هر یک آزاد باشد نصف مال از آن شانست هر یک را ربعی و نصف
دیگر از بنده اقرب الماکت فلو قتل الوارث عمدا ظلما فانه یمنع مطلقا فان کان خطا یمنع
من الدیه دون غیرها و یرث الدیه اقرب کالاب دون الام سیم از موانع ارث قتل است
که هرگاه که وارث مورث را بکشد عمدا و ظلم اصلا از و میراث نبرد باجماع فقها و بنا
بر حدیث صحیح که لا میراث للقاتل و تفصیل این مبحث آنست که قتل بر سه قسم است
عمد محض و خطای محض و خطای شبیه بعمد عمد محض آنست که قاتل قصد او کرده باشد بفعل
خود یا کاری کرده باشد که قاتل باشد غالبا و درین قصاص لازم است بر قاتل مگر آنکه ورثه
مقتول عفو کنند یا صلح کنند بمال و خطای محض آنست که قاتل اصلا قصد مقتول نکرده باشد
چنانچه تیری می انداخت بر صیدی اتفاقا آن تیر بشخص آمد و مرد درین ماده دیت لازم است
بر عاقله قاتل نه بر او پس اگر قاتل وارث باشد او را از میراث بواسطه قتل خطا نمیتوان
منع کرد بلی از دیت حصه نمیبرد بقول اکثر فقها و بصحت رسیده که پرسید عبد الله بن سنان
از امام جعفر صادق ع حال مردی که مادر خود را بکشد امام فرمود که اگر بخطا باشد وارث
او میشود و اگر عمد باشد وارث او نمیشود و همچنین فضل بن یسار نقل کرده از امام که مرد را
بواسطه فرزند نمیتوان کشت اگر فرزند را بکشد و فرزند را بواسطه پدر میتوان کشت
و مردی که مرد را بکشد وارث او میشود اگر بخطا باشد و غرض است که اختلاف در کلام
معصوم نباشد پس مراد ازین روایت آنست که در قتل خطا قاتل از دیت میراث

نبرد و ابن ابی عقیل گفته که قاتل بخطا اصلا وارث نمیشود بنا بر ظاهر حدیث صحیح که لا میراث
للقاتل شیخ مفید گفته که او نیز از دیت میراث میبرد و فتوی بر قول اولست و خطای
شبیه بعمد آنست که قاتل بفعل خود قصد مقتول کرده نه قصد قتل او بلکه قصد
تادیب یا معالجه یا زدن او و کاری نکرده که غالبا قاتل باشد و درین ماده دیت بر
قاتل است و در ارث او خلاف است و علامه در قواعد او را حکم قتل عمد داده و مانع
دانسته از ارث مطلقا بنا بر آنکه بصحت رسیده که یکی از ائمه علیهم السلام فرموده اند که مردی
که پدر خود را بکشد میراث از و نمی برد و اگر قاتل را فرزندی باشد وارث جد مقتول
خود میشود و در مختلف الشیعه او را حکم قتل خطا داده اند و فتوی اکثر متاخرین بر اینست
و فقها را در وارث دیت خلافست قول اکثر و اصح آنست که خویشان مادری
چون خال و خاله و جد مادری و برادر مادری و امثال ایشان از دیت حصه نمیبرند و بصحت
رسیده که امام جعفر صادق ع فرموده که امیر المؤمنین ع حکم فرموده در باره دیت مقتول
که ورثه او بمقتضای کتاب الله میکند و قسمت می نمایند کاهی که دیتی بر ذمه مقتول بوده
الا برادران و خواهران مادری که ایشان از دیت هیچ نمیبرند و ازین حدیث صحیح فهم میشود
که زوج و زوجه نیز از دیت حصه می برند و فتوی نیز برینست

الباب الثالث فی تفصیل السهام و کیفیة الاقسام

فصل فی مقادیر الفروض

فی کتاب الله ستة الثلثان و هو
فرض البنتین و الاختین لاب و ام او لاب فصاعدا و النصف و هو فرض البنت الواحده
و الاخت الواحده و الزوج مع عدم الولد و الثلث و هو فرض الام مع عدم من یحجبها

بحجبهما الولد والاخوة والرابع على الواحد من كلالتها والربع وهو فرض الزوج مع الولد
او ولد الولد وان نزلوا والزوجة مع عدمه والسدس وهو فرض الاب مع وجود الولد والام
المحجوبة والواحد من كلالتها والثمن وهو فرض الزوجة مع وجود الولد حصها که حق سبحانه
در قرآن مجید از برای ورثه تعیین فرموده شش است اول ثلثان و آن حصه دو دختر است
و دو خواهر پدری و مادری یا پدری و بس یا بیشتر از دو اگر باشند بشرط آنکه با دختران پسر نباشد
و با خواهران برادر پدری یا مادری و پدری نباشد که اگر باشد در ان حال صاحب سهم و حصه
نشده بلکه مذکر را دو مثل مونث میدهند دوم نصف است و آن حصه یک دختر است
هرگاه که میت را یک دختر باشد و پسر نباشد یا آنکه یک خواهر پدری و مادری یا پدری و
او را برادر پدری یا مادری و پدری اصلا نباشد حصه معین در قرآن مجید برای دختر یا خواهر
نصف است و همچنین حصه شوهر گاهی که زن را فرزند اصلا نباشد نصف است سیوم
ثلث است و آن حصه مادر است گاهی که میت را فرزند نباشد و برادران پدری یا مادری
و پدری نیز نباشد و مادر و پدر وارث او باشند و همچنین اگر وارث میت برادران مادری
یا خواهران مادری یا برادر و خواهر مادری باشند حصه ایشان ثلث است چهارم
ربع است و آن حصه شوهر است گاهی که زن را فرزند یا فرزند فرزند باشد و حصه
زنست گاهی که شوهر را فرزند نباشد پنجم سدس است و آن حصه پدر و مادر است
گاهی که میت را فرزند باشد و همچنین اگر او را فرزند نباشد و پدر و مادر او وارث او
باشند و او برادران پدری یا مادری و پدری مانده باشند که حصه مادر درین حال

سدس است و بس و باقی از پدر است و همچنین اگر وارث میت برادر و خواهر او باشند و او را
یک برادر مادری یا یک خواهر مادری باشد حصه او سدس باشد ششم ثمن است و آن
حصه زن میت است گاهی که میت را فرزند یا فرزند فرزند باشد و این حصه معین را در
کتاب الله فرض وارث گویند و آن وارث را صاحب فرض و وارثی که صاحب فرض
نباشد او را وارث بقرابت گویند و این احکام همه متفق علیه علماست و نص
قرآنست و احادیث صحیح باین مضمون وارد شده و بباید دانست که فقهای ما
اجماع کرده اند که هرگاه زن میت را از و فرزند نباشد از بعض متروکات میت محروم است
و اصلا حصه نمی برد از ان بعض و در تعیین آن خلافست گفته اند که از زمین حصه اصلا نبرد
اگر در ان بنایی باشد از قیمت الات و بنات حصه می برد نه از عین اینها که آنها را بقیمت
عدل در آورند و ربع یا ثمن آن قیمت را باو دهند بنابر آنکه بصحت پیوسته که امام محمد باقر
و امام جعفر صادق علیهما السلم فرموده اند که زن از ترکه شوهر خود میراث نبرد و از
خانه او نیز الات عمارات و چوبها که در ان خانه بکار برده باشند بقیمت در آورند
و او را از ان ربع یا ثمن بدهند و نیز بصحت رسیده که امام محمد باقر علیه السلام فرموده که
زن از ترکه شوهر خود از ده و خانه و سلاح و اسب هیچ نبرد و از مال و فرش و جامه
و متاع خانه میراث می برد و الات عمارت را و درهای خانه را او در جهاد را به
بقیمت در آورند و زن را از ان قیمت حصه دهند و شیخ مفید گفته که از زمین خانه و مساکن
حصه نبرد و از زمین باغ و زراعت و امثال این حصه می برد و سید مرتضی گفته که

از قیمت زمین نیز حصه می‌گیرد و علامه در مختلف گفته که این هر دو قول مستحسن اند اما
فتوی بر قول اولست ولا یحجب الام بعد الاولاد من الثلث الی السدس الا الاخوان او
اخ و اختان او اربع اخوات فصاعدا للاب والام او للاب احیاء خارجون البطون
غیر ممنوعین من الارث مع وجود الاب یعنی اگر وارث میت مادر و پدر او باشند و
او را اولاد نباشد حصه مادر ثلث است مگر آنکه میت را دو برادر یا برادری و دو
خواهر یا چهار خواهر یا زیاده باشد که پدری و مادری یا پدری باشند و در حال
موت میت زنده باشند و متولد شده باشند و مانع از ارث مثل بندگی و
کفر و قتل نداشته باشند که درین حال بواسطه ایشان مادر را سدس می‌رسد و پنج سدس
دیگر از پدر میت است مگر آنکه میت را زوج یا زوجه باشد که بعد از حصه مادر یا زوج
یا زوجه همه را پدر می‌گیرد فظهر ان جمیع من فی الطبقة الاولی اصحاب الفروض الا
الاب مع عدم الولد والاولاد اذا کان فیهم ابن وکلالة الاب اذا کان فیهم ذکر و
اما الطبقة الثالثة فاقرباء الام منها یقومون مقام کلالتها فهم فیها کاصحاب الفروض
والباقون یاخذون بالقرابة یعنی ظاهر شد که آنها که در طبقهٔ اولند همه را در اصل
شرع حصهٔ معین هست بغیر از پدر گاهی که میت را ولد نباشد و اولاد گاهی که پسر
باشند یا پسر و دختر و در طبقه دوم برادر پدری و مادری را و برادر پدری را و
خواهر پدری را گاهی که با برادر پدری باشد حصهٔ معین در اصل شرع نیست و در
طبقه سیم خویشان مادری که خال و خاله و اولاد ایشان باشند صاحب فرضند

و فرض ایشان بقول اصح ثلث است خواه یکی باشد و خواه بیشتر و فرض اولاد ایشان
پدری که عم و عمه و امثال ایشان باشند تتمه حصه آنها را می‌گیرند فالوارث ان کان واحدا من ای
طبقة او درجة حاز المال بعضها بالفرض ان کان صاحب فرض والباقی بالقرابة الا فی صور الرد
وان کان اکثر من واحد ولم یحجب بعضهم بعضا فان کانوا جمیعا اصحاب فروض بعض کل صاحب
فرض سهمه فان لم یف المال بسهامهم کان النقص داخلا علی البنت او البنات او الاخت
او الاخوات للاب والام او للاب لا غیر اذ لا عول عندنا یعنی هرگاه که میت را یک
وارث باشد از هر طبقه و درجه تمام مال از وست اگر صاحب فرض باشد مثل آنکه
یک دختر باشد بعضی ترکه را بفرض می‌برد و بعضی دیگر را بقرابت چه او منع ابعد از خود
می‌کند بغیر از زوجه که زیاده از فرض خود اصلا نمی‌گیرد چنانچه گذشت و اگر وارث زیاده
از یکی باشد و بعضی مانع بعضی نباشند و همه صاحب فرض باشند هر صاحب فرض فرض
خود میگیرند مثل آنکه کسی وفات یابد و او را دختران باشد و مادر و پدر پس ثلثان فرض
دختر است و سدس فرض مادر و سدس فرض پدر و مثل آنکه زن را شوهری باشد و خواهر
پدری و بس که فرض شوهر نصف است و فرض خواهر نصف پس اگر مال بفروضها وفا
نکند نقصان بر حصهٔ دختران و خواهران مادری و پدری یا خواهران پدری راه می‌یابد
و بس و باقی حصهٔ خود را تمام می‌ستانند مثل هرگاه که وارث زن شوهر او باشد
و مادر و پدر و دختران پس ترکه او درین حال دوازده بخش کنیم و هر یک را از مادر
و پدر را دو حصه دهیم که سدس است و شوهر را سه حصه که فرض او ربع است و پنج



حصه باقی مانده او را به دختران دهیم حال آنکه فرض ایشان هشت حصه است که ثلثان دوازده است
و مثل آنکه وارث زنی شوهر او باشد و دو برادر مادری و یک خواهر مادری و پدری که ترکه را
شش بخش کنیم سه شوهر را بسبب آنکه فرض او درین حال نصف است و دو برادر مادری را
که فرض ایشان ثلث است و یکی ماند خواهر پدری و مادری را و حال آنکه فرض او نصف بود
پس نقصان بر او داخل شد و مخالفان نقصان بر همه فرضها داخل میسازند و عدد سهام را
می‌افزایند و آنرا عول می‌نامند چنانچه در مثال اول ترکه را به پانزده بخش میکنند دو
پدر را و دو مادر را و سه شوهر را و هشت دختران او و در مثال دوم ترکه را هشت
قسم میکنند سه شوهر را و دو برادران مادری را و سه خواهر را و از ائمه معصومین صلوات الله
علیهم اجمعین احادیث بسیار وارد شده که عول باطل است و بدعت در دین است و قایل
به آن از اهل ضلالت و جهالت است و فقهای ما اجماع کرده اند بر ابطال عول و آن
فضل من المال برد علی ذوی الانساب بقدر انصبائهم یعنی هرگاه که ورثه همه صاحب
فرض باشند و وارث نسبی باشند نه وارث سببی و مال زیاده از مجموع فرضها باشد
آنچه فاضل آید از مال هم بر صاحبان فرض قسمت باید کرد به نسبت فرضهای ایشان
مثلا هرگاه که وارث پدر و دو دختر باشند ثلثان از دختران است و سدس از پدر
سدس دیگر میماند آنرا هم پنج قسم باید کرد یکی پدر را باید داد و چهار دختران
و مثل آنکه پدر و مادر و یک دختر باشد و میت برادران پدری داشته باشند که مانع باشند
مادر را از آنکه زیاده از سدس بگیرد چنانچه گذشت پس درین حال فرض دختر

نصف است که سه سدس باشد و فرض مادر یکی و فرض پدر یک سدس یک سدس دیگر میماند
آنرا پنج قسم میباید کرد یکی پدر را و یکی مادر را و سه دختر را و اگر میت را برادران نباشند
که مانع شوند مادر را پس او را هم سدس باشد و سدس باقی را چهار بخش باید کرد یکی پدر را
و سه دختر را چنانچه تمام ترکه بیست و چهار قسمت باید چهار مادر را و پنج پدر را
و پانزده دختر را و مثل آنکه مادر را دختری باشد پس فرض دختر نصف است که
سه سدس باشد و فرض مادر یک سدس و سدس دیگر میماند آنرا چهار بخش کنند یکی
مادر را و سه دختر را و فقهای ما برین رد متفق اند و تصحیح بوسنه است که محمد بن
مسلم گفت که خواندم بر امام محمد باقر علیه السلام صحیفه فرایض که بخط امیرالمؤمنین علیه السلام
و عبارت حضرت پیغمبر بود و در آنجا یافتم که چون از مردی بماند مادر و دختر دختر را
نصف است و مادر را سدس و مال را چهار قسم باید کرد سه دختر را و یکی مادر را
و در آنجا یافتم که مردی که از او دختری و مادر و پدر ماند دختر را نصف است که سه سهم باشد
و هر یک از ابوین را سدس باشد قسمت می باید پنج قسم سه دختر را و هر یک از ابوین را
یکی سهم الا اذا کان صاحب سببین یعنی مگر آنکه بعضی از ورثه صاحب دو سبب باشند
که خویشی میت باشند از جانب مادر و پدر و باقی از جانب مادر و بس که درین
حال فاضل ترکه را بر همه رد نمی‌کنیم بلکه بر صاحب دو سبب رد می باید مثلا از
میت خواهر برادر مادری ماند و خواهر مادری و پدری فرض برادر مادری سدس است
و فرض آن خواهر نصف ثلث باقی میماند آنرا بخواهر مادری و پدری باید داد نه

نه برادر مادری از برای آنکه اگر در این حال زوج هم باشد نقصان بر خواهر مادری و پدری می افتد
پس زیادتی از و خواهد بود بمقتضای احادیث ائمه معصومین صلوات الله علیهم اجمعین و
اگر برادر مادری خواهر پدری باشد فرض اول سدس است و فرض دوم نصف و در
ثلث باقی خلافست که آیا مخصوص بخواهر پدری است یا رد می یابد بر دو برادر مادری
اصح احتمال اولست چه اگر زوج بودی نقصان بر او راه می یافت پس فاضل نیز از و
باشد و نیز حمزه سوال کرد محمد بن مسلم از امام محمد باقر ع حال میتی که از او خواهر پدری
و یک خواهر مادری بماند و پس امام علیه السلام فرمود که یک خواهر مادری را سدس
است و باقی از آن خواهر پدری است و ظاهر حسنت که ایشان در زیاده حصه
مادر خود می گیرند پس خواهر مادری را سدس باشد و بس و این روایت حسن معمول و
معمول فقهای ما شده است حکم صحیح خواهد داشت و اجماعست بر آنکه فرقی
نیست میان خواهر مادری و برادر مادری پس حکم همه یکسان باشد و ان کان
فیهم من یاخذ بالقرابة المحضة کان الباقی بعد الفروض له فان لم یکن هناک صاحب
فرض کان الکل للذین یاخذون بالقرابة المحضة والاولاد وجمیع من یتقرب بالاب
اذا اختلفوا بالصفة کان للذکر مثل حظ الانثیین واقرباء الام یقتسمون
حصتهم بالسویه هرگاه که بعض از ورثه صاحب فرض باشند و بعض نباشند
ارباب فرض فرض خود میگیرند و باقی آنها که صاحب فرض نیستند مثلا
اگر وارث پدر و مادر و زن و پسران باشند هر یک از مادر و پدر فرض خود

ثمن

میگیرند که آن سدس است و زن فرض خود میگیرد که آن سدس است و باقی از
پسرانست که صاحب فرض نیستند و اگر هیچ یک صاحب فرض نباشند چنانچه
وارث پسران باشند و بس یا برادران پدری و بس ورثه بسبب قرابت ترکه را
میگیرند پس اگرچه ارث همه یکی باشد چنانچه همه ورثه باشند یا برادران یا
خواهران پس همه مذکر باشند یا همه مونث باشند در حصه یکسانند و
همچنین خویشان مادری اگرچه بعضی مذکر و بعضی مونث باشند که در حصه اختلاف
ندارند و خویشان پدری و اولاد ایشان ذو مثل مونث می گیرند چنانچه
پسر دو مثل دختر میگیرد و برادر پدری دو مثل خواهر پدری و عم دو مثل عمه و جد
پدری دو مثل جده پدری و برین قیاس بخلاف خویشان مادری که خال مثل خاله
میگیرد و جد مادری مثل جده مادری و برادر مادری مثل خواهر مادری بی تفاوتی
و تفصیل این بحث آنست که هرگاه که از میت برادران و خواهران و جد و جده
ثلث مال از برادر مادری و خواهر مادری و جد و جده مادری راست که بسویت
با هم بخش کنند و ثلثان دیگر از برادر و خواهر مادری و پدری و جد و جده پدری ند
را
دو مقابل مونث و جد مثل برادر می گیرد و جده مثل خواهر و با وجود مثل
برادر مادری و پدری با خواهر پدری و مادری برادر پدری هیچ نمی گیرند و اگر میت را
برادر پدری و مادری و خواهر پدری و مادری اصلا نباشد برادر پدری و
خواهر پدری میراث می برند و حصه ایشان می گیرند و اگر میت را اصلا برادر

وخواهر پدری و اولاد ایشان باشند آن حصه برادر و خواهر میگیرند و جد و جده
اصلا مانع ارث ایشان نمیشوند و اگر جد و جده پدری پدر جد و جده و مادر
ایشان حصه ایشان میگیرند و اگر وارث همین جد مادری و جد پدری باشد فتوی آنست
که جد مادری را ثلث نصیب و باقی جد پدری را و بعضی گفته اند که جد مادری را سدس است
و اصح است چه جد مادری را حصه مادر میگیرد و آن ثلث است نه سدس و اگر وارث
میت عم و عمه و خال و خاله او باشند ثلث مال او از خال و خاله اوست پس اگر در
قرابت یکسان باشند بسویت قسمت می کنند و الاخال یا خاله مادری ثلث ثلث
میگیرند اگر زیاده از یکی باشند و اگر نه سدس ثلث و باقی ثلث از خال و خاله پدری
و مادری و با وجود ایشان خال پدری و خاله پدری هیچ نمیگیرند و دو ثلث مال از
عم و عمه است پس اگر در قرابت یکسان باشند عم را دو مثل عمه است و اگر مختلف
باشند ثلث ثلثان از عم و عمه مادری است بالسویت و ثلثان از عم و عمه پدری و
مادری مذکر را دو مثل مونث و بین الاصحاب خلاف فی ان اولاد الاولاد یاخذون
حصص آبائهم الذین یتقربون بهم او یقومون مقام الاولاد و الاول قریب من ان یکون
مجمعا علیه مع ان الاستدلال علی الاخر بظاهر القرآن ممکن هر گاه که وارث میت پسر
دختر و دختر پسر باشد اکثر فقهای ما گفته اند که پسر دختر حصه دختر میگیرد که ثلث است
و دختر پسر حصه پسر که دو ثلث است و علم الهدی و ابن ادریس گفته اند که حکم بعکس
بنابر آنکه اولاد اولاد را اولاد آن شخص میتوان گفت و حق تعالی فرموده که

باولاد مذکر دو مثل دو دختر باید داد و دلیل بر آنکه اولاد اولاد اولاد اند آنست
که حضرت پیغمبر صلی الله علیه و آله فرموده که در باره امام حسن و امام حسین علیهما السلام
که هذان ولدای یعنی این هر دو ولد منند و حال آنکه ایشان ولد ولد اند و نیز فقها
و مفسران و غیرهم همیشه حکم اولاد را در باب میراث و نکاح و تحلیل نظر و امثال
آن از لفظ اولاد و ابناء و بنات و نظایر آن فهم کرده اند و لهذا میگویند که
دختر دختر بر جد حرام است بدلیل آنکه حق تعالی فرموده که حرمت علیکم امهاتکم
و بناتکم و نیز موده که بنات بناتکم و نیز در عرف خاص و عام اولاد آدم و اولاد
ابراهیم و اولاد هاشم و امثال آن میگویند و از اولاد بحذف وسایط قصد میکنند و دلیل
اکثر فقها آنست که اولاد اولاد حصه اولاد میگیرند چنانچه پسر دختر حصه دختر میگیرد
و دختر پسر حصه پسر بنابر آنکه بصحت رسیده که امام جعفر صادق ع فرموده که دختر ان
دختر قایم مقام دختر اند گاهی که میت را دختر نباشد و وارث غیر ایشان نباشد
و امام موسی کاظم ع فرموده که دختران پسر قایم مقام پسر اند گاهی که میت را پسر و
وارث غیر از ایشان نباشد و فقها از لفظ قایم مقام آن فهمیده اند که بجای ایشان
باشند و حصه ایشان بگیرند لیکن تفاوتی اما لفظ حدیث صریح نیست در این معنی
و این بحث محل اشکال است و جانب علم الهدی قویست و اما اولاد برادر و
اولاد خواهر و اولاد عم و خال و عمه و خاله آنها بالاتفاق حصه پدران یا مادران
خود میگیرند چنانچه اولاد عم حصه عم و اولاد عمه حصه عمه میگیرند اگرچه از عم دختر

مانده باشد و از عم پسر و برادر فکس و الجد و الجدة من کل جهة کالاخ والاخت من تلک
الجهة یعنی جد و جده از هر جهتی حکم برادر و خواهر دارد از آن جهت چنانچه جد
پدری حکم برادر پدری دارد و جده پدری حکم خواهر پدری و جد و جده مادری را
حکم برادر مادری و خواهر مادری است چه بصحت رسیده که امام جعفر صادق ع فرموده
که جد شریک برادر است و نصیب او مثل نصیب یکی از برادرانست خواه بسیار
و خواه کم و حسن صیقل رسید از امام ع حال مردی که از و پسر برادر و جدی مانده
امام ع فرمود که هر یک را نصف مال میرسد و مرویست که امام ع فرموده در باره
پسران خواهر و جد گاهی که ایشان وارث باشند ثلث از پسران خواهر است و باقی
از جد **فصل** فان کان هناک حمل عکس الارث یعزل نصیب ذکرین استظهارا فان
ولد میتا فلا میراث له وان کان حیا و یعلم ذلک بالاستهلال او الحرکة الکثیرة ورث
و برد الفضل من سهم شخص علی باقی الورثة اگر از وارثه یکی در شکم باشد نصیب دو مذکر
از برای او جدا باید کرد احتیاطا چه غالب آنست که حمل بیش از دو بچه نمی باشد و
تتمه مال را باقی ورثه بهم بخش کنند پس اگر حمل مرده از شکم بیفتد او را هیچ نصیب نیست
و حصه که برای او حفظ کرده بودند باقی ورثه میگیرند و اگر زنده متولد شود و دو
پسر باشد آن حصه را بالتمام میگیرند و اگر نه آنچه حصه او باشد و تتمه را باقی ورثه
میگیرند و حیات او یا بحرکت یا بفریاد زدن بسیار معلوم میشود چنانچه امام محمد
باقر علیه السلام فرموده اند فان کان فیهم خنثی و هو الذی له ما للرجال و ما للنساء و یعتبر

بوله

ببوله فان بال من احد فرجیه فالحکم له به وان بال منهما بایهما سبق فان
استویا فبایهما انقطع اخیرا فان استویا فهو المشکل امره یعطی نصف
ذکر و انثی یعنی اگر یکی از ورثه خنثی باشد و بول او از عورت مرد باشد و بس
حکم مرد دارد بر وجهی که هست در میراث و غیر آن و اگر از عورت زن باشد حکم زن
دارد مطلق و اگر از هر دو باشد آنچه از و بول آید از اول عورتی حکم آن معتبر است
و اگر بول از هر دو عورت باهم آید آنچه انتهای بول از و متاخر باشد آن را اعتبار باید
کرد و اگر انتهای هر دو باهم باشد آن را خنثی مشکل گویند و او را نصف حصه مرد و نصف
حصه زن باید داد و این را چند احتمال است یکی آنکه یکبار او را مذکر فرض کنیم و ببینیم
که حصه او چه میشود و یکبار دیگر مونث فرض کنیم و حصه او را بگیریم و نصف مجموع
هر دو حصه با و دهیم یا بایی طریق که بر تقدیر مذکر بودن او ببینیم که مال چند قسم میشود
و بر تقدیر مونث بودن چند عدد اول در عدد اقسام ثانی ضرب کنیم و دو در
حاصل ضرب کنیم حصه مذکری او از حاصل بگیریم و حصه مونثی او نیز بگیریم و نصف
مجموع خنثی را دهیم دوم آنکه مال را بدو نصف کنند و خنثی را از یک نصف حصه مذکر
دهند و از یک نصف حصه مونث سیوم آنکه او را امثال او مذکر را چهار حصه بدهند
و مونث را دو حصه و خنثی را سه حصه چنانچه اگر وارث یک پسر باشد و یک خنثی
بر تقدیر مال را بدوازده قسم کنند و پسر را هفت قسم دهند و خنثی را پنج قسم
و بخنثی بر تقدیر دوم نیز و بر تقدیر سیوم نیز مال را بهفت بخش کنیم چهار پسر را و سه

خنثی را و اگر وارث یک پسر باشد و یک دختر و یک خنثی بر تقدیر اول دوم خنثی را سیزده حصه
از چهل حصه و بر تقدیر سیوم او را سه حصه است از نه حصه زیرا که چهار حصه پسر راست
و سه خنثی را و دو دختر را و سه از نه کمتر است از سیزده حصه از چهل حصه و بسیاری از
فقهای ما در خنثی احتمالهای طولانی نموده اند اگر برابر باشند او را حکم زن میدهند و الا
حکم مرد و بعضی گفته اند که قرعه باید کرد اگر مذکر آید او را حکم مرد دهند و اگر مونث آید حکم
زن دهند و فتوی بر قول اول است و منقول است که حضرت امیر المومنین علیه الصلوه والسلام
فرموده که میراث خنثی باعتبار موضع بول است و اگر از هر دو موضع بول کند اعتبار بموضعی
باید کرد که اول بول از او آید و اگر هر دو بول یکجا کند او را نصف حصه مردی و نصف حصه زنی
میرسد و من لیس له ما للرجال و ما للنساء فالحکم فیه بالقرعه چنین شخص را اصلا عورت مرد و زنی
نباشد قرعه باید کرد و فضیل بن یسار این حکم را بطریق صحیح نقل کرده از امام جعفر صادق
و امام فرموده اند که در حال قرعه باید گفت اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغیب
والشهاده انت تحکم بین عبادک فیما کانوا فیه یختلفون بین لنا امر هذا المولود حتی یورث ما
فرضت له فی کتابک و فقها را اختلافست که آیا گفتن واجبست یا سنت و فتوی بر سنت
و ظاهر روایت آنست که مقصود قرعه حاکم شرع شود نه دیگری و کذا فی الحاق من کان
امه امه مشترکه بین الرجلین و قد وطئاها معا و تحیر هر گاه که مادر شخص کنیزی باشد مشترک میان
دو کس که هر دو وطی او کرده باشند اینجا نیز قرعه باید کرد بنام هر کدام که بر آید فرزند از وست
بنا بر احادیث ائمه علیهم السلام که فرموده اند که در هر امر مشکلی که حکم او اصلا ظاهر نباشد

قرعه باید کرد فان کان شخص له راسان او بدنان علی حقو واحد ترک حتی ینام و ینبه
احدهما برفق فان انتبها جمیعا ورث میراثا واحدا وان انتبه احدهما ورث
میراث اثنین اگر وارثی دو سر باشد یا دو بدن بر یک تهیگاه باید گذاشت که بخواب
رود و بعد از آن او را بیدار کرد باهستگی اگر هر دو سر با هم بیدار شوند او را میراث
یک وارث باید داد و اگر نه او را میراث دو وارث باید داد و فقهای ما را در این حکم
خلافی نیست و در روایات ائمه علیهم السلام باین مضمون وارد شده و ولد الملاعنه لا
یرثه ابوه و لا احد من جهته فان اعترف به و اکذب نفسه فهو یرث اباه و لا یرث اقارب
ابیه و فیه نظر و یرث امه و اقاربها و یرثونه و ولد الزنا لا یرث احدا من والدیه و لا یرثه
الا اولاده او احد زوجیه اگر زن شخصی را فرزندی حاصل شود و او گوید که فرزند از من
نیست شرعا مستحق حد است و تادیب و آن فرزند از وست مگر آنکه لعان کنند یعنی طریق که
پیش حاکم بحضور دو عادل چهار بار بگوید که اشهد بالله انی لمن الصادقین و بعد از آن بگوید
که لعنه الله علی ان کنت من الکاذبین پس زن مستحق حد میشود مگر آنکه زن نیز در حضور حاکم
و دو عادل چهار بار بگوید که اشهد بالله انه لمن الصادقین و بعد از آن بگوید که غضب الله علی
ان کان من الکاذبین بعد از این آن فرزند شرعا فرزند آن شخص نیست و هیچ یک از دیگری میراث
نمیبرند و همچنین خویشان آن شخص میراث از آن فرزند نمیبرد و او از ایشان میراث نمیبرد
و اگر آن شخص بعد از لعان گوید که دروغ گفتم و آن فرزند منست او میراث از فرزند نمیبرد و
فرزند از و میراث میبرد و از خویشان او میراث نمیبرد بقول اصح و ابو الصلاح گفته است

کردی حال از خویشان نیز میراث میبرد و این قول ضعیف چه اقرار پدر در حق دیگران اثری
ندارد و این فرزند از مادر و خویشان مادر میراث می برد و ایشان از و میراث می برند
بنابر آنکه نسب ایشان ثابتست و مانع از ارث نیست و فرزندی که از زنا حاصل
شود وارث مادر و پدر خود نمی شود و ایشان نیز وارث او نمیشوند و همچنین
حکم خویشان مادر و پدر نسبت باو زیرا که این نسب شرعا اعتبار ندارد و بصحت
رسیده که از امام جعفر صادق ع پرسیدند که هرگاه ولد الزنا بمیرد و از و مال بماند
وارث او کیست امام ع فرمود که وارث او امامست بلی اگر او را اولاد یا زوجه
باشد میراث او می برند و بعکس ولا توارث بین اللقیط والملتقط بسبب الالتقاط ولا
توارث بین المشکوک فیه و ابیه عند بعض الاصحاب و هو من قد وطی امه مع ابیه غیره
قالوا ینبغی للوالد ان ینفق علیه ویعزل له من المال قدر ما یتقوی به هرگاه کسی طفلی را
از سر راه برگیرد و او را محافظت نماید آن طفل را لقیط خوانند و آنکس را ملتقط و آن
برگرفتن را التقاط سبب ارث نمیشود چه اسباب سببی و نسبی همانست که مذکور شد
و التقاط داخل نبود و اگر در باره فرزند شخصی را شک باشد بسبب آنکه غیری با مادر
او نزدیکی کرده باشد چنانچه ولادت آن فرزند ممکن باشد از هر دو وطی شش ماه و از
هیچ یک متوقف نباشد زیاده از ده ماه بقول اصح که نهایت زمان حمل ده ماه است بعضی
از فقهای ما مثل شیخ ابو جعفر و صدوق و ابن براج گفته اند که میان آن فرزند و
پدر نفی میراث نیست بنابر آنکه نسب بثبوت شرعی نیافته و مر او وارثست

پدر را که در حیات باشد او را نفقه دهد و در حال موت وصیت کند به بعضی از مال خود
برای آنکه وجه معاش او باشد چه بصحت رسیده که مردی از انصار آمد بخدمت امام جعفر صادق ع
و گفت به بلیه عظمی گرفتار شده ام مرا کنیزی هست که او را وطی میکردم یکروزی با او صحبت
داشتم و غسل کردم و از خانه بیرون رفتم از آن بیم و فرج را فراموش کرده بودم که
با خود بردارم بخانه باز گشتم که فرج را بگیرم دیدم که غلام من بآن کنیز مشغولست پس از آن
تاریخ نگه داشتم چون نه ماه گذشت کنیز دختری آورد امام ع فرمود که [illegible]
بآن دختر نزدیکی مکن با او را نفروشی ولیکن نفقه ده او را از مال خود مادام که در حیات
باشی و وصیت کن که در حال وفات خود که او را از مال تو نفقه دهند و [illegible]
و این کنیز و اکثر منافی گفته اند که شرعا آن فرزند آن شوهر است و از یکدیگر میراث میبرند
بنابر آنکه حضرت رسول صلی الله علیه و آله وسلم فرموده اند که الولد للفراش وللعاهر
الحجر یعنی فرزند از صاحب فراشست و زانی را سنگیست که او را بدان سنگسار
کنند و فراش عبارتست از عقد و امکان وطی زوجی که ولد تواند بود که از آن شوهر
باشد بآنکه در سنی باشد که از و ولد حاصل تواند شد و از وطی تا ولادت کمتر از شش ماه
و بیش از ده ماه بقول اظهر و نه ماه بقول بعض و یک سال بقول ضعیف نباشد
پس حکم درین مبحث آن شوهر یا صاحب کنیز صاحب فراشست و ولد شرعا از و
خواهد بود بمقتضای حدیث نبوی و محمل آنست که این حکم در غایت اشکالست
والزوجة اذا کانت اکثر من واحدة یقسم علیهن الربع او الثمن بالسویة مطلقا الا ان

تحلفن فيكون بعضهن مقطوعا بهن وبعضهن مشتبهة الامور بان يكون فيهن مطلقة لا نعلم
بعينها سهام المقطوع بهن من اصل الفرض ويقسم الباقي بين المشتبهة الامور اگر میت را
زیاده از یک زن باشد فرض زن که ربعست اگر میت را ولد نباشد و ثمن اگر اورا
ولد باشد منقسم میشود میان ایشان بالسویه مگر انکه آن زنان مختلف احوال باشند
چنانچه بعضی یقین معلوم باشند که مطلقه نشده اند و در باقی یکی مطلقه باشد و معلوم
نباشد که کدام است پس انکه یقین مطلقه نیست حصه خود را از اصل فرض میبرد و
آنچه میماند قسمت باید کرد میان باقی زنان که مشتبه حالند بالسویه مثلا اگر کسی را
چهار زن باشد زینب و فاطمه و خدیجه و مریم و یکی را طلاق داد و خود وفات کرد
و بعد از ان مشتبه شد که آیا مطلقه خدیجه است یا مریم و یقین است که زینب و فاطمه
مطلقه نیستند پس هر یک از زینب و فاطمه ثلث ثمن یا ثلث ربع میبرند و ثلث
باقی را خدیجه و مریم بمناصفه بخش میکنند و بعضی از فقها گفته اند که قرعه باید کرد
میان خدیجه و مریم انکه مطلقه بیرون آید محروم میماند و دیگر ثلث باقی را میبرد و ام
الولد ينعتق في نصيب ولدها فان لم يخلف غيرها عتق منها نصيب الولد وسعت في
الباقي من قيمتها وان كان ثمنها دينا قومت على ولدها فان كان طفلا ترك حتى يبلغ
فيجبر على قضائه فان مات الولد قبل ذلك سعت لقضاء الدين وقد قيل انها تباع
في الحال ام ولد کسی که کنیز خود نزدیکی کند و ازو فرزندی حاصل شود آن کنیز را
ام ولد آن شخص گویند و مادام که فرزند در حیات باشد بیع ام ولد جایز نیست

واگر فرزند پیش از پدر بمیرد بیع ام ولد جایز است و اگر پیشتر پدر بمیرد آنچه حصه فرزند است
از ام ولد آزاد میشود و اگر حصه فرزند از کل ترکه زیاده از تمام قیمت ام ولد باشد
تمام او آزاد میشود و فرزند را لازم است حصه بقیه از قیمت ام الولد بایشان بدهند
و اگر زیاده نباشد یا انکه ترکه منحصر در ام ولد باشد آنچه بسبب فرزند است از ام ولد آزاد
میشود و آن ام ولد را باید امر کرد که کار کنند و تتمه قیمت خود را بباقی ورثه از مزد
عمل خود بدهد و اگر ترکه منحصر در ام ولد باشد بهای او دین باشد چنانچه مولای بهای
ام ولد را نداده باشد و وفات کند آن فرزند بهای او را بصاحب او دهد و ام ولد آزاد
میشود بالتمام و اگر آن فرزند طفل باشد بگذارند تا بالغ شود بعد از ان او را اجبار
کنند تا بهای مادر را بصاحب دهد و اگر پیش از ین بمیرد ام ولد را بفروشند برای قضای
دین که بهای اوست و این قول شیخ ابو جعفر طوسیست بنابر روایتی که وارد شده که
از امام جعفر صادق ع پرسیدند که حکم مردی کنیزی بخرد و ازو فرزندی حاصل کند پس آن
مرد بمیرد امام ع فرمود که خواهد بفروشند و خواهد نفروشند و اگر مولی بمیرد و دین در ذمه
او باشد قیمت ام ولد را از بهر او بستانند و اگر پسر طفل باشد صبر باید کرد تا بالغ شود بعد از ان
او را اجبار کنند بر دادن قیمت مادر و اگر پیش بمیرد ام ولد را بفروشند اما این روایت
بصحت نپیوسته بنابرین اکثر متاخرین از ین قول برگشته اند و گفته اند که هرگاه ترکه منحصر باشد
در ام ولد و مولی بهای او نداده باشد او را باید فروخت و بهای او را که دین است از ذمه
مولی ادا باید کرد و این قول اصح است زیرا که بصحت رسیده که امیر المؤمنین علیه الصلوة والسلام

وخواهد

فرموده اند که هر مردی که کنیزی بخرد و از او ولدی حاصل کند و بهای او نداده باشد و مالی از او
نمانده باشد که بهای او را از آن مال توان داد کنیز را باید فروخت و بهای او را ادا
کرد و در غیر این موضع نتوان فروخت و یستحب تخصیص الابن الاکبر بسیف ابیه و
خاتمه من المال او یحتسب المذکورات علیه من نصیبه بالقیمة و هو الاحوط یعنی سنت است
که شمشیر میت را و مصحف او و انگشتری و جامه‌های که او پوشیده باشد به پسر بزرگتر
او بدهند و باحتیاط نزدیکتر آنست که اینها را به پسر بزرگتر او دهند و از جمله حصه
او دارند نه که او را اینها زیادتی باشد بر برادران دیگر و این قول سید مرتضی است و علامه
در مختلف تقویت کرده بنا بر آنکه ظاهر قرآن مجید و احادیث دلالت میکنند بر آنکه
اولاد ذکور در قدر میراث برابر باشند و نیز روایات از ائمه علیهم السلام وارد شده
که این اجناس را به پسر بزرگتر باید داد پس جمع میان ظاهر قرآن و روایات باین
کرده اند که این اجناس را باو دهند و قیمت اینها را داخل حصه او سازند و اکثر
فقهای ما گفته اند که این اجناس را واجبست که باو دهند و داخل حصه او نسازند
چه بتحقیق رسیده که امام جعفر صادق ع فرموده که هرگاه که مردی بمیرد پس بزرگتر پسر راست
شمشیر او و مصحف او و انگشتری او و دیگر از ائمه علیهم السلام منقولست که هرگاه که از میت
شمشیر و سلاح بماند از پسر اوست و اگر او را چند پسر باشد از پسر بزرگتر او و مرویست
که امام جعفر صادق ع فرموده که چون کسی بمیرد پسر او راست شمشیر او و رخت او و جامه‌های
بدن او و امثال این روایات بسیار وارد شده و اگر بتحقیق رسیده و اگر

ترکه منحصر باشد در این اجناس در آن حال همه در حصه او این اجناس میکنند تا لازم نیاید
که باقی ورثه از ترکه مورث محروم مانند و تجویز محروم ماندن بعضی از ورثه با آنکه یکی
از موانع مذکوره داشته باشد خلاف آیات و احادیث و اجماعست و اگر حصه
پسر بزرگتر از قیمت این اجناس باشد در تخصیص او باین اجناس اشکالست چه ظاهر
روایات تقاضای اختصاص میکند و از این جهت که خلاف اصل و ظاهر قرآنست
و اگر پسر بزرگ متعدد باشد در این اختصاص اشکالست و اگر متنافی قابلند با اختصاص
و اگر این اجناس متعدد باشد او را یک انگشتری و یک شمشیر و یک مصحف باید داده
ورثه در تعیین او اختیار دارند و ثیاب بدن را تمام باو باید داد زیرا که ثیاب در
احادیث بلفظ جمع واقع شده و باقی اجناس بلفظ مفرد و کذا یستحب للاب اطعام
الجد و الجدة من قبل الاب بسدس الترکة اذا کان سهمه الاکثر یعنی اگر از سدس ترکه
بیشتر بگیرد سنت است که او را که جد پدری و جده پدری را سدس ترکه بدهد و این را در عرف
فقها طعمه و اطعام میگویند و تخصیص این حکم به پدر فایده ندارد بلکه اگر مادر نیز زیاده
از سدس بگیرد او را سنت است که جد مادری را سدس ترکه بدهد و تفصیل این
سخن آنست که جد بمذهب اصح جد و جده با وجود اولاد یا اولاد اولاد یا ابوین وارث
نمیشوند و هر یک از ابوین که از اصل ترکه زیاده از سدس بگیرد سنت است که جد
یا جده را که از قبل او باشد سدس ترکه بدهد پس اگر وارث ابوین باشند و بس یعنی
اولاد و زوج و زوجه نباشند و جد و جده پدری و جد و جده مادری همه باشند

پس اگر برادران نباشند میت را مادر ثلث مال میگیرد و پدر دو ثلث و مادر سدس میدهد
جد و جده مادری را و پدر نیز سدس میدهد بجد و جده پدری را و اگر جد تنها یا جده
تنها باشد همین حکم بجای خود است و اگر برادران باشند مادر را از همه ترکه سدس است
و پدر را پنج سدس و مادر را اطعام جد و جده مادری نباید کرد و پدر را اطعام جد و
جده پدری سنت است و اگر میت زن باشد و وارث او ابوین و زوج باشند و اولاد
اصلا نباشند و برادران نباشند و جدات و جدود باشند مادر را ثلث مالست
و شوهر را النصف و پدر را سدس و مادر را اطعام جد و جده مادری باید کرد و پدر را
نباید کرد چه او زیاده از سدس نگرفته و دلیل این سخن آنکه بصحت رسیده که از امام
جعفر صادق علیه السلام کسی پرسیده که دختر من مرده و مادر من زنده است امام عم فرمود
که او را سدس بده و نیز مرویست که امام محمد باقر عم فرموده که حضرت پیغمبر صلی الله علیه وآله
اطعام کرده است جد را بسدس مال و حق تعالی از برای او فریضه تعیین نکرده لیکن حضرت
رسول از برای جد سدس مال تعیین کرده و حق تعالی در نص کلام مجید حصه او را تعیین نموده
و هیچ میان جد و جده درین مسئله هیچکس فرق نکرده پس جده را نیز همین حکم باشد و بعض
از فقها این اطعام را واجب دانسته اند چنانکه گذشت ولا یقسم المفقود علی الورثة حتی
یعلم موته او تمضی مدة لا یعیش مثله عند بعض الاصحاب هر گاه که بعضی از ورثه غایب
باشند و اصلا موت و حیات او معلوم نباشد آنکه حصه اوست حالا قسمت نمیکنیم
میان وارثان او بلکه صبر باید کرد تا تعیین شود یا آنقدر زمان بگذرد که ظن غالب شود

که او زنده نمانده درین حال مال او را بر جماعتی که وارث او تواند بود درین وقت قسمت کنیم و مجمل
هر که غایب شود و خبر حیات و موت او معلوم نباشد این حال دارد و این مذهب شیخ
ابو جعفر و ابن ادریس و بسیاری از فقهای ماست بنا بر آنکه اصل در غایب آنست
که زنده باشد و مال از او باشد بحکم استصحاب حال پس مادام که معین شود موت او مال او را
بدیگران نتوان داد و نیز موافق این حکم روایتی هست که از امام جعفر رسیده که شخص غایب
شده و حق او در ذمه دیگری هر چند که صاحب حق را طلب میکند او را نمی یابد و نمیداند
که زنده است یا نه و وارث او را نیز نمی یابد امام عم فرمود که باز طلب باید کرد پس ظاهر
شد که تا طلب را فایده و یا احتمال فایده هست طلب باید کرد و تا موت تعین شود یا
ظن غالب باو نشود در طلب احتمال فایده هست پس قسمت ترکه او نباید کرد و یطلب
اربع سنین ولا یوجد له خبر و قول دیگر آنست که چهار سال خبر او باید گرفت اگر حیات او
ظاهر شد پس صبر باید کرد و اگر اصلا خبر او ظاهر نشود بعد از چهار سال مال او را قسمت
باید کرد بر ورثه او و این قول صدوق و سید مرتضی و شیخ مفید و این چند فقیه گفته اند که ما
ده سال صبر باید کرد و بعد از آن اگر خبر ظاهر نشود مال او را ورثه او بخش میکنند بنا بر آنکه
بصحت رسیده که علی بن مهزیار گفته که سوال کردم از ابی جعفر عم که زنی را خانه بود و او را
پسری و دختری بود پس پسر غایب شد و زن مرد و دختر دعوی کرد که مادر در خانه را باو داده
بوده و چند حصه از آن خانه فروخت و یک حصه از آن خانه در جوار یکی از اصحاب است
و از خریدن آن کراهت دارد بواسطه آنکه پسر غایبست و خبر از او ظاهر نیست امام

۴

استصحاب حال

پرسید که چند گاه است که غایب شده گفتم بسیار سال است امام عم فرمود که تا ده
سال انتظار او بکشید بعد از آن اگر خواهد بخورد آن حصه را گفتم که بعد از ده سال
خوردن آن حصه حلال میشود امام عم فرمود که بلی پس این روایت که اصح روایات
در آنست کرده سال صبر باید کرد

واذا مات جماعة فی حالة واحدة و
کان تقدیم موتهم وتاخیرهم معلوما لم یتوارثوا فان لم یکن معلوما کالغرقی والمهدوم
علیهم ومن فی حکمهم وکان التوارث ممکنا یتوارثوا بان یفرض موت کل واحد قبل
الباقین ویقسم ترکته الاحیاء والاموات معه فما نصیب الحی یعطی وما نصیب المیت
معه یقسم علی ورثته الاحیاء دون الاموات الی ان یصیر ترکات جمیعهم منقولة الی
الاحیاء، هرگاه که جماعتی که وارث یکدیگر توانند بود چنان میرند که بسیار فاصله
میان مردن ایشان نشود اگر معلوم باشد که اول که مرده و آخر که از اول میراث خواهد
برد و اول از آخر میراث نخواهد برد و این ظاهر است چه مرده از زنده میراث نمیبرد
و اگر معلوم نباشد که اول کدام مرده و آخر کدام مرده چنین جماعتی که باهم غرق شوند
یا خانه بر ایشان منهدم شود همه از یکدیگر میراث میبرند بنا بر این طریق که موت
یکی را اول فرض کنیم که او مرده است و دیگری زنده آنچه از مال حصه آن زنده میشود
میدهند او را و از او منتقل میشود بوارثان زنده باز فرض باید کرد که آنکه اول
مرده فرض کرده بودیم زنده است و آنکه زنده فرض کرده بودیم مرده است باز
مال موجود او را بغیر آنچه در حال حیات داشته آنچه در بین میراث باو رسیده

میان قسمت کنیم و یکی از ورثه آنست که او را زنده فرض کرده‌ایم و آنچه حصه او
میشود منتقل بوارثان زنده خواهد شد مثلا فرض کنیم که پدری و پسری باهم غرق
شوند و پدر در این پسری باشد فرض کردیم که پدر مرده است و پسر زنده است
پس نصف مال او را پسر زنده میبرد و نصف دیگر از پسر غرق شده و از او منتقل
میشود به پسر و دختر باز فرض میکنیم که پسر اول مرده پس سدس مال او که در حال حیات
داشته از پدر خواهد بود و از او منتقل میشود به پسری که غرق شده و پنج سدس دیگر
از پسر او و دختر او خواهد بود و بر این قیاس و فقهای ما را بر اصل این توارث اجماع است
و عبدالله بن مسعود بر مانع قایل شده و بصحت رسیده که از امام جعفر عم پرسیدند که
هرگاه قومی غرق شوند در کشتی یا خانه بر ایشان فرود آید و ندانیم که کدام پیش مرده
امام عم فرمود که بعضی از بعضی میراث میبرند و در کتاب امیرالمؤمنین علیه الصلوة والسلام
چنین است و نیز بصحت رسیده که امام جعفر صادق عم فرموده که چون خانه بر زن و شوهری
فرود آید اول زن را میراث باید داد از مال شوهر بعد از آن مرد را میراث از مال زن
باید داد و نیز بصحت رسیده که امیرالمؤمنین علیه السلام در باره زنی که خانه بر ایشان منهدم
گردد و هر دو را کشته و معلوم نبوده که اول کدام مرده حکم فرموده اند که هر یک از زن و
شوهر وارث دیگری میشوند و امثال این روایات بسیار است و از روایت دوم
فهم میشود که آنکه در میراث ضعیف او را مقدم باید داشت چه اول زن را مستحق میراث
اعتبار کرد بعد از آن شوهر را و خلافست فقها را که این تقدیم واجب یا مندوب

و آیا بنا بر فایده‌ایست یا محض تعبدیست و اقوی آنست که مندوب و محض تعبدیست
چه از روایت وجوب فهم نمیشود بلکه همین فهم میشود که تقدیم اضعف اولیست و
مندوب نیز اولیست و التوارث حماً و رثه البعض من بعض علی ما ذهب الیه بعض
المتقدمین قریب من الاستحالة لامتناع انقطاعه و تقدیم الاضعف علی ما ذکره بعضهم
غیر مؤثر فی تفاوت الحصص اصلا فظهر از این مفهوم شد که در غرق و هدم هر یک
میراث میبرند از مال موجود دیگری نه از آنچه بارث از دیگری گرفته و بعضی قدما مثل
شیخ مفید و سلار گفته‌اند که هر یک از ایشان از دیگری میراث میبرد مطلقا خواه
از مال موجودی که در حال حیات داشته و خواه از مالی که بسبب که از وارث باو
رسیده و این قول ضعیف است چه میراث بردن هر یک بر وجه کمال مبتنیست بر محال
زیرا که لازم میشود که این توارث را الی غیر النهایه اعتبار کرد و این محالست مثلا
هرگاه که پدری و پسری با هم غرق شوند و پدر را دختری و پسر پدر را ابیری پس بنا بر قول
اول پدر سدس مال پسر میگیرد آن مالی که در حال حیات داشته نه آنچه از پدر باو
منتقل میشود و آن سدسی که از پدر بدختر منتقل میشود و پسر نیز دو ثلث از مال موجود
پدر در حال حیات میگیرد و از وی به برادران منتقل میشود و ثلث دیگر را دختر میبرد
و بنا بر قول دوم پدر سدس تمام ترکه پسر میبرد حتی آنچه از پدر باو منتقل میشود که آن
دو ثلث مال اوست و پسر نیز دو ثلث از تمام ترکه پدر میبرد حتی از آن سدسی که باو منتقل
به پدر شده و ظاهر است بر عقل سلیم که تعیین حصه هر یک درین صورت و بر هم دیت

که امیر المؤمنین علیه السلام در باره قومی که با هم غرق شوند میراث از یکدیگر برند فرموده اند
که یرث هولاء من هولاء و لا یرث هولاء مما ورث هولاء شیئا و لا یورث هولاء
مما ورث هولاء یعنی میراث میبرند بعض از بعض و نیز بعض دوم از بعض اول میراث
میبرند و میراث نمیبرند بعض اول از مال بعض دوم که از بعض اول بارث گرفته اند
و همچنین بعض دوم میراث نمیبرند از بعض اول از آن مال که از بعض دوم بارث گرفته
اند و نیز بصحت رسیده که امام جعفر صادق ع در باره دو برادر که یکی را صد هزار درهم
باشد و دیگری را هیچ نباشد و در کشتی غرق شوند و معلوم نباشد که اول کدام مرده فرموده اند
که مال از ورثه آن برادریست که او را مال نبوده و وارثان آن برادر که او را مال بوده
هیچ نمیبرد و این صریحست در غرض ما و دفع قول شیخ مفید میکند چه بنا بر قول او برادر
مالدار حصه از برادر دیگر از آنچه باو منتقل شده میبرد و از برادر مالدار انتقال
مییافت بوارث زنده او و این خلاف صریح روایتست و دلیل شیخ مفید آنست
که در روایات وارد شده که درین میراث اضعف را مقدم می باید داشت چنانچه
گذشت و اگر هر یک از مال موجود دیگری میراث میبرند تقدیم اضعف را فایده نبودی
و مصنف اشارت بجواب این کرده و گفته و تقدیم الاضعف علی ما ذکره بعضهم غیر
مؤثر فی تفاوت الحصص اصلا یعنی تقدیم اضعف بسبب تفاوت در حصه
میراث نمیشود بنا بر آنکه این تقدیم واجب نیست بلکه مندوبست یا آنکه بنا بر
تعبدیست و حکمت آن بر ما ظاهر نیست فان کان فیهم من لا ترکة له یعطی ولا یوخذ منه

اما اذا كان بعضهم يرث البعض الآخر لا يرثه تسقط هذه العبرة ويتم تركة كل واحد على ورثته
الاحياء وقال قوم بل يورث من الطرف الممكن والاول اقرب ويمكن ان يستدل عليه بالاجماع

وغيره اگر بعضی از جماعتی که باهم غرق شده اند یا هدم برایشان واقع شده اصلا ترکه
نداشته باشند میراث می برد و هیچ یک از آن جماعت از او میراث نمی برند چه او را مال موجود
در حال حیات نبوده و روایت که گذشته نیز صریحست درین مطلوب بلکه اگر از جماعت
با دیگری از او وارث زنده او اسقاط می یابد اما اگر جماعتی باهم غرق شوند که بعضی
وارث بعضی شوند و بعضی دوم وارث بعضی اول نباشند مثلا زید برادر عمرو است و غیر
از او وارثی ندارد و عمرو را اولاد هست پس زید و عمرو هر دو باهم غرق شوند اصح آنست
که درین حال زید و عمرو وارث یکدیگر نشوند بلکه مال هر یک از وارث زنده اوست و
بعضی گفته اند که عمرو وارث میشود چه زید را اقرب از وست اما زید وارث عمرو
نمیشود چه عمرو اولاد دارد قول اول اقویست چه این توارث بر خلاف اصل زیرا که
اصل در میراث آنست که حیات وارث بعد از موت مورث متیقن باشد و درین ماده این
یقین نیست و نص و اجماع دلالت بر مثل این ارث نکرده پس حکم باو نتوان کرد و ازینجا
ظاهر میشود که اگر جماعتی که وارث یکدیگر باشند بغیر غرق و هدم هلاک شوند و تقدم موت
هیچ یک معلوم نباشد چنانکه در حرب کشته شوند یا بطاعون یا امثال آن بمیرند هیچ یک
وارث دیگری نباشند چه درین ماده نیز نص واقع نشده و ابن حمزه و ابو الصلاح و شیخ
ابو جعفر در کتاب نهایه گفته اند که درین ماده نیز توارث هست زیرا که سبب این

توارث اشتباه است در آنکه آیا اول کدام فوت شده اند و این اشتباه درین مواد
نیز هست و منع نیز رد این بحث رفته جواب گوییم که حکم بتوارث در هدم و غرق بنابر
احادیث و نصوص است و این حکم در غیر هدم و غرق جاری ساختن قیاس میشود
و قیاس حجتی در مذهب ما حجت نیست چه این که اشتباه علت حکم باشد معلوم نیست

الاول من القسم الاول فی احکام الوصایا والاقرارات المتعلقة بالفرایض وفیه
بابان الباب الاول فی الوصایا الوصیة واجبة علی کل مسلم وهی مقدمة علی المیراث و
لیس للموصی ان یتصرف فی اکثر من ثلث ماله فان تصرف فی اکثر من ثلث ماله فالثلث ماض
والزاید موقوف علی اجازة الورثة بعد موته ولیس لهم الرجوع عنها این مباحث متعلق است
باحکام وصیت و اقراری که متعلق باشد بمیراث یعنی بسبب آنها از ترکه چیزی نقصان یابد و وصیت
بر هر مسلمانی نه مطلق بلکه گاهی که بر ذمه او چیزی از حقوق ناس یا حق الله باشد و اثر آن بعد از
موت تدارک توان کرد و چیزی در خود علامت موت بیابد که او را تاخیر وصیت جایز
نیست و وصیت بر میراث مقدم است بنابر نص قرآن مجید و اجماع امت و بنا
بر حدیث که حصر آن دشوار است و وصیت در ثلث مال جاریست خواه ورثه راضی
باشند خواه نه و در زیاده از ثلث موقوفست بر اجازه ورثه که اگر بعد از موت موصی
ورثه اجازه دهند در زیاده از ثلث ایشان را دیگر رجوع از اجازه خود نمیرسد و
اگر در حال حیات موصی اجازه دهند شیخ مفید و سلار و ابن ادریس گفته اند که رجوع
نمیرسد و علامه در مختلف ایشان کرده زیرا که حق تعالی در میراث فرموده که من بعد

وصیة یوصی بها او دین یعنی میراث بعد از وصیت و بعد دین است و ظاهر آیه آنست
که مطلق وصیت مقدم بر میراث پس وصیت در زیاده از ثلث کاهی که ورثه قبل از
وفات اجازه دهند آن نیز مقدم بر میراث باشد پس ورثه بعلت ارث در و
تصرف نتوانند کرد چه رجوع ایشان بسبب ارث ایشان میشود در زاید بر ثلث
و نیز دو وصیت در زاید بر ثلث حق ورثه است و چون اجازه دادند آن حق
فانی و ساقط شد باز عود کردن آن بر خلاف اصلست و دلیلی بران نیست و
نیز مال حق موصی است اگر نیز دو اینجا موصی وصیت کرده و وارث اجازه داد
پس قرار بر دیگری میگردد بی مانع و نیز بصحت رسیده که پرسیدند از امام جعفر صادق ع
که مردی وصیت کرده و ورثه حاضر بوده اند و اجازه داده اند چون آن مرد مرده بعضی
وصیت کرده اند از اجازه خود برگشته اند آیا ایشان را میرسد یا نه امام ع فرمود
که ایشان را نمیرسد آن وصیت بر ایشان لازم شده چون متوجه شده اند بآن در حال
حیات مورث و مثل این احادیث دیگر واقع شده و شیخ مفید بر دعوی خود
دلیل گفته که ورثه را در حال حیات موصی رد وصیت نمیرسد پس اجازه ایشان
اعتبار نخواهد داشت و این ضعیفست چه قیاس اجازه بر رد صحیح نیست خصوصا
که حدیث صحیح در اجازه وارد شده و نیز فقهارا خلافست در آنکه موصی را اصلا
وارث نباشد جز حاکم شرع آیا وصیت او بهمان در ثلث جاریست و در ما
زاید بر ثلث اجازه امام شرطست یا نه صدوق و شیخ در تهذیب و ابن جنید شرط

ندانسته

نکرده اند بنا بر آنکه از امام جعفر صادق ع پرسیدند که مردی که او را وارث و خویش نبود
اصلا نباشد حال مال او چیست فرموده که وصیت کند برای هر که خواهد از مسلمانان ن
و مساکین و ابناء السبیل و نیز ظاهر قرآن که من بعد وصیة یوصی بها او دین موافق
این قولست و دیگران شرط کرده اند بنا بر آنکه در ثلث وصیت باجماع جاریست و
در زاید بران معلوم نیست و حدیث مذکور بصحت نرسیده و نیز امام وارث من لا وارث
له است و در لزوم وصیت در زاید بر ثلث بال اجازه وارث شرطست و این قول
اجماعیست یعنی اذن امام در مبحث ما شرط باشد و هو المطلوب و نیز پیغمبر صلی الله علیه و آله و سلم
که المریض محجور علیه الا فی ثلث ماله یعنی مریض ممنوع است از آنکه در مال خود تصرف کند
الا در ثلث مال خود و نیز ظاهر در غرض ماست چه مریض را مطلق فرموده خواه او را
وارث باشد و خواه نباشد و لا یجوز ان یوصی الی المخالف له فی الاعتقاد الا اذا
کان ذا رحم فیجوز علی کراهیة یعنی مسلمانان را نشاید که وصیت کنند بمال خود برای
کسی که در اعتقاد مخالف او باشد که آن کافر باشد و وصیت برای کافر جایز نیست
مگر کافری که خویش موصی باشد که درین حال جایز نیست اما مکروه است و درین مسئله
خلافست فقهارا شیخ ابوجعفر در کتاب مبسوط ندانسته وصیت برای کافری که
او را با موصی خویشی نباشد و در کتاب خلاف وصیت برای اهل ذمت جایز داشته
خواه خویش باشد و خواه نه و برای کافر حربی اصلا جایز ندانسته و شیخ مفید وصیت
برای کافر جایز داشته مطلق و تفرقه نکرده میان کافر حربی و ذمی و میان خویش و بیگانه

جازم

مگر آنکه صدقه باشد که ذمی خویشاوندی شرط دانسته و صدقه بکافر بیگانه جایز
نداشته و ابو الصلاح نیز همچنین گفته الا آنکه در صدقه برای کافر خویشاوند شرط کرده
که صدقه مندوبه باشد چه صدقه واجبه بکافر نتوان داد و ظاهر آنکه مراد شیخ مفید
نیز همین باشد مگر که صدقه واجب از سهم مؤلفة القلوب باشد که آن بکافر میتوان داد
و ابن ادریس نیز وصیت برای کافر صحیح دانسته مطلقا از برای آنکه احسان و
عطیه ایست بعد از موت و نیت قربت در و شرط نیست و علامه در مختلف
وصیت برای کافر ذمی صحیح دانسته خواه خویش باشد و خواه نه و برای حربی صحیح
ندانسته اول بنابر آنکه وصیت عطیه ایست و در حال حیات بکافر میتوان داد
پس بعد از وفات نیز توان چه هیچ فرقی ظاهر نیست و دوم بنابر آنکه ملک کافر
حربی رو لازم نیست چه هر که مال او دزدید و برستاند از مال تعلق باو میگردد و واجب
که باز پس دهد پس اگر وصیت لازم بودی واجب بودی در وارث را که باو دهد و
حال آنکه دفع مال بکافر حربی جایز نیست و این فقیر را بخاطر میرسد که قول ابن ادریس
اصحست چه وصیت بکافر حربی چون نیت قربت در و شرط نیست جایز
بود بنابر عموم قول حضرت رسالت صلی الله علیه و آله که المسلمون عند شروطهم و الناس
مسلطون علی اموالهم یعنی مسلمانان را لازم است که بشرط خود عمل کنند و مردمان
بر مال خود مسلطند بهر تصرف که کنند منع ایشان نتوان و نیز روایت کرده محمد بن
مسلم که یکی از ائمه علیهم السلام در باره مردی که وصیت کرده که مال او را در راه خدا

صرف کنند فرموده اند که بدهید بآنکس که وصیت برای او کرده اگر چه کافر باشد
بتحقیق که حق تعالی فرموده که فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه علی الذین یبدلونه یعنی هر که
تبدیل و تغیر وصیت کند بعد از آنکه شنیده باشد پس بتحقیق که گناه همین بر آنکس است
که تبدیل کرده و چون درین روایت کافر مطلق واقع شده معلوم میشود که وصیت
برای هر کافری صحیحست و آنکه مال حربی را غصب میتوانند کرد منافاتی ندارد که وصیت
برای او صحیح باشد و آن مال وصیت بملک او در آید غایتش که وارث بلکه اجنبی نیز
تواند که ازان کافر باز ستانند و جمعی که وصیت بکافر اصلا جایز نداشته دلیلشان آنست
که وصیت بکافر دوستیست با او و حق تعالی از دوستی با کافر نهی کرده پس وصیت
باطل باشد جواب گوییم که شاید وصیت نه محض دوستی باشد بلکه کافر احسانی کرده
باشد و خواهد که عوض باو بکند تا ممنون او نباشد و نیز هر مودتی با او حرام نیست
و هر نهی در عقود و معاملات دلیل فساد آن عقد نمیشود بلکه نهی چیزی در عبادات
دال بر فساد است چنانچه در علم اصول قرار یافته و الموصی به ان کان شیئا
معینا او سهام المال یعزل منه و یقسم الباقی علی الورثة فان کان بمثل نصیب
بعض الورثة یضاف الی سهام جمیع الورثة و یقسم بعض الی جمع المبلغ فان کان
مع زیادة او نقصان علیستخرج بالحساب اگر مالی که باو وصیت کرده چیز
معین باشد مثل باغ یا بنده یا گویی ما حصه معین باشد از کل مال مثل نصف مال
یا ربع آن یا آنها از ترکه اخراج باید کرد و باقی را بر ورثه قسمت باید کرد و اگر

مثلا آن نصیب وارثی باشد چنانچه شخصی را سه پسر و دو دختر باشد و دو وارث دیگر چنانکه
و وصیت کرد که زید را مثل نصیب پسری بدهید پس حساب الکاریم که او را
چهار پسر و دو دختر است و مال بر این فرض بخش کنیم زید را دو تسع رسد و اگر گوید که زید
را مثل نصیب دختری بدهید حساب الکاریم که سه پسر و دو دختر اند و زید را تسع دهند و
اگر بنا بر این فرض حصه موصی له زیاده از ثلث شود و ورثه اجازه ندهند او را ثلث
بیش نرسد مثل نصیب پسر بدهید و او را پسر و دو دختر است پس وصیت اقتضا
کرده که زید را دو خمس مال باید داد و آن از ثلث زیاده است و اگر وصیت زیاده
از حصه وارثیت یا کمتر از آن از روی حساب استخراج آن باید کرد چنانچه بعد
از این منفصل بیاید الثانی فی الاقرارات و هو علی ضربین اقرار بدین و اقرار
بوارث الاول و هو الاقرار بالدین فاذا اقر بعض الورثة بدین علی مورثهم قبل قولهم
فی نصیبهم ما یخصهم من الدین فان کان فیهم رجلان مامونان یقبل شهادتهما فی الباقی و یوخذ
من حصص سایر الورثة بعد احلاف صاحبه کما هو الرسم المشروع و اقرار جمیع الورثة
کاقرار المورث سواء کان اقرار بدینی باشد و اقرار بوارث می باشد که آن مسئله الجنیه
اقرار بنسب و اقرار بغیر از این دو می باشد مثل اقرار بزنا و شرب خمر و اقرار بنقل
و زوجیت و امثال آن اما آنچه در مباحث میراث محتاج الیه است اقرار بدین
و اقرار بوارث اما اقرار بدین پس اگر بعضی از ورثه اقرار کنند که دینی بر ذمه
ابی شانست و صاحب شرع ما بحثه شرعیه نباشد اقرار آن وارث در الجمله

نصیب اوست و به نسبت او آنکه معتبر است و در حق باقی ورثه معتبر و موثر نیست و
ملاحظه باید کرد که اگر تمام دین از کل ورثه ادا میشد از نصیب وارث مقر چه قدر بکم
میشد آن وارث مقر را همان قدر باید بطالب دین داد مثلا وارث دو پسر و دو دختر است
پس هر پسری دو خمس ترکه می گیرد و دو دختر یک خمس و اگر پسری مقر شود به پسر او را دو خمس
آن دین باشد و اگر دختر مقر شود او را خمس دین باید داد دلیل این مطلب آنکه حضرت
پیغمبر صلی الله علیه و آله فرموده اند که اقرار العقلاء علی انفسهم جایز یعنی اقرار عاقلان بر
نفس خودشان جاری و نافذ است پس این اقرار نیز در حق آن وارث جاری خواهد
بود و نیز بطریق قوی وارد شده که اسحق بن عمار پرسید از امام جعفر صادق علیه السلام
که مردی مرده و بعضی از ورثه او اقرار کرده اند بدینی که در ذمه او مانده امام عم فرموده آنکه
که لازم است آن دین آن وارث در حصه خودش و نیز اجماع بر این مسئله واقع شده است
و اگر آن وارث مقر عادل باشد گواهی او ثابت در حق باقی ورثه نافذ است اما صاحب
دین را سوگند باید خورد که این دین از ذمه مورث ساقط نشده چنانچه رسم شرع است
در دعوی دین بر میت و هرگاه که تمام ورثه بدین مقر شوند حکم آن خواهد داشت
که مورث خود مقر شده باشد چه در این حال منازعی نیست الثانی و هو الاقرار
بالوارث و لا یقبل منه ما یوجب نسبا الا اذا لم یکن المقر به مشهورا بخلاف ذلک
النسب فصل فان اقر انسان بذی نسب او سبب و لم یکن له وارث و صدقه
المقر به توارثا فان کان له وارث غیره لجحده او نازعه لا یقبل اقراره الا مع اداء اعراف

و منازعی نیست

الوارث الا اذا کان المقر به ولدا صغیرا لم ینازع فانه یقبل علی کل حال الکن او زوجه
لا ینازع فیها فانه یقبل ان صدقته اگر اقرار واقع شود لوارث مثل آنکه یکی از پسران
گوید که زید هم پسر پدر ماست این اقرار مقبول است اگر زید به نسب دیگر مشهور
نباشد یا بر فراش دیگری متولد نشده باشد و اگر مشهور شده که زید پسر احمد است
یا بر فراش او بعد متولد شده باشد این اقرار را اعتبار نیست و همچنین اگر مقر به قبول
اقرار نکند و بالغ و عاقل باشد بعض نسب او ثابت نمی شود و از میراث نصیب نمیگیرد
و اگر اقرار کند شخص بصاحب پسر یا پسر نسبت بخود و این مقر را وارث نباشد و آن مقر به
قبول آن اقرار کند این هر دو از یکدیگر میراث می برند مثل آنکه زید اقرار کند که احمد
پسر منست و احمد قبول کرد که زید پدر اوست زید و احمد از یکدیگر میراث می برند و
همچنین اگر وارث اقرار کند لوارث دیگر این اقرار در حق این وارث و در حصه او معتبرست
و در حق باقی ورثه معتبر نیست و همچنین که اگر مورث مقر شود لوارث دیگر اقرار او نیز
در میراث مقبول نباشد و آن مقر به اصلا از میراث حصه نمی برد خواه این مقر به مانع
میراث وارث حال شود مثل آنکه زید اقرار کرد که احمد برادر منست و وارث
زید قطع نظر از اقرار عم زیدست پس بنا بر صحت اقرار احمد مانع آن عم میشود یا آنکه
مانع نشود بلکه شریک باشند چنانکه زید اقرار کند که احمد نیز عم منست مثل آن عم
که داشته و در مثل این اقرارات بینه شرعیه می باید با اقرار ورثه مگر آنکه مقر به
طفل باشد و مقر معروف شود که این طفل از صلب اوست و ممکن باشد که این طفل از آن

مقر حاصل شده باشد که دوازده سال یا بیشتر پس مقر زیاده از سن مقر به باشد و دیگری
در این نسب نزاع نکنند و نگویند که طفل پسر منست در این حال این اقرار معتبرست بی بینه و
از یکدیگر میراث می برند و تصدیق ورثه اصلا معتبر نیست و همچنین اگر اقرار بزوجیت واقع
شود و زن قبول کند و منازعی نباشد زوجیت و ارث هر دو ثبوت می یابد
وان اقر عدلان من الورثة لوارث اخر یحجبهم او یزاحمهم قبل قولهما فان کان المقر واحدا
او غیر عدل او غیر نسوة تقبل فی نصیبه خاصة فیاخذ المقر به جمیع ما استحقه ان کان اولی منه
وما کان فی نصیبه مما نقص من الاصل عند فرضه وارثا ان کان من اجماله فان اقربا بمعوله
او یقاسمه مرة اخری لو لم یکن اولی منه اگر دو وارث عادل باشند و مقر شوند لوارث دیگر
که مانع ایشان باشد از ارث یا شریک ایشان باشد نسب آن شخص ثابت میشود و میراث
می برد زیرا که نسب بگواهی دو مرد عادل ثابت میشود مثل آنکه میت را برادران باشد
و بحجب ظاهر او را وارث دیگر نباشد دو برادر عادل مقر شوند که زید پسر این میت
است پس پسر او شرعا ثبوت می یابد و تمام ترکه می گیرد و اگر این دو عادل مقر شوند
که زید نیز برادر این میت است زید حصه از میراث می برد همچون سایر برادران که مثل
او باشند و اگر یک وارث مقر شود لوارث دیگر یا جمعی از ورثه که عادل نباشند
مقر شوند یا جمعی از زنان مقر شوند نسب آن شخص ثابت نمیشود چه در نسب گواهی
زن اعتبار ندارد اما آن وارث [illegible] حصه از نصیب خود بآن شخص که اقرار باو
کرده میدهد اگر ترکه برای وارث او قدری از نصیب مقر کم شود مثلا هرگاه وارث

شد

پسری و دختری باشد و پسر متوفی شود که مورث را پسر دیگر هست زید نام و دختر انکار کند
پس دختر ثلث ترکه میگیرد اما اگر آن شخص برعکس اینکه وارث باشد هیچ از نصیب متوفی
نگیرد آن اقرار اصلا اعتبار نخواهد داشت مثلا اگر میت را دو برادر مادری و دو برادر
پدری باشد و ظاهرا غیر ازیشان وارث دیگر نباشد و یکی از برادران پدری متوفی شود که
زید برادر مادری میت است و باقی برادران مادری انکار کنند آن اقرار را از نسبت
چه حصه برادران مادری همین ثلث است خواه دو باشند و خواه ده و بسبب تعدد
ایشان حصه برادر پدری کم نخواهد شد و متوفی را هیچ از حصه خود بزید نمی باید داد و همچنین
اگر میت را پسری و زوجه باشد و پسر متوفی شود که زینب نیز زوجه میت است آن اقرار را
اعتباری نیست اگر زوجه انکار کند چه حصه زوجه درین حال ثمن است خواه یکی
باشد و خواه بیشتر و اگر آن وارث که متوفی شده بود بوارثی باز متوفی شود بوارث دیگر و
این وارث تمام حصه متوفی را ستانده و بشر متوفی اول تمام حصه گرفته باشد آن متوفی را
آن تمام حصه بمتوفی دوم باید داد مثلا اگر وارث میت بظاهر برادر او باشد و متوفی
شود زیرا اگر زید پسر آن میت است او را تمام ترکه باید داد و اگر بعد از این متوفی
شود که احمد پسر آن میت است و زید انکار کند او را قیمت تمام ترکه باحمد باید داد
زیرا که بواسطه اقرار او تمام ترکه مشغول شده بزید و بنا بر اقرار دوم تمام ترکه مال
احمد خواهد بود و بسبب اقرار اول آن ترکه بدست احمد نیامده و دیگری برده پس او را
تاوان ترکه باحمد باید داد و اگر این هر دو وارث را ترکه متوفی باید بود در حصه

که از میراث گرفته وارث با هر یک مقاسمه خواهد کرد فالزوجة الثانیة تراجع الاولی فی
نصفها دون باقی الورثة الا اذا ثبت زوجیة الاولی ایضا بالاقرار وقد اقر المتوفی
اقربها ان لا زوج سواها فی یاخذ الثانیة ما فی نصیب المتوفی من نصفها مشارکة بانه
وهکذا فی الثالثة والرابعة فان اقر بخامسة او زوج ثان لا یقبل الا ان یکذب نفسه فی
واحدة من الاربع او فی الزوج ان کان متوفیة وعند ذلک یاخذ المتوفی به الاخر ما تعلق به
نعم لو الالم بنی معه ولا یقبل الانکار بعد الاقرار بحال از قواعدی که گذشت ظاهر شد
که اگر از میت زوجه بماند و وارثان دیگر مثل اولاد و از ایشان یکی متوفی شود که آن میت را
زوجه دیگر بود پس او از حصه غیر زوجه اصلا حصه نمیگیرد و از حصه زوجه نصیب میگیرد
اگر آن زوجه قبول کند زوجیت این متوفی بها را و اگر زوجیت زوجه اول هم باقرار
ورثه ثابت شده باشد و ورثه در حال اقرار گفته باشند که میت را زوجه دیگر نبوده
و آن زوجه بنا بر اقرار حصه خود تمام گرفته باشد بعد از آن ورثه معترف شوند بزوجیت
دیگر و زوجه اول انکار کند پس زوجه دوم از ورثه نصیب خود از حصه زوجه که ربع
یا ثمن است میگیرد و اگر بعض از ورثه اقرار دوم کرده باشند ایشان را از حصه خود
بنسبت باید داد چنانچه تفصیل آن مفهوم شد و همچنین اگر اقرار نماید تمام ورثه
یا بعض از ایشان بزوجه و بعد از آن برابعه که حکم همانست که در زوجه ثانیه
مفهوم شد و اگر بعد از اقرار بچهار زوجه بزوجه خامسه متوفی شود آن اقرار را
اعتباری نیست مگر اینکه یکی از زوجات اربع را بعد از اقرار انکار نماید که درین

حال اورا بعد نیم زوج از نصیب خود حصه باید داد بر وجهی که مقتضای حساب بود
و مختر اگر اقرار کنند ورثه میت بزوجی هر آن میته را بعد از آن اقرار کنند زوج
دیگر را این اقرار دوم اعتبار ندارد مگر انکه اقرار اول را انکار کنند که درین حال مقر را
از نصیب خود بهر یک از زوجین حصه باید داد و مدار این احکام تمام بر حدیث
نبویست که اقرار العقلاء علی انفسهم جایز والمجهولون عن موضع الی موضع اذا
نقلوا وادعوا ولم یکن هناک ما یقتضی انتساب بعضهم تقبل قولهم بغیر بینة جماعتی مجهول الحال که
ایشان را از موضعی بموضعی برده باشند باسیری یا بالغصب یا بواسطه سبب دیگر
هرگاه که یکدیگر را انتساب سند و بنسب یکدیگر مقر شوند وچیزی که سبب شک شود
نباشد اقرار ایشان بنسب یکدیگر مقبولست بی بینة بنابر عموم حدیث مذکور که
اقرار العقلاء علی انفسهم جایز وچون مقصد دیگر فارغ شد از ذکر قطع مواریث و احکام
شرعیه که متعلق بمیراث و توابع اوست مثل وصیت و اقرار باید شروع کرد در ذکر
کیفیت ضبط میراث و قواعد آن بر وجهی که بآن معلوم شود که هر ترکه را چگونه قسمت
توان نمود بر اقل عددی که هر یک از ورثه از آن عدد قسم صحیح خالی از کسر داشته باشد
وکفت القسم الاول فی کیفیة الحصص مع التصحیح وهو یشتمل علی قاعدة وابواب
وعلاوة القاعدة فی بیان اصل من الحساب یتفرع علیه تصحیح السهام الباب
الاول فی کیفیة القسمة علی الورثة بالسهام الصحیحة الباب الثانی فی المناسخات
الباب الثالث فی امثلة قسمة ترکات المهدوم علیهم الباب الرابع فی الاقرارات

والمجهولون

الباب الخامس فی کیفیة استخراج الوصایا المبهمة وامثلتها العلاوة فی مثال جامع
للابواب المذکورة القاعدة الفرضیون یاخذون الحصص من اقل عدد یقسم علی ارباب
الحقوق ولا یقع فیه کسر ویضعفون حصة کل واحد منهم الی ذلک العدد ویقولون حین
سئلوا عن متوفی خلف ابنین وترکه مثلا ان لکل ابنین سهام من سهمین ترکته ولا
یقولون الکسر لهما نصفان ویسمون العدد المضاف الیه اصل المال وتصحیح السهام
ولما کان یصحح الکسر مرتبا علی الحساب اوردنا هذه القاعدة من ذلک العلم اذ هی کالاصل
فی هذا الباب ویرد علی مقدمة وفصول مقدمة کل عدد اما ان یکون احدهما مثل الآخر
وهما المتساویان او لا یکون وهو المختلفان ثم المختلفان اما ان یعد الاقل منهما الاکثر
حتی یفنیه وهما المتداخلان کالثلثة والستة او لا یعده وح اما ان یوجد عدد ثالث
اکثر من الواحد یعد کل واحد منهما کذلک وهما المتشارکان وذلک العدد هو مخرج الکسر
المشترک فیه او لا یوجد عدد ثالث یعدهما وهما المتباینان درین قسم یک قاعده
و پنج باب و علاوه ایست قاعده در بعض قواعد علم حسابست که در مقصود
محتاج الیه است باب اول در کیفیت قسمت ترکه بوجهی که هر یک از ورثه حصه
صحیح داشته باشند باب دوم در مناسخاتست یعنی چون وارثی پیش از
قسمت ترکه وفات یابد و او را ورثه باشد چگونه قسمت ترکه باید کرد که ورثه
وارث متوفی نیز از حصه او سهم صحیح داشته باشند باب سیم در مثال جماعتیست
برای غرق و هدم و کیفیت قسمت ترکات ایشان باب چهارم در اقرارات

باب پنجم در بیان استخراج وصایای مبهمه است و مثالهای آن و علاوه در مناسخات
که جامع ابواب مذکوره است از مواریث و بهره و اقرارات در وصایای مبهمه و
مناسخه اما قاعده بباید دانست که قسمت کنندگان میراث که ایشان را فرضانی
خوانند لازم داشته اند که ترکه را بر عددی قسمت نمایند که هر یک از ورثه از آن
قسمت قسمی صحیح داشته باشند و کسر از آن عدد این حال نداشته باشد و حصه هر
وارثی را نسبت با آن عدد کنند مثلا چون وارث تمیز دو پسر باشند ترکه او را بدو
بخش کنند و گویند هر پسری را یکی بود از دو و نگویند که هر یک را نصف است و چون
تحصیل این عدد و تصحیح حصص از و محتاجست به بیان قاعده چند از علم حساب
این قاعده مرتب شده بر مقدمه و چند فصل اما مقدمه باید دانست که هر دو عدد
که مساوی یکدیگر نباشند اگر عدد اول افنای عدد اکثر کند یعنی بتکرار او عدد اکثر
تمام شود چون سه و نه که بتکرار سه سه نوبت نه تمام میشود ایشان را متداخلان
گویند چه اقل در اکثر داخلست و اگر افنا نکند و عدد ثالث غیر از واحد
افنای هر دو کند ایشان را متشارکان گویند چون شش و نه که سه افنای هر دو
میکند و البته آن عدد ثالث مخرج کسری باشد که هر دو عدد در آن شریک باشند
چون ثلث که سه مخرج اوست این کسر را مشترک فیه خوانند و اگر غیر از واحد عدد
دیگر افنای آن هر دو نکند ایشان را متباینان خوانند چون هفت و نه تتمه فان
کان معک عددان مختلفان واردت ان تعرف النسبة بینهما فانقص اقلهما من

الاکثر بعد اخری حتی یفنی الاکثر او یبقی شیء لا یمکن ان ینقص منه اخری لکون اقل من الاقل فان فنی
فهما متداخلان کالاربعة مع الثمانیة والعشرین فانها اذا انقص منها سبع مرات یفنیها
وان بقی شیء فانقصه من العدد الاقل الذی کان معک فان افناه فهما متشارکان فی
العدد المفنی وان بقی شیء فانقصه من الباقی اولا وهکذا مرة بعد اخری حتی یفنی الزاید
بناقص اکثر من الواحد فهما متشارکان فی کسر العدد الناقص المفنی مثاله خمسة عشر
وستة وثلثون متشارکان فی الثلث لانا اذا انقصنا الاقل من الاکثر مرتین بقیت
ستة مرة انقصناها من خمسة عشر مرتین بقیت ثلثة نقصناها من ستة مرتین افنیها
فعلمنا انها مخرج الکسر المشترک فیه وهو الثلث وان کان المفنی هو الواحد فهما متباینان
کثلثة عشر مع الثلثین چون دو عدد مختلف باشند و خواهیم بدانیم که متداخلند یا متشارک
پس اقل را از اکثر که ممکن باشد کم کنیم اگر افنای او کرد پس متداخلند و اگر افنای
او نکرد لازم است که اکثر کمتر از اقل باقی ماند او را از عدد اقل کم کنیم و اگر افنای او
کرد پس آن افنا خواهد کرد هر دو عدد را و اگر از و باز کمتری باقی ماند او را کم میکنیم
از کمتر اول و بدین قیاس اگر بکمتری منتهی شود غیر از واحد که او افنای کند سابق خود را
او افنای خواهد کرد آن دو عدد اصلی را چنانچه اقلیدس در مقاله هفتم از اصول ثابت
کرده و هر دو عدد در کسری که آن عدد افنای کننده مخرج آن باشد مشترک خواهند
بود مثالش پانزده و سی و شش پانزده را از سی و شش دو بار کم کردیم شش باقی
ماند اگر این را از پانزده کم کردیم دو نوبت سه باقی ماند و سه افنای شش کرد پس دانستیم

المفنی

کہ یازده و سی و شش در ثلث شریک اند و اگر مراتب کم کردن تا بواحد نرسد منتهی
نشود آن عددان متباین اند چون سیزده و سی کہ چون سیزده را دو بار از سی کم کردیم
چهار ماند از آن سه بار از سیزده کم کردیم یکی ماند پس سیزده با سی متباین اند و این کہ
قاعده را اقلیدس در مقاله هفتم اثبات کرده **فصل** اذا اردت اقل عدد
ینقسم علی عددین مختلفین فاعرف النسبة بینهما فان کانا متداخلین فالمطلوب هو الاکثر و
لا یحتاج الی عمل آخر وان کانا متشارکین فی کسر فالمطلوب هو الحاصل من ضرب ذلک الکسر
من احدهما فی الآخر کما اذا طلبنا عددا ینقسم علی خمسة عشر وتسعة وقد اشترکا فی
الثلث فثلث ایهما ضربت فی الآخر حصلت خمسة واربعون وهی اقل عدد ینقسم
علیهما وان کانا متباینین فالمطلوب هو الحاصل من ضرب احدهما فی الآخر کما اذا طلبنا
اقل عدد ینقسم علی سبعة وعشرة فهو سبعون لانه الحاصل من ضرب احدهما فی
الآخر وهکذا العمل اذا اردت اقل عدد ینقسم علی اعداد مختلفة لانک اذا عرفت العدد
المنقسم علی اثنین منها ثم عرفت العدد المنقسم علیها وعلی الثالث منها ثم المنقسم علیهما
وعلی الرابع وهلم جرا فقد وجدت العدد المنقسم علیها جمیعا مثاله اذا اردت ان تعرف
اقل عدد ینقسم علی ثلثة واربعة وخمسة وستة وثمانیة فالمنقسم علی ثلثة واربعة اثنا
عشر لانهما متباینان والمنقسم علیها وعلی خمسة ستون ایضا متباینان والمنقسم علیها
وعلی ثمانیة مائة وعشرون لانهما متشارکتان فی الربع فمائة وعشرون اقل عدد
ینقسم علی الاعداد المذکورة دو عدد داریم واقل عددی میخواهیم کہ هر یک از آن دو عدد

افتا

افتاده اند بعد او بر هر یک منقسم شود قسمت صحیح بی کسر پس اگر آن دو عدد متداخلند
عدد اکثر مطلوبست مثلا اقل عددی خواستیم کہ منقسم شود بر سه و نه آن عدد نه است
واگر متداخل نباشند یا متشارک اند یا متباین اگر متشارک باشند یکی از آن دو
عدد را در کسر مشترک فیه دیگری ضرب کنیم حاصل مطلوب باشد مثلا اقل عددی خواستیم
کہ بر نه و یازده منقسم شود ایشان را متشارک یافتیم در ثلث پس نه را در ثلث
یازده یا یازده را در ثلث نه ضرب کردیم چهل و پنج حاصل شد و آن مطلوب بود و
اگر متباین باشند یکی از آن دو عدد در دیگری ضرب کنیم حاصل مطلوب باشد مثلا اقل
عددی خواستیم کہ منقسم شود بر هفت و ده آن هفتاد بود و اگر اقل عددی خواهیم
منقسم شود بر سه عدد یا بیشتر دو از آن اعداد گرفتیم و اقل عددی حاصل کردیم کہ بر آن
دو منقسم شود آن حاصل را نسبت دادیم با عدد ثالث از آن اعداد و اقل عددی
حاصل کردیم کہ بر هر دو منقسم شود این حاصل را باز نسبت دادیم بعدد رابع از آن
اعداد و اقل عددی حاصل کردیم کہ بر هر دو منقسم شود و برین قیاس تا عمل باتمام
رسد مثلا اقل عددی خواستیم کہ منقسم شود بر سه و چهار و پنج و شش و هشت اول
اقل عددی گرفتیم کہ منقسم شود بر سه و چهار دوازده بود چه سه و چهار متباین اند
دوازده را نسبت دادیم به پنج متباین او بود او را در پنج ضرب کردیم شصت حاصل
شد شش در و داخل بود پس او را به هشت نسبت دادیم متشارک او بود در
ربع ربع هشت را کہ دو است در شصت ضرب کردیم صد و بیست حاصل شد و آن

مطلوبست چه منقسم میشود بر سه و چهار و پنج و شش و هشت **فصل** والکسر علی
ضربین مفرد و مرکب فالمفرد کالسدس و کجزء من خمسة عشر والمرکب علی ضربین مضاف و
معطوف فالمضاف کنصف السدس او جزء من خمسة عشر من جزء من ثلثة والمعطوف
کالنصف والثلث فمخرج الکسر المفرد هو العدد الذی له او المنسوب الیه کالسدس
فان مخرجه ستة وجزء من خمسة عشر فان مخرجه خمسة عشر ومخرج الکسر المضاف هو الحاصل
من ضرب مخرج المضاف فی مخرج المضاف الیه کنصف السدس فان مخرجه هو الحاصل
من ضرب اثنین مخرج النصف فی ستة مخرج السدس فهو اثنا عشر ومخرج الکسر
المعطوف هو العدد المنقسم علی المخارج کالنصف والسدس والعشر فان مخرج الجمیع
ثلثون فاذا قیل ای عدد له کذا وکذا فاطلب العدد المنقسم علی مخارجها واذا قیل
ای عدد ینقسم منه کذا علی کذا مثلا ای عدد ینقسم ربعه علی خمسة فاطلب العدد الذی یکون
ربعه خمس واذا قیل ای عدد ینقسم ربعه علی ثلثة وخمسه علی ستة فاطلب عددا
یکون ربعه ثلث وعددا یکون خمسه سدس ثم اطلب العدد المنقسم علیهما فهو المط
واذا قیل ای عدد ینقسم الباقی منه بعد الربع والسدس علی خمسة مثلا فاطلب
العدد الذی له الربع والسدس وانقص منه ربعه وسدسه ثم انظر فی الباقی فان
کانت الخمسة مباینة فاضرب فیها فی العدد الاول فما بلغ فهو المط وان کانت مشارکة
او داخلة فنحسب بالنقصان الاصل الذی ع فیه چون عددی را بر عددی قسمت کنند خارج
قسمت را کسر گویند مثلا قسمت کردیم دو را بر سه دو ثلث بیرون آمد که کسر دو است

یعنی ثلث او و کسر مفرد می باشد و مرکب می باشد مفرد آنست که در تحصیل او یک
قسمت واقع شده باشد چون سدس و جزوی از یازده جزو که اول خارج قسمت
عددیست بر شش و دوم بر یازده و مرکب بر دو نوع است مضاف و معطوف
مضاف کسر عددیست که آن عدد کسر عدد دیگر باشد چون نصف سدس که یکیست
از دو که آن دو یک جزو باشد از شش جزو عدد دیگر و مجزی یک جزو از یازده جزو
که آن یازده جزو یک جزو باشد از سیزده جزو عددی یعنی عددی را سیزده
بخش کنند و یک بخش او را به یازده بخش کنند و کسر معطوف آنست که چند کسر باهم
جمع شوند چون سدس و ثلث و مخرج کسر مفرد همان عددیست که قسمت بر او واقع
شده چنانچه مخرج سدس شش است و مخرج کسر مضاف حاصل ضرب عدد مضاف
در عدد مضاف الیه چنانچه مخرج نصف سدس حاصل ضرب دو باشد که مخرج نصف
است در شش که مخرج سدس است یعنی دوازده و مخرج کسر معطوف عددیست که
منقسم شود بر مخارج کسور مفرده او مثلا مخرج نصف و سدس عددیست که هم بر دو
منقسم شود و هم بر شش پس اگر سایلی پرسد که کدام عددست که او را این کسور معینه
هست پس طلب باید کرد عددی را که بر مخارج آن کسور منقسم شود بقاعده که گذشت
و اگر پرسد که کدام عددیست که فلان کسر او را فلان کسر هست مثل آنکه سدس او را
خمس باشد پس طلب اقل عددی باید کرد که او را کسر اول باشد و آن کسر او را نسبت
باید داد بمخرج کسر دوم اگر مباین او باشد اگر مشارک باشد و اگر داخل باشد در مخرج

فت

عدد امثال مخرج مرادرا در عدد ضرب باید کرد و اگر بعکس باشد بهمان عدد اکتفا باید نمود
و این مخرج را در اصل عدد ضرب باید کرد و الا در کسر مشترک فیه حاصل مطلوب بود مثلا
عددی خواستیم که تسع او و اسبع بود عدد صاحب تسع نه است و تسع او یک است و
داخلست در هفت که مخرج سبع است پس هفت بعینه در نه ضرب باید کرد تا شصت
و سه حاصل آید و آن مطلوبست و اگر سائل سوال کند از عددی که بعد از اسقاط بعض
کسور او باقی را کسری معبر بود مخرج آن کسور که اسقاط خواهیم کرد نگریم و آن کسور را
از و اسقاط کنیم بعد از آن نسبت دهیم باقی مخرج کسر معبر که مطلوب بوده است اگر مباین
اوست ضرب کنیم آن مخرج را در عدد اصل و اگر مشارک بوده جزو مشترک فیه ادرا
ضرب کنیم در عدد اصل و اگر باقی داخلست در مخرج عدد امثال مخرج مردرا در عدد
اصل ضرب کنیم و اگر بعکس باشد و بعدد اصل اکتفا کنیم مثلا عددی خواستیم که چون سدس
و ثمن او را اسقاط کنیم باقی را خمس باشد طلب اقل عددی کردیم که ثمن و سدس داشته باشد
بیست و چهار بود سدس او چهار و ثمن او سه هر دو را اسقاط کردیم هفده ماند یک مخرج
خمس مباین بود پنج در بیست و چهار ضرب کردیم صد و بیست حاصل آمد آن عدد مطلوب
بود مثال دیگر اقل عددی خواستیم که چون از سدس و ربع اسقاط کنیم باقی را ربع باشد
عدد صاحب ربع و سدس بیست و چهار بود اسقاط ربع و سدس ازو کردیم چهارده
ماند مخرج ربع که چهار است در نصف [illegible] نصف چهار را در بیست و چهار
ضرب کردیم چهل و هشت مطلوب بود مثال دیگر عددی خواستیم که چون اسقاط سدس

و ربع او بکنیم باقی را ربع و سبع باشد از بیست و چهار اسقاط ربع و سدس کردیم چهارده ماند
که داخلست در مخرج ربع و سبع یعنی بیست و هشت و دو مثل اوست پس دو در بیست
و چهار ضرب کردیم حاصل مطلوب بود **الباب الاول** فی کیفیة قسمة الترکة علی الورثة
بالسهام الصحیح اذا قررت الاصل المذکور سهل علیک القسمة لان الورثة اذا لم یکن فیهما
صاحب فرض و یقتسمون بالسویة فعدد رؤسهم اصل المال کثلثة بنین وان کانوا
یقتسمون للذکر مثل حظ الانثیین فاجعل لکل واحد ذکر سهمین ولکل انثی سهما فما جمع
فهو اصل المال فان کان فیهم خنثی مشکل امره فله ثلثة ولکل ذکر اربعة ولکل انثی اثنان
والمبلغ اصل المال فان کان فیهم صاحب فرض او اصحاب فروض فاطلب عددا لم
ذلک السهم او تلک السهام ونقسم الباقی بعد السهم او السهام علی رؤس باقی الورثة او
سهامهم مثاله اب و ابنان و بنت للاب السدس فمخرجه ستة الباقی منها بعد
السدس خمسة وهی مثل سهام باقی الورثة فاصل المال ستة ابوان و زوجة و ابنتان
و بنتان للابوین السدسان وللزوجة الثمن فالعدد الذی له ثمن و سدس اربعة و عشرون
لکن لا ینقسم عنها علی اثنین فیضرب نهاية فی اثنین یبلغ ثمانیة و اربعین والباقی بعد
الفروض ستة و عشرون و سهام باقی الورثة ستة لکن کان فی النصف فیضرب
ثلثة و هی نصف الستة فی ثمانیة و اربعین یبلغ مائة و اربعة و اربعین و هو اصل المال
ام و عم لام و عم لاب و خال و خالة لام و خال و خالة لاب لا قربا الام الثلث
منه ثلث الثلث لمن یتقرب بامها بینهما بالسوية و للاقرباء الاب الباقی و هو الثلثان ن

ثلثه لم یترب بام الاب والباقی وهو ثمانیه من ثمانیه عشر لم یترب بابیه للذکر مثل
حظ الانثیین فاصل المال اربعه وخمسون چون قواعد مذکوره از فقه مواریث واصول
حسابیه معلوم شد فریضه میراث گرفتن آسان میشود چنانچه اگر در ورثه صاحب
فرض نباشد و ورثه مساوی یکدیگر برند عدد ایشان بعینه فریضه است چنانچه
میت را ده پسر باشد و بس یا پنج برادر پدری و بس وامثال واگر برابر برند باین
که بعض مذکر و بعض مونث باشند پس مذکر دو سهم گیرد و مونث یک مجموع سهام
فریضه باشد چنانچه ورثه پنج پسر و پنج دختر باشند پس فریضه پانزده باشد واگر
در میانه خنثی باشد پس مذکر چهار گیرد و خنثی سه و مونث دو مثلا پنج پسر و پنج خنثی
و پنج دختر وارث شوند پس فریضه چهل و پنج خواهد بود هشت پسر را و ده دختر را و
پانزده خنثیها را واگر بعض از ورثه صاحب فرض باشند خواه یک فرض خواه
بیشتر عددی طلب کنیم که از وی آنچه فرض است بوجه صحیح بیرون آید اگر باقی بر بقیه
ورثه که صاحب فرض نیستند منقسم میشود بآن اکتفا کنیم واگر نشود و میان فریضه
بقیه ورثه و فریضه بقیه ورثه را در اصل آن عدد ضرب کنیم واگر متشارکان باشند
کسر مشترک فیه او را در اصل آن عدد ضرب کنیم اگر داخل باشد عدد اضعف را
در عدد اصل ضرب کنیم چنانچه پنج پسر و چهار دختر و زوجه وارث باشند
زوجه را ثمن باید داد و مخرج او هشت است هفت باقی ماند و فریضه بقیه ورثه
چهارده است و دو مثل هفت پس دو در هشت ضرب کردم شانزده حاصل

وآن مطلوبست واگر وارث پدر باشد و دو پسر و دو دختر پدر را سدس است و مخرج او
شش است و پنج باقی بر باقی ورثه منقسم است بی تفاوت پس اصل مال شش است
واگر مادر و پدر و زوجه باشد و دو پسر و دو دختر باشند دو سدس از مادر و پدر است
ویکثمن از زوجه بمناصفه پس عددی خواستیم که او را ثمن و سدس باشد و ثمن او را
نصف باشد آن چهل و هشت بعد از اخراج فروض بیست و هشت ماند و فریضه
بقیه ورثه شش است و با بیست و شش مشارکست در نصف پس نصف شش
که سه باشد در چهل و هشت ضرب کردم صد و چهل و چهار شد آن عدد مطلوبست
که هر یک از مادر و پدر را بیست و چهار رسد و هر زوجه را هفت دو هشت ماند
هر پسری را بیست و شش و هر دختری را سیزده. واگر وارث عم و عمه مادری و عم و عمه
پدری و خال و خاله مادری و خال و خاله پدری باشند و بس اقربا ام را که خال و
خاله باشند ثلث مال میرسد ثلث آن خال و خاله مادری راست بالسویه و
ثلثان ثلث خال و خاله پدری را بالسویه و ثلثان مال عم و عمه راست ثلث آن
عم و عمه مادری را بالسویه و ثلثان ثلثان عم و عمه پدری را عم را دو مثل عمه پس عددی
میخواهیم که او را ثلث باشد و ثلث ثلث او را ثلث باشد و ثلث ثلث را نصف
باشد و ثلثان ثلثان را ثلث باشد آن پنجاه و چهار است ثلث آن هجده است
ثلث آن که شش است خال و خاله مادری را بالسویه و دوازده خال و خاله پدری را
و سی و شش که ثلثان مال است ثلث عم و عمه مادری را بالسویه و بیست و چهار باقی را

عم وعمه پدری را وشانزده عم را **فصل** فان وقع فی المسئلة رد فاجعل اصل المال
سهام من یرد علیهم وان کان معهم زوج او زوجة فاجعل الباقی بعد اخذ سهمها منقسما
علی سهامهم مثاله ابوان وبنت فللابوین اثنان من ستة وللبنت ثلثة فیجعل اصل
المال خمسة فان دخل علیهم زوج یجعل الباقی بعد الثمن منقسما علی خمسة وجمیع مسایل
الرد فی الطبقة الاولی ثلثة مع عدم احد الزوجین الاولی بنت واحد الابوین اصلها
اربعة الثانیة بنت وابوان اصلها خمسة الثالثة بنات واحد الابوین اصلها ایضا
خمسة ومع وجود احدهما اربعة الاولی بنت واحد الابوین وزوج اصلها ستة عشر
الثانیة بنت واحد الابوین وزوجة اصلها اثنان وثلثون الثالثة بنت والابوان
وزوجة اصلها اربعون وفی الطبقة الثانیة عند تجوز الرد فیها اربعة الاولی واحد
من کلالة الام واخت لاب اصلها اربعة الثانیة واحد من کلالة الام واخوات
لاب اصلها خمسة الثالثة کلالة الام اکثر من الواحد واخت لاب اصلها خمسة الرابعة
واحد من کلالة الام واخت لاب وزوجة اصلها ستة عشر هر گاه که بر بعض از
ورثه که صاحب فرضند رد باید کرد پس اصل مال را سهام آن ورثه باید ساخت که
رد بر ایشان واقع میشود واگر با ایشان زوج یا زوجه باشد اول فرض ایشان را
اخراج باید کرد وبقیه مال را بر سهام اصحاب رد قسمت باید کرد مثلا چون وارث
مادر وپدر ودختری باشد مادر را سدس است وپدر را نیز سدس است ونصف
دختر را سدس مانده آنرا هم بر ایشان بخش باید کرد بنسبت حصه ایشان بعضی پنج

بخش کنند یکی مادر را وسه دختر را چه نصف وسدس است پس ترکه را پنج قسم باید کرد
واین کامیست که میت برادران نباشد که اگر باشد مادر را همین سدس بوده باقی بچهار بخش
میشود یکی پدر را وسه دختر را پس مال بیست وچهار بخش میشود چهار مادر را و
پنج پدر را وپانزده دختر را واگر با ایشان زوج باشد اول ثمن را اخراج باید کرد وباقی
قسمت می باید بر والدین ودختر وجمیع مسایل در طبقه اول که با ایشان زوج یا
زوجه نباشد سه است اول آنکه دختر واحد الابوین وارث باشند فریضه چهار است
سه دختر را دوم آنکه وارث دختر ومادر وپدر باشند اصل مال پنج است سیوم آنکه
وارث دختران باشند واحد الابوین اصل این نیز پنج است چه فریضه احد الابوین
سدس است وفریضه دختران ثلثان سدسی دیگر مانده بنسبت بر ایشان بخش باید کرد
یکی احد الابوین را وچهار دختران را پس چهار خمس دختر راست وخمس مال احد الابوین را
واگر در طبقه اول زوج یا زوجه باشد مسایل رد چهار میشود اول آنکه وارث
دختری باشد واحد الابوین وزوج ربع مال زوج است وسه ربع باقی بچهار قسم میشود
یکی احد الابوین را وسه دختر را پس اصل مال شانزده باشد دوم آنکه دختری باشد
واحد الابوین وزوجه زوجه را ثمن است وباقی بچهار بخش پس اصل مال سی ودو
میشود زیرا که عددی میخواهیم که او را ثمن باشد وچون ثمن از او اسقاط کنیم باقی را
ربع باشد سیم آنکه وارث دختر وپدر ومادر وزوجه باشد ثمن زوجه راست و
باقی پنج بخش میشود پس اصل مال چهل میشود چهارم دختران باشند واحد

الابوین وزوجه اصل آن بر چهل است پنج زوجه را وهفت احد الابوین را وباقی
دختر را او در طبقهٔ ثانیه بنا بر آنکه اگر جزئی از فرایض فاضل آید رد بر جمیع اصحاب
فروض باید کرد چهار مسئله حاصل میشود اول آنکه وارث یکی از کلالهٔ ام یعنی برادر
مادری و خواهر مادری باشد با خواهر پدری اصل مال چهار میشود چه فرض یکی در کلالهٔ
ام سدس است و خواهر پدری را النصف وباقی بر ایشان منقسم میشود بنسبت حصهٔ
ایشان پس تمام مال چهار قسم میشود دوم آنکه وارث یکی از کلالهٔ مادری باشد و
خواهران پدری اصل مال پنجست چه آن یکی را فرض سدس است و خواهران پدری
ثلثان و سدس باقی بر ایشان منقسم میشود پس تمام مال پنج قسم میشود سیوم آنکه
کلالهٔ مادری باشند و خواهران پدری اصل مال پنجست چه آن یکی را فرض سدس است
وخواهران پدری ثلثان و سدس باقی بر ایشان منقسم میشود پس تمام مال پنج قسم میشود
سیوم آنکه کلالهٔ مادری بیش از یکی باشد با خواهر پدری اصل این نیز پنجست چهارم
آنکه وارث یکی از کلالهٔ مادری باشد با خواهر پدری و زوجه زوجه را ربع میرسد و
باقی بچهار بخش باید کرد پس عددی میخواهیم که او را ربع باشد و سه ربع او را نیز ربع
باشد آن شانزده است **فصل** وذو القرابتین الجلیلتین تنحصر عند القسمة
لک بجمع النصیبین بعدها ولنورد المثال الذی اورده شیخنا السعید معین الدین سالم
بن بدران المصری فی کتابه المسمی بالتحریر وهو متوفی خلف ابن ابن عم له من
قبل ابیه هو ابن ابن خاله من قبل ام امه هو ابن بنت خاله له من قبل

ام امه هو ابن بنت عمه له من قبل ام ابیه وابن بنت عمه له اخری من قبل ام ابیه هما ابنا
بنت خاله له ایضا من قبل ام امه واختا لهما کذلک وثلث هن ابن عم له آخر من قبل
ام ابیه وثلث بنات له من قبل ابیه الشخص الاول له اربع قرابات وذلک لان عم
المتوفی لابیه کان هو خاله لامه فولد ابنات وکانت عمته لامه هی خالته لابیه فولدت
بنتا ثم زوجها الابن المذکور فولدت له ابنا فلهذه القرابات الاربع فاجعله کاربع نفوس
وهکذا اولاد العمة الاخری الذین هم اولاد خاله ایضا فیکون المسئلة بین ترک خالا لام و
خالتین لاب وعمین لاب وعمه وعمتین لاب اصلها مائه وثمانیه اذ ثلث ماله للخال والخالتین
سدس سدس ذلک الثلث والخال ثم نجعل نصیب کل واحد منقسما علی اولاده فتبلغ
الاصل خمسمائة واربعون لذی القرابات الاربع مایتان واحد وستون ولذی القرا بتین
مائه وخمسه وثلثون ولجواهد العم الثلثه ستة وتسعون ولجواهد العمه ثمانیه و
اربعون علی ما هو من التفصیل والتسویة شخص که او را چند قرابت باشد یعنی که بعض از
قرابات مانع بعض دیگر نباشد آن شخص بحسب هر قرابتی میراث میبرد چنانچه
گویا او چند شخص است و چند حصه میبرد ومثال مشهور درین باب که شیخ معین الدین
سالم مصری در تحریر آورده آنست که از میت وارثی مانده که پسر پسر عم پدری آن
میت است و پسر پسر خال مادری او و پسر دختر خاله مادری اوست و پسر دختر
عمه مادری اوست که عمه خواهر مادری پدر اوست ونیز او را دو پسر دختر عمه مادری باشد
واین هر دو پسر دختر خاله او باشند از جانب پدر مادر وایشان را خواهر باشد از

مادر و پدر و نیز او را سه پسر پسر عم پدری و سه دختر دختر عمه پدری باشد پس آنکه او پسر را
چهار قرابت است بمیت که باعتبار هر یک میراث میبرد و باقی صاحب دو قرابت
و تفصیل آن اینست که زید را مثلا از زینب پسری باشد احمد نام و هند را از بکر
دختریست صفیه نام و بعد از وفات بکر زید هند را تزویج کرد و از ایشان پسری حاصل
شد محمود نام و دختری فاطمه نام و احمد صفیه را تزویج کرد و از ایشان پسری حاصل
شد محمد نام و محمود زنی خواست باکره نام و از وی پسری حاصل که جمشید نام و فاطمه را
علی تزویج کرد و از ایشان دختری حاصل که هاجره نام پس جمشید تزویج کرد هاجره را و
از ایشان پسری حاصل که یوسف نام پس یوسف پسر پسر عم محمد است از جانب
پدر و پسر پسر خال او کلا از جانب مادر و پسر دختر خاله و پسر دختر عمه است پس او را
چهار میراث میرسد و برین قیاس بقیه وارثان صاحبان دو قرابت پس در ماده
مذکوره گویا که از میت پسر پسر عم پدری و پسر پسر خال مادری و پسر دختر خاله مادری
مانده یا دو پسر دختر عمه مادری و دو پسر دختر خاله مادری و یک دختر دختر عمه مادری و
یک دختر دختر خاله پدری و سه پسر پسر عم پدری و سه دختر دختر عمه پدری مانده که وارث
ایشانند و پس اصل این مسئله آنست که از میت خاله مادری و دو خاله پدری و دو
عمه مادری و عم و دو عمه پدری مانده باشند مصنف فرموده که این فریضه از صد و هشت
درست میشود پس و شش خال و خالتین را شش خال مادری را و پس دو دو خاله پدری را
بنا صفه و هفتاد و دو دو عم و عمه را ثلث آن که بیست و چهار است و دو عمه مادری را

و چهل و هشت باقی عم و دو عمه پدری را از برای آنکه منقسم بر اولاد ایشان شود لکن ری
بانصفه و چهل میرسد صاحب چهار قرابت را دویست و شصت دیگر خواهد بود
و صاحب دو قرابت را سی و پنج و سه فرزند زاده عم را نود و شش و فرزند زاده های
عمه را چهل و هشت **الباب الثانی** فی المناسخات المناسخة هی ان یموت بعض
الورثة قبل القسمة و یخلف ورثة فیقسم ترکة المتوفی الاول علی ورثته بشرط ان یکون
نصیب الوارث المتوفی منقسما علی ورثته مناسخه چنانکه گذشت آنست که وارثی قبل
از قسمت ترکه وفات یابد و از وی ورثه بماند پس قسمت باید کرد ترکه اول را بنوعی که
حصه آن وارث متوفی منقسم شود بر ورثه بروجه صحیح یا بی طریق که نسبت دهیم حصه
او را با فریضه ورثه او اگر متباین یکدیگر باشند فریضه او را در فریضه اصل ضرب کنیم
حاصل مط باشد و اگر متشارکان باشند جزو مشترک فریضه او را در فریضه اصل ضرب
کنیم حاصل مطلوب باشد و اگر فریضه ورثه او در حصه اش داخل باشد بهمان فریضه
اصل اکتفا کنیم و اگر بعکس باشد عدد اضعاف فریضه دوم هر حصه را در فریضه اصل
ضرب کنیم حاصل مط باشد مثاله متوفی خلف جد الاب و اختا لاب و اخوه
لام ثم مات الجد قبل القسمة و خلف بنت ابن مر الاخت المذکوره و ابن
بنت و زوجه فاصل ترکة المتوفی الاول تسعه منها نصیب الجد اربعة و اصل ترکته
اربعة وعشرون سته مرات مثل النصیب فیضرب التسعه فی السته بلغ اربعة و خمسین هی
اصل المال فیها ثمانیة عشر للاخوة الثلثه و اثنی عشر للاخت و اربعة و عشرون للجد

سهامانه للزوج وسبعه لابن البنت واربعه عشر للبنت لابن نصفها الی اثنی عشر
يبلغ نصيبها من التركة سته وعشرين وهكذا فيما زاد شخص وفات یافته وازوجه پدری
وخواهر پدری وسه برادر مادری مانده از بعد ازان جد پدری فوت شده پیش
ازقسمت وازو دختر پسری مانده که همان خواهر پدری متوفی اولست ولهم دختری مانده
وزوجه پس ترکه متوفی اول نه حصه میشود سه ازبرادران مادری وچهار ازجد ودو
ازخواهر پدری وترکه جد را بهشت وچهار حصه می باید کرد سه زوجه وچهارده
دختر پسر را که خواهر پدری متوفی اولست وهفت پسر دختر وهشت وچهار و
شش مثل چهارست که آن حصه جد بوده پس شش در نه ضرب کردیم پنجاه وچهار
حاصل شد حصه از آن بیست وچهار میشود و بر ورثه او منقسم میشود لیکن مثال
دیگر زنی وفات یافته ازو پسر وزوجه ومادری پس فریضه میراث او هفتاد ودو
باشد نه از زوجه ودوازده ازمادر وپنجاه وپنج پسر را دیدی از قسمت یکی پسر وفات
یافت از دو پسر ودو دختر پس فریضه میراث او شش است وپنج مباین هفت است پس
پنج را در هفتاد ودو ضرب کردیم سیصد وشصت حاصل شد آن مطلبست
چه حصه پسر از آن هشتاد وپنج میشود واو بر پنج منقسم است پس وچهار ازان پسر را
وهفده دختر را واگر زوج پیش از قسمت وفات یابد ازان پسر دو پس همان حصه
او که هست برایشان قسمت می باید همان اکتفا کنیم واگر مادر پیشتر وفات یابد
اززوج ودو پسر ودو دختر پس فریضه میراث او هشت میشود وهشتاد واز ده

که حصه او ست مشترک است در پنج پس هشت که دو است در هفتاد ودو ضرب کردیم
صد وچهل وچهار حاصل شد وآن مطلبست **الباب الثالث** فی امثلة ترکات الهدمی
والغرقی حکمهم قد بیناکیفیة توریث البعض من البعض بتقدیر موت کل واحد منهم قبل الباقین
وتوریثهم من نفس ترکته لامما ورث من غیره ثم الاشتغال الی ورثتهم الاحیاء وتوقف علینا ان
نورد امثلة ایضا للعمل مثاله ثلثه اخوه لاب بهدم علیهم خلف کل منهم اخاً لام یعرض موت
کل واحد منهم فیصیر لکل خلف اخا لام واخوین لاب فیکون اصل ماله اثنی عشر لاخیه من ام
سهمان ولکل من اخوته المتوهمان موته خمسه ینتقل منه الی اخیه لام فیکون بعد قسمه ترکة الجمیع لکل
سهمان من اثنی عشر من ترکة اخیه وخمسه اسهم من اثنی عشر سهام من ترکه کل من الاخوین الباقین ما اشتغال
عن اخیه وان اردنا تصویره فهذه صورته
بشکلی ازین معلوم شد که جمعی که هر یک ازیشان
وارث دیگری شوند خانه برایشان منهدم شود یا باهم غرق شوند چنانچه معلوم نباشد
که اول کدام یک هلاک شده موت هر یک را اول فرض کنیم ومال موجود او را قسمت کنیم میان
وارثان او خواه آن وارث که بعد او بتقدیر زنده مانده خواه غیر او وآنچه از هر یک ازان جمیع
منتقل بدیگری میشود ازان دیگر منتقل بوارث زنده او میشود وپس الحال مثال چند برای توضیح
این قاعده مذکور شد یکی آنکه سه برادر پدری هدم برایشان واقع شد یکی را نام زید و
یکی را نام عمرو ویکی را بکر وهر یک ازایشان را برادر مادری هست ووارث دیگر نیست
پس موت هر یک که اول فرض کردیم باقی خواهد ماند از وی دو برادر پدری ویک برادر مادری

ت

ل

صح

وترکه او منقسم میشود بر دوازده دو برادر مادری را زیرا که حصه او سدس است و بس و نیز
برادر پدری را پنج حصه از ایشان منتقل میشود به برادر مادری ایشان مثلا از ترکه زید دو حصه
برادر مادری او است و پنج حصه عمرو را و از دو برادر مادری منتقل میشود پنج حصه بکر را و از دو
برادر مادری او منتقل میشود و برین قیاس ترکه عمرو و بکر قسمت می باید چنانچه در دایره رسم
شده مثال دیگر زوج با زوجه و یک پسر و دو دختر که از آن زوجه حاصل کرده بود یا هم غرق شدند
یا هم بر ایشان واقع شد و زوج را زید نامست و زوجه را زینب و پسر را احمد و یک
دختر را فاطمه و دیگر را صفیه و زید را برادری ماند و زینب را پدری و احمد را زوجه و صفیه را
شوهری پس فرض کردیم که اول زید وفات کرده پس مال او قسمت می باید برین وجه
و زوجه زینب را ثمن است از مال او و باقی بعد از ثمن قسمت می باید بر چهار دو لیر را و
هر دختری را یکی و عددی که او را ثمن باشد و هفت ثمن او را ربع باشد سی و دو است و
از آن چهار زینب راست و از و منتقل میشود به پدر او و چهارده احمد راست
و از و ربع منتقل میشود بزوجه او و باقی به جد مادری که پدر زینب باشد و چون چهارده را
ربع نیست و با چهار که مخرج ربعست در نصف توافق است پس نصف چهار را در
سی و دو ضرب کردیم شصت و چهار شد حصه پسر از آن بیست و هشت میشود هفت
از آن زوجه او و باقی جد او را و بیست و هشت دیگر را دختر از چهارده صفیه را
نصف آن که هفت است زوج او را و باقی جد او را و چهارده دیگر فاطمه را و آن
تمام منتقل میشود بجد او پس پدر زینب را از ترکه زید هشت حصه باشد از شصت

وچهار حصه و هفت زوجه احمد راست و هفت زوج صفیه را باز فرض کردیم که اول
زینب وفات یافته پس وارث او زوجست و پسری و دو دختر و پدر و ترکه قسمت
می باید بر چهل و هشت پدر را دوازده و زوج را که زید است و چهارده احمد را و
چهارده فاطمه و صفیه و حصه زید منتقل میشود ببرادر او و از حصه احمد ربع زوجه
او و سه ربع بجد او و از حصه صفیه نصف بزوج او و نصف بجد او و حصه فاطمه تمام منتقل
بجد او میشود و چون حصه صفیه و احمد منکسر شد بر نصف و در چهل و هشت ضرب
کردیم نود و شش شد از آن بست و چهار که حصه زید است منتقل به برادر او شد
و پنجاه و هشت به پدر زینب میشود شانزده مال و اسطه و باقی بواسطه احمد و فاطمه و صفیه
و هفت منتقل میشود بزوجه احمد و هفت بزوج صفیه باز فرض کردیم که احمد اول
وفات یافته ترکه او منقسم میشود بر دوازده سه زوجه او را و چهار زینب را و پنج زید را
و چهار زینب به پدر او منتقل میشود و پنج که حصه زید است به برادر باز فرض کردیم
که اول فاطمه فوت شده ترکه بر سه منقسم میشود یکی زینب را و دو زید را و حصه زینب
به پدر او منتقل میشود و حصه زید به برادر او باز فرض کردیم که اول صفیه وفات
یافته ترکه او به شش قسم میشود سه زوج او را و دو زینب را و به پدر او انتقال
می باید و یکی زید را و به برادر او منتقل میشود مثال دیگر دو برادر پدری و مادری با خواهر
پدری و مادری و جد پدری بغرق یا بهدم مردند و از جد برادری و خواهری پدری ماندند
و از برادران و خواهر و یک پسر برادر مادری پس اول موت جد فرض کردیم مال او

منقسم میشود بر پنج برادر را دو حصه و از ایشان منتقل میشود و از ترکه جد هیچ به برادر
و خواهر او نمی‌رسد زیرا که با وجود اولاد و اولاد اخوه و اخوات محروم‌اند و موت
هر برادر که اول فرض کنیم ترکه او بر پنج بخش میشود دو جد را و آن برود نه زنده جد
منقسم نمیشود پس سه در پنج ضرب کردیم پانزده شد شش از آن جد راست چهار
از آن شش به برادر جد منتقل میشود و دو به خواهر او و شش برادرست و سه
خواهر را و این عام به پسر برادر مادری منتقل میشود و مال خواهر به نه بخش میشود سه
جد را و از و منتقل میشود بخواهر و برادر او و شش برادر را از او و از ایشان منتقل میشود
به پسر برادری مادری ایشان مثال دیگر زید با احمد که پسر عم اوست و زینب که دختر
خال اوست بغرق یا هدم مردند و از زید زنی مانده و از احمد پسر خال و از زینب زوج
پس ترکه زید دوازده است و بر رای معتصم والی الصلاح دختر خال را سدس مال است
و زوجه را ربع است دیگر مانده آن پسر عم راست و بر رای اصح که مشهور است دختر
خال را ثلث مال است پس پنج حصه از پسر عم خواهد بود و به دختر خال حصه لعد که پسر عم است
منتقل میشود به پسر خال او و نصف حصه زینب زوج او منتقل میشود بنا بر آنکه نصف
در این حال فرض اوست و نصف دیگر هم بزوج منتقل میشود بواسطه رد زیرا که
وارثی زنده بغیر از زوج نیست و پیش از این گذشت که هرگاه وارث منحصر در زوج باشد تمام
ترکه از اوست نصف بفرض و نصف برد دیگر که بعد از ربع معتصم شش بخش میشود یک حصه پسر
خال را و پنج حصه زید را و آن پنج حصه ربع منتقل میشود بزوجه زید و باقی به بیت المال

امام نقل باید کرد چه وارث آن امام است و بر رای اصح از آن شش حصه دو حصه پسر
خال راست و چهار حصه زید را یکی از آن منتقل میشود بزوجه او و باقی به بیت المال
امام و ترکه زینب بدو حصه میشود یکی زوج را و یکی زید را و ربع آن یکی زوجه زید راست
و سه ربع دیگر امام را پس ترکه زینب بهشت قسمت می‌یابد **الباب الرابع** فی امثله
الاقرارات مثال الاقرار بدین متوفاه خلفت ابوین و زوجا و ابنین و ست بنات
واقرت احدی بناتها بمائه و عشرین دینارا علی ترکتها فنصیبها من الترکه واحد من اربعه و عشرین
من الذی ملک النسبه دنانیر لو دین تقضیها و ان استغرق این باب در مسایل اقرار است
که از وارث صادر شود و آن یا اقرار است بدین بر ذمه میت مورث یا اقرار است بوارث
دیگر اما اقرار بدین مثل آنکه زنی وفات یابد و وارث پدر و مادر و شوهر و دو پسر و شش
دختر باشد و یکی از دختران اقرار کند که صد و هشت دینار دین در ذمه متوفاه مانده پس
اصل ترکه منقسم میشود بر بیست و چهار زیرا که اقل عددی که او را سدس و ربع باشد و جذر
ربع و سدس از و کم کنند باقی برده منقسم شود بیست و چهار است شش زوج را و چهار پدر را
و چهار مادر را و دو پسر و یک دختر را و حصه دختر اقرار کننده بصد و هشت دینار دین اقرار کرده نسبت
حصه او تمام ترکه بهمان حصه از دین او را باید داد مگر آنکه آن حصه دین زیاده از نصیب
او باشد که او را در این حال نصیب خود باید داد و اگر زیاده نباشد حصه در این مثال پنج دینار است
زیرا که نسبت پنج بصد و هشت یک بیست و چهار پس اگر حصه آن دختر زیاده از
پنج دینار باشد یا مساوی هم باشد او را پنج دینار بصاحب دین باید داد و اگر کمتر باشد

تمام حصه خود را بدهد زیرا که بنابر اقرار او دین زیاده از ترکه خواهد بود و چون دین از ترکه باشد
یا مساوی او باشد هیچ میراث نخواهد بود واما الاقرار بوارث یقاسم المقر فالواجب ان
یجعل اصل المال عددا ینقسم نصیب المقر فیه علی نصیب المقر به فی اصل المال مثاله متوفی
خلف خمس بنین وبنتا واقر احد البنین باخت اخری اصل الترکة احد عشر ومع تقدیر
وجودها اثنی عشر فیجعل نصیب ابن واحد منقسما علی اثنی عشر بان یضرب الاصل فی ستة
وستین فیصیب کل ابن اثنی عشر ونصیب المقر احد عشر ونصیب المقر بها واحد فلو قدر
ان الباقی من الورثة یقرون بها ویعطونها من حصصهم مثل ما اعطاه المقر لصار نصیبها
مثل نصیب اختها الاخری. یکی از ورثه اقرار کند بوارثی که اول از و باشد تمام حصه خود
باو میدهد مثل انکه برادر میت ظاهرا وارث او باشد واقرار کند که زید پسر میت است
پس تمام حصه خود بزید میدهد واگر اقرار کند بوارثی که با او یک طبقه باشد پس ترکه را
چنان قسمت باید کرد که از نصیب وارث مقر حصه توان گرفت واگر مقر به وارث بودی
آن حصه از اصل ترکه گرفتی که اگر از اصل ترکه او را ثلث رسد باید که آن حصه مقر ثلث باشد
واگر ربع باید آن حصه را ربع باشد و بر بین قیاس پس اگر میت پنج پسر و یک دختر باشد و یک
پسر اقرار کند که میت را دختر دیگر است زینب نام و بقیه ورثه اقرار نکنند پس اصل
ترکه به یازده بخش میشود هر پسر را دو حصه و دختر را یک حصه واگر زینب دختر باشد
ترکه را دوازده بخش باید کرد هر پسر را دو حصه و هر دختر را یک حصه پس زینب یکی از
دوازده باشد پس ترکه را چنان بخش باید کرد که حصه هر پسری بدوازده بخش شود پس شش

عدد اشان دوازده است هر دو را در یازده ضرب کردیم شصت و شش حاصل شد ترکه را
بران بخش کردیم هر پسری را دوازده سهم رسید پسر مقر ازان یازده سهم بزینب خواهد داد و پس

الباب الخامس فی استخراج الوصایا المبهمة وامثلتها اذا اوصی بمثل نصیب وارث
وسهم من ماله فینصف السهام الموصی بها الی اصل المال ویجعل الباقی بعد ذلک السهم منقسما علی
البلغ کما اذا اوصی بمثل ما لاحد بنیه الاربعة وسدس ما یبقی من الترکة مرانا فنوصی الوصیة
شیئا وباقی الترکة اربع حصص لعدد البنین ولا احتیاج الی اخذ السدس یقسم علی اثنی عشر قدر
الوصیة مثل ربعه وسدسه نصفها الیه یبلغ سبعة عشر یقسم الترکة علیها ویکون الخمس للموصی له
والکل ابن ثلثه ولو اوصی بمثل نصیب وارث وسهم بعینه نسبة یخرج ذلک الکسر الی
حصة ذلک الوارث من اصل الفریضة فان تباینا یضرب فی الفریضة وان تشارکا یضرب
جزء وفقه فی الفریضة ویوخذ قدر نصیب ذلک الوارث من حاصل الضرب ویضاف
الیه سهم ویعطی الجمیع الموصی له ویقسم الباقی علی حاصل الضرب کما لو اوصی بمثل نصیب احدی
بناته وثلثه ثلث بین اصل الترکة التسعة نصیب البنت منها واحد لا ثلث له یضرب
الثلثة فی التسعة یبلغ سبعة وعشرین نصیب البنت منها ثلثة ثلثة واحد فیعطی الموصی له اربعة
ویقسم الباقی علی سبعة وعشرین این باب در بیان قاعده چند است برای استخراج وصایای
مبهمه بتفصیل انکه چون وصیت کند که شخص را مثل نصیب یک وارث معین بدهید با حصه
معین از اصل مال او پس اول تصحیح میکنیم اصل ترکه را و نسبت دهیم باو قدر وصیت را
وبعد از اخراج وصیت تتمه مال را که میراث خواهد بود بر عدد سهام ترکه قسمت کنیم مثلا

هرگاه وصیت کند که زید را مثل نصیب پسری دهید یا سدس آنچه از مال او میراث خواهد
بود و موصی را چهار پسر باشد و وارث دیگر نداشته باشد پس فرض کنیم و بعد از اخراج وصیت
باقی مال را بچهار بخش کنیم هر پسر را بخشی و آن قدر میراث است و جهت سدس از دو مانده که ثلث
و چهار باشد مشارکت کنند در نصف سه را که نصف شش است در چهار ضرب کردیم دوازده
حاصل شد آن قدر میراث است که از پسر است هر پسر را سه حصه و جهت وصیت بمثل
نصیب پسر ست یا سدس آنچه از مال میراث خواهد بود و سدس دوازده دو است پس
وصیت پنج حصه باشد آن را افزودیم بر دوازده هفده شد مال را بر آن قسمت کردیم و اگر
وصیت کند که شخصی را بدهند نصیب وارثی و بعضی مشاع از آن نصیب مثل ثلث آن
نصیب یا خمس آن و تصحیح فریضه ورثه باید کرد و بعد از آن نسبت دادن مخرج کسر که با
نصیب ضم شده باشد آن نصیب از آن فریضه که تصحیح کرده بودیم اگر مساوی یکدیگر باشند آن
کسر را بر همان نصیب بیفزاییم و مجموع را بر فریضه ورثه که تصحیح یافته بود در اول حال بیفزاییم
حاصل مطلوب باشد و اگر متباین یکدیگر باشند مخرج کسر را در فریضه ضرب باید کرد و نصیب را
از حاصل ملاحظه باید کرد که چند میشود آن کسر او را بر او باید افزود و مجموع را بر حاصل افزود
تا مطلوب حاصل شود و اگر مخرج کسر مشارک نصیب باشد به وفق مخرج کسر را در فریضه ضرب
باید کرد و نصیب از حاصل اخذ کردن و کسر بر او افزودن و مجموع را بر حاصل ضرب افزودن
آنچه حاصل شود ترکه را بر او قسمت باید کرد و اگر مخرج در نصیب داخل باشد و نصیب
آن کسر باید افزود و مجموع را بر فریضه افزود حاصل مطلوب باشد و اگر نصیب در مخرج داخل

متباین

باشد عدد اضعاف مخرج مر نصیب را در فریضه ورثه ضرب باید کرد و نصیب را از آن اخذ کرد
و کسر بر آن افزود و مجموع بر حاصل ضرب افزود حاصل مطلوب باشد مثال اول شخصی را دو
پسر و دو دختر باشد و وصیت کند که زید از ترکه او مثل نصیب پسری بگیرد و نصف آن
نصیب پس فریضه ورثه شش میشود و نصیب پسر از آن دو سهم است و مخرج نصف
بر دو است پس نصف دو را بر دو افزودیم سه شد آن را بر شش افزودیم نه حاصل شد
آن عدد مطلوب است ترکه را بر آن قسمت کردیم سه حصه زید را رسید و شش اولاد را مثال
دوم وارث زوجه است و سه پسر و وصیت شده برای زید بمثل حصه پسری و ثلث آن
فریضه ورثه بیست و چهار میشود زوجه را سه حصه و هر پسر را هفت و سه که مخرج ثلث
است متباین هفت است پس سه را در بیست و چهار ضرب کردیم هفتاد و دو حاصل آمد
زوجه را نه و هر پسر را بیست و یک حصه ثلث هفت و یک که هفت باشد بر آن افزودیم
بیست و هشت آن حصه زید است و قدر وصیت بر هفتاد و دو افزودیم صد حاصل شد
ترکه را بصد بخش کردیم بیست و هشت زید را و هفتاد و دو ورثه را مثال سیم وارث
زوجه است و دو پسر و یک دختر و وصیت شده برای زید بمثل نصیب پسری و ربع آن فریضه
ورثه بیست سهم میشود پنج زوجه را و هر پسری را شش و دختر را سه و مخرج ربع که چهار است
مشارک شش است که نصیب پسر است در نصف پس نصف چهار در بیست ضرب
کردیم چهل شد نصیب پسر از آن دوازده میشود ربع آن سه است بر آن افزودیم پانزده شد
آن را بر چهل افزودیم پنجاه و پنج شد ترکه را بر آن قسمت کردیم پانزده زید را و چهل ورثه را



مثال قسم چهارم وارث زوجه و دو پسر و یک دختر و وصیت شده برای زید بمثل نصیب
پسری و ثلث الی المخرج ثلث که سه باشد داخل است در شش پس ثلث شش را بر او افزودیم
و مجموع را بر بیست و هشت شد ترکه را بران قسمت کردیم مثال قسم پنجم وارث
پدر است و سه پسر و دو دختر و وصیت شده برای زید بمثل نصیب پسری و نصف عشر آن
فریضه ورثه چهل و دو سهم میشود هفت پدر را و پسر را ده و مخرج نصف عشر که بیست
باشد نصف در و داخل است و عدد اضعاف مخرج مر نصیب را دو سه آنرا
چهل و دو ضرب کردیم هشتاد و چهار نصیب پسر بیست سهم میشود نصف عشر آن
یکسهم است بر بیست افزودیم صد و پنج سهم شد ترکه را بران قسمت کردیم بیست و یکسهم زید راست
و هشتاد و چهار ورثه را چهارده پدر را و هر پسر را بیست و دختر را ده و اگر
وارث سه پسر باشد و سه دختر و وصیت شده باشد برای زید بمثل نصیب دختری و ثلث آن
پس فریضه ورثه نه میشود هر پسر را دو سهم و هر دختر را یکسهم و یک در مخرج ثلث که سه
باشد داخلست پس عدد اضعاف سه و یک را که هم سه باشد در نه ضرب کردیم بیست
و هفت شد هر پسر را شش سهم و هر دختر را سه سهم ثلث سه بر سه افزودیم و مجموع بر
بیست و هفت سی و یک شد ترکه را بران قسمت کردیم و چهار سهم زید را دادیم و باقی
ورثه را دادیم او اوصی بمثل نصیب بعض الورثة الا سهاما من المال فیعطی الوارث الموصی
بمثل نصیبه ذلک السهم المستثنی من مخرجه ان واحدا وان کان اکثر من واحد یعطی السهام
المستثنی من مخرج الجمیع منقسما علیهم ثم یعطی باقی الورثة من المخرج تلک النسبة فان

استوفی المخرج فالوصیة باطلة وان لم یستوف یجعله منقسما علی سهام الورثة والموصی له او الموصی
فما اصاب الموصی له فهو سهمه ان کان واحدا او سهم الجمیع ان کانوا اکثر من واحد وما اصاب
کل واحد من الورثة فی الدفعتین فهو سهمه والمجموع اصل المال ثم معرفة سهام کل واحد علی
التفصیل ظاهر هرگاه وصیت کند شخص که بدهند از مال او شخصی را مثل نصیب بعضی
از وارثان بشرط آنکه کم کنند از آن نصیب سهمی از اصل مال مثل ربع یا عشر مثلا اگر
وصیت کرد که زید را دهند مثل نصیب پسری الا عشر مال بعد از آنچه زید بحکم وصیت بگیرد
باید که از نصیب پسر کمتر باشد بعشر مال قاعده کلیه درین باب آنست که آن سهم با آن وارث
بدهند و باقی ورثه را نیز در خود آن سهم و مال نسبت قدری از ترکه دهند اگر از ترکه هیچ باقی
نماند معلوم شود که آن وصیت باطل بوده و اگر چیزی باقی ماند آنرا بر ورثه و موصی له
قسمت باید کرد چنانکه شخص که موصی له در قدر میراث مثل آن وارث است که وصیت
شده که مثل نصیب او بموصی له بدهند مثالش وارث بیست و چهار پسر است و وصیت
کرده که زید را مثل نصیب پسری دهند الا ربع مال بعد باید که نصیب پسر بحکم ارث
زیاده از آن قدری باشد که زید میگیرد بحکم وصیت ربع مال پس هر پسر را ربع مال دادیم
از ترکه هیچ باقی نماند پس معلوم شد که آن وصیت باطل بوده و اگر وصیت کند که زید را
مثل نصف پسری باشد الا سدس مال پس هر پسر را سدس مال دادیم باقی ماند ثلث
مال آنرا قسمت کردیم بر زید و پسران بالسویه پس عددی خواهیم که او را سدس باشد
و ثلث او را خمس باشد آن سی بود ترکه را بر سی قسمت کردیم و هر پسر را پنج سهم دادیم

ده سهم باقی ماند آنرا بر پنج بخش کردیم دو زید را ده هر پسری را دو پس هر پسر را هفت سهم
میرسد و زید را ده و آن کمترست از هفت به پنج که سدس مالست و این قصه را در این
باب قاعده دیگر است بیا آنکه المکمل مثل نصیب وارثی اگر از نصیب او استثنا
واقع شده بر فریضه میراث افزاییم و بر مخرج کسر یکی افزاییم و مجموع اول را بر مجموع دوم
قسمت کنیم و خارج قسمت را از مجموع اول نقصان کنیم آنچه باقی ماند تمام مال باشد آنچه
از وی زاید است بر فریضه درو فرد وصیت و باقی میراث است مثلا هر وارث هر
یکی پسر یا سه پسر و وصیت شده که زید مثل نصیب [illegible] پسری بگیرد الا سدس
مال پس فریضه میراث هیجده است سه از پسر و هر پسر را پنج پس پنج بر هیجده افزودیم
بیست و سه گشت و یکی بر شش که مخرج سدس است افزودیم هفت شد بیست و سه را بر
هفت قسمت کردیم سه بیرون آمد و دو سبع [illegible] آنرا از بیست و سه کم کردیم نوزده
و پنج سبع ماند یک و پنج سبع از آن فرد وصیت است و هیجده میراث و در وصیت کمترست
از حصه پسر که پنج است سه و دو سبع و آن سدس نوزده و پنج سبع است و برای تصحیح کسر
هفت را در نوزده و پنج سبع ضرب کردیم صد و سی و هشت حاصل شد و آن عدد صحیح است
که ترکه را بر آن قسمت باید کرد دوازده زید را و سی و شش بود را و سی و پنج هر پسر را
او متوفی خلف ثلثه بنین و بنات و اوصی لاحد بمثل مال الاحد بنیه الا عشر المال والاخر
بمثل مال الاحد بنته ایضا الا نصف سدس المال والاخر بمثل مال الاحدی بناته الا ثلث خمس
المال والاخر بمثل مال الاحد بنیه و احدی بناته الا السدس المال مخرج الکسور ستون و

و مجموع الکسور منه خمسة وعشرون وهو الجزء ثلثة ستين و بقيتين و هم الموصى بمثل انصبائهم
فيضاف اليه والبنت اخرى ثلثة و ثمن يبلغ ثمانية وعشرين و عماسته واحد و ثلثون و سبعة
اثمان تقسم على سهام الورثة والموصى لهم و هي سبعة عشر نصيب كل بنت واحد و سبعة
اثمان تقسم على سهام الورثة فيضاف الى الاحبابها اولا و هو ثلثة و ثمن يبلغ خمسة و نصيب
بنت واحد من ستين و نصيب الموصى لهم مجملا خمسة عشر فللموصى له بمثل ابن الا العشر اربعة
و بمثل ابن الا نصف السدس خمسة و بمثل بنت الا الثلث الخمس واحد و بمثل ابن و بنت
الا السدس خمسة المبلغ خمسة عشر جزء وارث سه پسر باشد و سه دختر و وصیت واقع
شود برای زید بمثل نصیب الا عشر مال و برای [illegible] بمثل نصیب پسری الا السدس مال و برای
احمد بمثل نصیب دختری الا الثلث خمس مال و برای محمود بمثل نصیب پسری و نصیب دختری
الا سدس مال او عددی طلب کردیم که او را نصف سدس و عشر و ثلث و خمس باشد مخرج
نصف سدس دوازده است و مخرج عشر ده و مخرج ثلث خمس پانزده و مخرج دوازده
باده ... در نصف نصف ده در دوازده ضرب کردیم شصت حاصل شد و پانزده
داخلست در و بهمان اکتفا کردیم و مجموع کسر از آنکه سدس و نصف سدس و ثلث خمس و
عشر باشد گرفتیم بیست و پنج شد و آن مخصوص سه پسر و دو دختر است که وصیت شده
بمثل نصیب ایشان و چون بیست و پنج بر سه پسر و دو دختر قسمت باید هر دختر را سه
سهم و ثمن سهم رسد دختر دیگر را این همین دادیم مجموع بیست و هشت سهم شد و ثمن سهم
از شصت سهم باقی ماند سی و یک سهم و هفت ثمن سهم آنرا قسمت باید کرد بر سه پسر

وسه دختر وزید وبکر ولعمرو ومحمود وزید وبکر هر یک مثل نصیب پسری میگیرند ولعمرو مثل دختر
ومحمود مثل نصیب پسری ودختری پس قسمت کردیم سی ویک سهم واعتبار ثمن را بر شش
پسر وپنج دختر بغیره اهد. نصیب دختر یکی شد واعتبار ثمن ونصیب پسر دو ربع
ودر قسمت اول هر دختر را سه سهم وثمن سهمی بود پس تمام حصه او پنج سهم میشود وتمام
حصه پسری ده سهم باقی ماند که خاص وصایا ست زید را چهار سهم چه او مثل حصه
پسر ست که ده سهم باشد الا سدس مال که شش باشد دیگر را پنج سهم که آن نصیب پسر ست
آن نصف سدس مال ولعمرو ایضا سهم که آن کمتر ست از نصیب دختر بثلث خمس مال چه
خمس مال دوازده سهم ست وثلث آن چهار سهم ومحمود را پنج سهم که آن نصیب پسر دختر
ست الا سدس مال وطریقه اخری قریبه مما ذکرنا وهی ان تجعل سهام الورثة والموصی لهم
لولا الاستثنا جمیعا بجنس الوارث والموصی بمثل نصیبه والباقی من المخرج بعد سهام
الورثة نصیب الموصی له ویضاف ذلک الی جنس الوارث وتجعل الصایا فی
الورثة بتلک النسبة ثم تجمع الحصص فیکون اصل المال مثاله متوفی خلف ابوین وزوجة
واوصی لاجنبی بمثل ما لابنه الا خمس المال فسهام الورثة والموصی له سبعة عشر وهو
بجنس الاب وهو بمنزلة الخمس فی الطریقة المذکورة اولا ثم اذا جمعت سهام الورثة
بهذه النسبة کان الباقی من المخرج ثلثة عشر من خمسة وعشرین وهو نصیب الموصی له
فیضاف الی جنس الاب یبلغ ثلثین فهو نصیبه من خمسة وثمانین ونصیب باقی
الورثة بقیة اثنان واربعون منه طریقه دیگر آورده برای مسئله مذکور باشد

الکه

الکه سهام ورثه را با حصه موصی له اگر استثنا نبودی جمع کنیم وبدهیم بآن وارثی که وصیت بمثل
نصیب او شده بدهیم وآن قدر استثنا باشد که خاص مال وارث است وباقی ورثه را
بهمان نسبت بدهیم آنچه از مخرج بماند آن قدر وصیت است آنرا باو که وصیت بمثل وصیت
او شده بدهیم وموصی له نیز همان قدر وباقی ورثه را بآن نسبت آنچه جمع شود تمام ترکه خواهد
بود مثلا وارث پدر ومادر وزوجه باشد ووصیت شده که زید را مثل حصه پدر بدهند
الا خمس مال پس سهام ورثه دوازده است وحصه زید نیز اگر استثنا نبودی مجموع بدهند
میشود آنرا به پدر دهیم که آن خمس مال باشد وخمس از اصل مال که پدر را پنج است ومادر را
چهار وزن را سه پس عددی خواهیم که او را خمس باشد وخمس او را چهار خمس وسه خمس آن
بهشت وپنج هشت وخمس خمس ست پنج پدر رادیم وچهار خمس خمس او مادر را وسه خمس
خمس او زن را مجموع دوازده حصه میشود سیزده حصه میماند از بیست وپنج حصه آن قدر
وصیت است آنرا به پدر دهیم ومثل آن بزید مجموع حصه پدر سی سهم میشود مادر را بیست
وچهار سهم دادیم وزوجه را هجده پس تمام ترکه هشتاد وپنج سهم میشود فان اوصی لواحد
لواحد او لجماعة بثلث ما تبقی من الثلث بعد اخراج نصیب وارث منه او بربعه او ببعض
بسهم من اربعه فالطریق فی ذلک ان تجعل الکسور المنسوبة الی ما بقی مسقط المخرج ان لم یکن
ثم تضرب المخرج المنسوب الی المال فی ذلک المخرج مما یبلغ تزید علیه جمیع الکسور المنسوبة
الی ما بقی من مخرجها المذکوره ان کانت الوصایا مستثناة بتلک الکسور کما فی الامثلة
المذکورة او ینقصها منه ان کانت زایدة مما یبلغ او بقی هو نصیب الوارث الموصی

مثل نصيبه ثم يضرب سهام الورثة والموصى لهم في المخرج المنسوب الى ما بقي ايضا فما بلغ زيد
عليه الكسور المنسوبة ايضا او بعضها منه كما فعلنا اولا فما حصل فهو عدد الكسر المنسوب
الى المال فان كان مثل نصيب الوارث او اقل منه فالوصية باطلة والا فيضرب في مخرج
فالحاصل اصل المال اگر وصیت واقع شود برای یک کس یا جماعتی بثلث آنچه از ثلث
بماند بعد از آن که از ثلث نصیب وارثی اخراج کرده باشند یا بربع آنچه از ربع بماند بعد از
اخراج نصیب وارثی و برین قیاس تا چند کسر نسبت داده باشند آنچه باقی ماند مثل
ثلث ثلث باقی مانده بعد از اخراج نصیب برای زید و ربع آن برای عمرو و برین قیاس دیگر کسی
طریق آنست که اگر کسور مختلفه باشند برای آنها مخرج مشترک بگیرند و در مخرج کسری
که منسوبست باصل مال ضرب کنیم در آن مخرج مشترک و بر حاصل بیفزاییم جمیع کسوری
که منسوبست بآن مخرج مشترک از همان مخرج اگر آن کسور را در وصیت استثنا کرده باشند
یا کم کنیم از وی اگر افزوده باشند آنچه حاصل شود یا بماند نصیب آن وارث است که
وصیت شده بمثل نصیب او بعد از آن سهام ورثه و سهام آنکه وصیت برای او واقع
شده در آن مخرج مشترک ضرب کنیم و بر حاصل بیفزاییم کسوری را که در وصیت اعتبار
آنها شده یا کم میکنیم چنانچه گذشت آنچه حاصل شود عدد کسریست که منسوبست
باصل مال پس اگر مساوی نصیب وارثیست که وصیت شده بمثل نصیب او یا کمتر
از آنست آن وصیت باطل است و اگر نه صحیح است پس ضرب باید کرد آنرا در مخرج
کسری که منسوبست باصل مال حاصل مطلوب بود مثلا از شخصی چهار پسر مانده و وصیت

کرده که زید اخیر را مثل حصه یک پسر بدهند الا الثلث آنچه باقی مانده از ثلث بعد از
اخراج نصیب یک پسر از ثلث و لعمرو اخیر را مثل حصه یک پسر بدهند الا الربع آنچه
از ثلث باقی مانده بعد از اخراج نصیب پسری پس مجموع ثلث و ربع دوازده است و
ثلث و ربع او هفت و سه مخرج کسریست که منسوبست باصل مال چه از ثلث فرا
گرفته ایم پس سه در دوازده ضرب کردیم و هفت بر حاصل افزودیم چهل و سه شد پس
آن حصه یک پسرست و باز ضرب کردیم سهام ورثه را که آن چهارست با سهم دو
موصی له که زید و لعمرو باشند یعنی شش را در دوازده هفتاد و دو حاصل شد هفت بر آن
افزودیم هفتاد و نه شد آن ثلث مال است پس باقی از ثلث بعد از اخراج نصیب یک
پسر سی و شش است ثلث او دوازده است و ربع او نه پس زید را دوازده حصه رسید
زیرا که آن از چهل و سه کمترست بدوازده که آن ثلث باقی از ثلث است بعد از اخراج
نصیب و لعمرو را سی و چهار حصه رسید زیرا که کمترست از چهل و سه بنه که ربع آن باقیست
مجموع آن شصت و پنج سهم میشود باقی ماند که آن دویست و سی و هفت سهم است
صد و هفتاد و دو سهم آن مخصوص پسرانست هر پسر را چهل و سه می رسد و این کهتر را
درین باب طریقه دیگرست بیانش آنکه این وصایا اقتضای آن کند که کسر منسوب
باصل مال مشتمل باشد بر نصیب وارثی و مخرج کسر با کسوری که در وصیت اعتبار کرده
شده با قی اجزای که مساوی او باشد بر آن قیاس کس تمام مال چند نصیب میشود
و چند مثل مخرج قدر استثنا را خواه یکی باشد و خواه بیشتر از مخرج معلوم میکنیم و از

وصایا کم کنیم بر وجهی که موصی تعبیر کرده و بر مخرج که گرفته بودیم میتوانیم پس آن نصیب که وصیت
بمثل او شده بصاحب نصیب میدهیم و باقی ورثه را بهمان نسبت از انصباء و سهام
که او را از مخرج چند میدهیم معلوم میشود که نصیب چند سهم بوده و باین میدانیم که قدر وصیت
نیز چند سهم بوده مثلا در مثال مذکور ثلث مال مشتمل میشود بر نصیب پسری و
دوازده سهم پس تمام مال سه نصیب باشد و سی و شش سهم از آنکه نصیب چهار سهم کم
آن ثلث دوازده است کم کردیم و باقی که آن نصیب باشد الا چهار سهم بزید دادیم و به
احمد یک نصیب الا سهم باقی ماند از مال یک نصیب و چهل و سه سهم که برابری میکند
با چهار نصیب پس سه نصیب برابرست با چهل و سه و یک نصیب برابرست با
چهارده سهم و ثلث و حصه زید ده سهم میشود و ثلث و حصه عمرو یازده سهم میشود و دو
ثلث و تمام مال هشت و نه سهم میشود و از برای تصحیح سهام در مخرج سه در هشتاد و نه
ضرب کردیم دویست و شصت و هفت میشود آن تمام مالست بر وجهی که در هیچ حصه
از وی کسری نباشد مثال دیگر وارث نه پسر باشد و وصیت شده برای زید اجنبی بمثل نصف
آنچه باقی ماند از ربع مال هرگاه که از آن ربع نصیب یک پسر اخراج کنند و از برای عمرو
بثلث آنچه از ربع باقی ماند بعد از اخراج نصیب پسر از ربع و برای خالد ربع آنچه
باقی ماند از ربع بعد از اخراج نصیب پسر پس طریق مختصر گوئیم مخرج ربع و ثلث دوازده است
بر نصف و ثلث و ربع آن سیزده و مجموع کسر منسوب با اصل چهارست که مخرج ربعست
آنرا در دوازده ضرب کردیم چهل و هشت حاصل گشت سیزده که مجموع کسورست از آن

کم کردیم

کم کردیم سی و پنج باقی ماند آن نصیب یک پسرست باز نه در دوازده ضرب کردیم
صد و هشت حاصل گشت سیزده از آن کم کردیم نود و پنج باقی ماند آن ربع مالست پس
تمام مال سیصد و هشتاد باشد و نصیب زید از آن سی سهم باشد و نصیب عمرو هشت
سهم و نصیب خالد یازده سهم مجموع شصت و پنج شد از سیصد و هشتاد کم کردیم
سیصد و پانزده ماند بر نه قسمت کردیم سی و پنج بیرون آمد آن نصیب یک پسرست
و بر طریقه که ما گوئیم بمقتضای وصیت ربع مال مشتمل است بر نصیب پسری و دوازده
سهم و تمام مال چهار نصیب میشود و چهل و هشت سهم سیزده سهم از آن قدر وصایاست
شش زید را و چهار عمرو را و سه خالد را باقی ماند سی و پنج سهم که برابر پنج نصیب باشد
پس یک نصیب هفت سهم باشد و تمام مال هفتاد و شش سهم میشود و گویا که مصنف بان
طریق اشارت کرده و گفته و هذه المسئلة بطریق اخری تخرج من خمس هذا المبلغ و هو ستة
و سبعون فیکون کل نصیب خمس ما ذکرناه یعنی این مسئله بطریقه دیگر از خمس این مبلغ که
سیصد و هشتاد باشد بیرون می آید که آن هفتاد و شش باشد پس هر نصیبی خمس آن
باشد که اول حاصل شده بود فاما مثال ما یکون مستحیلا ان یوصی لاجنبی بمثل ما لاحد بنیه
الا ثلث ما یبقی من الثلث مثلا و له ابنان ضربنا الثلثة فی الثلثة بلغت تسعة زدنا
علیها واحدا بلغت عشرة هی نصیب ابن ثم ضربنا سهام الورثة والموصی له وهی ثلثة
ایضا فی ثلثة بلغت تسعة زدنا علیها واحدا بلغت عشرة و هی ثلث المال مثل نصیب
الابن فالمسئلة مستحیلة اما مثال که محال باشد آنکه وارث دو پسر باشند و وصیت

واقع شود برای زید بمثل نصیب پسری الا ثلث آنچه از ثلث باقی مانده بعد از اخراج
نصیب پسر این مثال محالست زیرا که بعضا تقاضا میکنند که حصه هر پسری
از ثلث کمتر باشد بلکه مال زیاده از مجموع نصیب پسری باقدر وصیت باشد و این
مستلزم آنست که یک ثلث بالتمام و بعض از دو ثلث باقی مانده که نه صرف میراث
شود و نه صرف وصیت و این باطل است تفصیل این سخن آنکه بنا بر قاعده مذکوره
که مصنف ذکر کرده بود سه در سه ضرب باید کرد و یکی بر حاصل افزون ده شد آنکه نصیب
یک پسر خواهد بود باز سهام ورثه و زید را که آن چهار است در سه ضرب کردیم و
یکی بر حاصل افزودیم ده شد که آن ثلث مال است مثل نصیب پسری ثلث مساوی
نصیب پسر باشد و وصیت اقتضا کرده که از ثلث قدری باقی ماند پس تصحیح این مسئله
محال باشد ولنختم المختصر بالعلاوة الموعودة فی ذکر مسائل یشتمل علی اکثر انواع الابواب
المذکورة وهی مسئلة متوفی خلف ثلث زوجات و ابنین و بنتا و
خنثی مشکلا امرء واحدی زوجاته هی ام البنت و ابن واحد من ابنیه وقد اوصی لاجنبی
بمثل ما لابنه الا النصف ما بقی من الثلث بعد اخراج نصیبه من الثلث والاخر بمثل ما لابیه
الا الثلث ما بقی والاخر بمثل ما لابن واحد الا السدس ما بقی ثم وقع الهدم علی الابن
الذی لم ام امها بعد المتوفی المذکور وعلی ام الخنثی احدی الزوجات المذکورة
وعلی بنت للابن وخلفوا المذکورین ومات الابن الاخر وخلف ثلث بنین وقد
اقر احدهم بزوج له وابنه منها ومات الزوجة الثانیة وخلف ابن ابی اختها

لابیها الذی هو ابن ابن اختها لامها والذی هو ابن بنت اختها لابیها والذی هو
ابن بنت اختها لامها وابن بنت اخری لابیها ایضا وماتت الزوجة الثالثة ایضا
وخلفت زوجا وعما وعمة والزوج ابنها اوصت لاجنبی بثلث مالها ثم مات فی
خلف بنتین ولم یخلف غیر المتوفی الاول من اصل المال بالطرق المذکورة مائة و
ثمانون للاب اربعة وعشرون وللام اربعة وعشرون وللزوجات ثمانیة عشر و
لکل ابن اربعة وعشرون وللبنت اثنا عشر وللخنثی ثمانیة وللموصی له الاول ستة وللثانی
اثنا عشر وللثالث ثمانیة عشر ثم نقسم الاربعة والعشرون التی هی لابن المهدوم علیه علی
ورثته فنصیب ابیه ستة وینتقل الی ورثتها والباقی لبنته وینتقل الی جدی ابیها
ثم نقسم الستة التی هی لزوجة المهدوم علیها مع ابنها علی ورثتها فنصیب بنتها اثنان
وابنها المهدوم معها اربعة وینتقل به اثنان الی جده وواحد الی جدته وواحد
الی اخته فبلغ نصیب الجد ثمانیة وثلثین ونصیب الجدة احد وثلثین ونصیب البنت
احد وعشرین واما الاربعة والعشرون التی هی حصة الابن الاخر فیقسم علی ورثته و
المقر بهما فیکون لکل ابن ثمانیة وللابن المقر ستة له واما الستة هی حصة الزوجة
الثانیة فلذی القرابات الاربع خمسة منها ولذی القرابة الواحدة واحدة واما
الستة هی حصة الزوجة الثالثة فلزوجها ثلثة منها واحد للموصی له المتوفی وواحد لکل
بنت من بنته ولعمها اثنان ولعمتها واحده وهذا الجواب عنه وبالله التوفیق و
علیه التکلان مصنف رحمه الله تعالی ختم رساله کرده بعلاوه که مشتمل است بر قواعد مذکوره

از ابواب فرایض و مسایل حفی و بهم و متناسخه و اقرار و وصیت بیانش آنکه
شخصی وفات کرده و وارث او پدر و مادر ست و سه زوجه و دو پسر و یک دختر و
یک خنثی مشکل و یک زوجه مادر دختر ست و یک پسر از آن دو پسر و دو زوجه دیگر
ام ولد نیستند و وصیت کرده برای زید احمد بمثل نصیب پدر الا النصف آنچه
از ثلث او باقی ماند بعد از اخراج نصیب پدر را از آن ثلث و وصیت کرده برای
لعمه بمثل نصیب مادر الا الثلث آنچه باقی ماند از ثلث بعد از اخراج نصیب مادر را
و برای محمود بمثل نصیب پسری الا السدس آنچه باقی می ماند از ثلث و بعد از آن هم
واقع شده بر پسری که مادر او در حیات مانده بعد از آن پدر کش و نام آن پسر حسین است
و بر آن مادر و بر دختران پسر و وارث پسر همان مادر و دختر ست و وارث مادر
دختر اوست و دختر متوفی اصل است و وارث پسر همان جده اوست و پسر دیگر
از میت که موسی نام دارد مثلا پیش از قسمت ترکه وفات کرده و از و سه پسر ماند
عیسی و ابراهیم و یوسف و عیسی اقرار کرد که زینب زوجه موسی بوده در حال وفات
او و مریم دختر او و ابراهیم و یوسف اقرار نکردند و زوجه دیگر از آن سه زوجه که نامش
فاطمه باشد پیش از قسمت وفات یافته و وارث او پسر پسر برادری پدری اوست که
او پسر پسر خواهر مادری و پسر دختر خواهر پدری و پسر دختر برادر مادری پر ست و پسر
دختر برادر پدری دیگر و زوجه دیگر نامش ماجرا باشد وفات یافته و از و شوهری
و عمه و عمی مانده و زوجه اقرار کرده که ماجرا وصیت کرده برای اسمعیل احمد بمثل ثلث مال

خود بعد

خود و بعد از آن زوجه مرده و از و دو دختر مانده از حزماجو ترکه تمام این کسان مرده اند
همان حصه ایست که از متوفی اول بدیشان رسیده لکم و زیاد پس فریضه متوفای اول
صد و اسناد میشود بنابر آنکه خنثی مثل دختر و نصف دختر گیرد چنانچه او را سه حصه
باشد و دختر را دو حصه و پسر را چهار حصه تفصیلش آنکه اول برای فریضه میراث
عددی طلب کنیم که او را سدس و ثمن باشد و ثمن او را ثلث باشد تا بر سه زوجه منقسم
شود و بعد از اخراج ثمن و سدس باقی بر سیزده منقسم شود هر پسر را چهار و سه خنثی را
و دو دختر را آن عدد بیست و چهار ست نصیب هر یک از مادر و پدر چهار سهم و
نصیب هر زوجه یکسهم برای تصحیح وصایا گوییم که ثلث مال مشتمل است بر نصیب پدر
و دوازده سهم پس چون زید قدر وصیت خود از ثلث بگیرد ده سهم باقی ماند از ثلث
چه او نصیب پدر میگیرد الا النصف آنچه از ثلث باقی ماند و چون لعمه قدر وصیت
خود میگیرد از ثلث شانزده سهم باقی ماند زیرا که نصیب پدر و مادر درین فرض یکسانست نت
و چون محمود قدر وصیت خود میگیرد از ثلث چهارده سهم می ماند مجموع باقیات چهل
و هشت سهم میشود هشت پدر را و هر زوجه را دو سهم و هر پسر را هشت سهم و
خنثی را شش سهم و دختر را چهار سهم و چون وصیت اول کمتر ست از نصیب پدر شش
سهم پس قدر وصیت دو سهم باشد و وصیت دوم چهار سهم باشد و وصیت سیم
شش سهم مجموع دوازده سهم بر چهل و هشت افزودیم شصت سهم شد آن وصایا
و میراث خواهد بود و چون هم واقع شده بر حسین و مادرش و دخترش ایشان

وارث بلکه یکبار نیز پس از حصه حسین که هشت است سدس مادر او راست و باقی
دخترش را و هشت سدس ندارد اما با مخرج که سدس باشد در نصف ضرب کنیت
نصف شش در شصت ضرب کردیم صد و هشتاد شد حصه حسین ازان بیست و
چهار میشود بعد از هم چهار حصه ازان منتقل میشود بمادر او و از و منتقل میشود
ببرادرانش زنده او و باقی دختر حسین را خواهد بود و از و برادرانش زنده او منتقل
میشود و آن جد و جده است و از حصه مادری که شش سهم است چهار سهم منتقل
بحسین میشود و از و برادرانش زنده او که جد پدر بست با جده پدری و خواهر
پدری و مادری او دو سهم جد را و یکسهم جده را و یکسهم خواهر را و از حصه موسی که بیست
سهم است منقسم میشود بر عیسی و ابراهیم و یوسف و زینب که عیسی اقرار کرده که زوجه
موسی بوده هشت سهم ابراهیم را و اشت یوسف را و شش سهم عیسی را و یکسهم مریم را
و شش سهمی که حصه فاطمه است پنج ازان منتقل شود بصاحب قرابات و یکسهم
بصاحب قرابت و شش سهمی که حصه علی است سه سهم از زوج او است و یکسهم
ازان سه سهم اسمعیل راست و هر دختر را از دختران آن زوج یک سهم و از سه سهم
باقی ده سهم عم علی راست و یک سهم عم او را اینست تفصیل این مسئله و برین
ختم رساله شد الحمد لله وارث میراث الارض والسماء
والصلوة علی خاتم الرسالة و آله الهدی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نثق

الحمد لله رب العالمين والصلوة والتسليم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد فقد حمل
العبد الفقير الحقير الراجي عفو ربه اللطيف الخبير عبيد الله بن خليل الجبر الوارد عن رسول الله صلى الله عليه
وآله اجمعين وهو تعلموا المواريث وعلموها الناس فانها امر معتوص وسيقبض العلم وتظهر الفتن
حتى يختلف الرجلان في فريضة فلا يجدان من يفصل بينهما ان اكتب شيئا يحب طالبي ليستعان
به على تقسيم الفريضة وربما الجبر يدل على معرفة الاستحقاق وهو الظاهر وقد وجدنا ان معرفة الاستحقاق
وهو الظاهر وقد وجدنا ان معرفة الاستحقاق لا تخفى غالبا على من مارس هذا العلم بخلاف القسمة فانها
تخفى غالبا فهذا جمع الفصول التي نوجبها ونرحل في السياق شيئا من معرفة الاستحقاق وبالله التوفيق ومعرفة
النسب بين الاعداد ومعرفة التوزيع وتصحيحها ومخارجها مفرد ومجتمعه مستمدا من الله حسن التوفيق
والهداية الى سواء الطريق راجيا بذلك منه عظيم الاجر وجزيل الثواب وان يرزب العبد لديه ذلك و
حسن مآب انه اكرم مسئول فاجاب وهو حسبي ونعم الوكيل والمرجو ممن اطلع على زلة لاخلال
ليسامح ولا يفضح من مواليه فان ذلك من كان ذوي الفضل الحسب والاحسان ذوي المروات ذب ولنبدا
بالاهم فالاهم من ذلك الاول في معرفة النسب بين الاعداد فانها لا تخلو من اربعة احوال اما متماثلة ويعبر
عنها بالتساوي واما متداخلة ويعبر عنها بالتداخل واما متوافقة ويعبر عنها بالتشارك واما
متباينة ويعبر عنها بالتضاد والتباين والتناقض فالاول مثل ثلثة وثلثة واربعة واربعة ونحو
ولا تحديد والثاني ملك في معرفة تلك امور احدها ان ينقص اقل العددين من اكثرهما مرتين او مرارا
فيفني العدد الاكثر الثاني ان تضع على الاقل مثلها مرة او مرارا فيساوي العدد الاكثر الثالث ان تقسم

الاكثر على الاقل فينقسم قسمة صحيحة فالثلثة مختلف لفظا لا معنى كثلاثة وستة واربعة وثمانية
وخمسة وعشرة وما اشبه ذلك وكاحد عشر واثنين وعشرين واثني عشر واربعة وعشرين
وما اشبه ذلك ولا تحديد في الاجزاء والثالث له معنيان احدهما اعم وهما العددان
المختلفان اللذان يعدهما غير الواحد من الاعداد سواء زاد الاقل عن نصف الاكثر ام لا و
الثاني من كل المتداخلين واخص وهما العددان اللذان اذا اسقطت الاقل من الاكثر مرة
او مرارا بقي اكثر من واحد لا يمكن ان ينقص منه وهذا المعنى يباين المتداخلين كالاربعة والستة
والستة والعشرة والثمانية والاثني عشر وما اشبه ذلك فاذا اسقطت الاقل من
الاكثر بقي اكثر من واحد فرد الفاضل الى الذي اسقطت اولا ولا تزال ترد ما بقي من
ذلك العدد الى ان يفنى العدد المنقوص منه فان فني بواحد فالعددان متباينان وبهذا
عرف الرابع وبالاثنين الموافقة بينهما بالنصف وبثلاثة بالثلث وهكذا الى العشرة
وهو حد الكسور التسعة وان فني باحد عشر الموافقة بينهما باجزاء احد عشر وباثني عشر
الموافقة باجزاء اثني عشر وما اشبه ذلك ولا تحديد في الاجزاء وبالجملة فاي عدد كان
المفني الموافقة باجزاء ما فيه من الاحاد فاذا قيل ان نسبة بين الثلثة والستة فيقال متناسبان
متوافقان بالمعنى الاعم وكذا الاربعة والثمانية وما اشبه ذلك واما الاربعة والستة فانهما
يتفقان بالنصف بالمعنى الاخص وبالثلث كستة وتسعة وبالربع كثمانية واثني عشر
وما اشبه ذلك وهكذا الى العشرة وهو حد الكسور التسعة وبالجزء بالمعنى الاعم كاحد عشر
واثنين وعشرين وكاثني عشر واربعة وعشرين وما اشبه ذلك وبالمعنى الاخص كاثنين و

وعشرين وثلثة وثلثين وكاربعة وعشرين وستة وثلثين وما اشبه ذلك والتحديد
في معرفة الفروض ومستحقيها ومخارجها الفروض المسماة في كتاب الله عز وجل ستة النصف
ونصف النصف ونصف نصف النصف والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما وهذه السهام ذكرها الله تعالى
في اربعة عشر موضعا في الثلث الآيات اللاتي في سورة النساء فالاول قوله تعالى فان كن
نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك فتعين الفرض ومستحقه وهو الثاني وكذا الاصل الآتية
الثاني قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف والثالث والرابع قوله تعالى ولابويه لكل
واحد منهما السدس ان كان له ولد والخامس قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه
الثلث فان كان له اخوة فلامه السدس والسادس قوله تعالى ولكم نصف ما ترك ازواجكم
ان لم يكن لهن ولد والسابع قوله تعالى فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن والثامن قوله
تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد والتاسع قوله تعالى فان كان لكم ولد فلهن الثمن
والعاشر والحادي عشر قوله تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امراة وله اخ او اخت
فلكل واحد منهما السدس والثاني عشر قوله تعالى فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث
والثالث عشر قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك والرابع عشر
قوله تعالى وان كانتا اثنتين فلهما الثلثان وذكر سبحانه وتعالى اربعة فروض حصة
سماه غير محدود الاول قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين والثاني
قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن لها ولد والثالث قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء
فللذكر مثل حظ الانثيين والرابع قوله تعالى وان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث

الثلث

فيكون الباقي للاب لا بعض القدر المحدود الذي لا يجوز ان ينقص عنه بل الذي اتفق له فلو دخل
عليهم زوج او زوجة لم ينقص الام عما سمي لها في هذا الموضع ولو كان هو القدر المحدود لجاز
ذلك بدخول الزوج او الزوجة وقد علمنا خلاف ذلك فالنصف فرض اربعة سهم البنت
للصلب وسهم الزوج مع عدم الولد وان نزل وسهم الاخت من قبل الابوين او الاخت من
قبل الاب اذا لم يكن اخت من قبلهما والربع سهم اثنين الزوج مع الولد وان نزل وسهم
الزوجة او الزوجات مع عدم الولد وان نزل والثمن سهم الزوجة او الزوجات مع
الولد وان نزل والثلثان فرض ثلثة سهم البنتين فصاعدا وسهم الاختين فصاعدا من
قبل الابوين او الاب اذا لم يكن اخوات من قبلهما والثلث فرض اثنين سهم الام مع عدم
الولد وعدم من يحجبها وسهم الاثنين فصاعدا من قبل الام ذكورا او اناثا او بالتفريق و
السدس فرض خمسة سهم كل واحد من الابوين مع الولد وان نزل وسهم الام مع الاخوة
من الابوين او الاب مع وجود الاب بالشروط المذكورة في محالها وسهم كل واحد من
كلالة الام ذكرا كان او انثى وهذه الفروض منها ما يصح ان يجتمع ومنها ما يمتنع فالنصف يجتمع
مع مثله كزوج واخت من الابوين او الاب ومع الربع كبنت وزوج او زوجة و
اخت من الابوين او الاب ومع الثمن كبنت وزوجة او زوجات ولا يجتمع مع الثلثين
وقوله في ح لبطلان العول بل الظاهر لو صح العول لم يجتمعا لان المال لا يقوم
بنصف وثلثين من مخارج الفروض بغير كسر ولم يوجد لانه لان النصف في الثلثين
من ستة وجه النسبهم من خارج بسبب العول مجاز لا حقيقة لورود الخبر عن سلمان

رض

حين وقعت فريضة وارثها زوج واختان فعيلت فعال والذي يعلم عدد رمل عالج ما يعلم
ان فريضة تقوم بنصف وثلثين ويجتمع النصف مع الثلث كزوج وام او زوجة وابوين مع عدم
الحاجب او زوج واخوين من ام كما ذكر اولا والسدس كبنت واحد الابوين او هما ولا يجتمع
الربع والثمن ويجتمع الربع مع الثلثين كزوج واختين او زوج وبنتين ومع الثلث كزوجة
و[illegible] كذا الام او زوجة وابوين مع عدم الحاجب بالشروط المذكورة في محالها
ومع السدس كزوجة وواحد من كلالة الام ويجتمع الثمن مع الثلثين كزوجة وبنتين ومع
السدس كزوجة وابوين وولد او احد الابوين وولد ولا يجتمع الثمن مع الثلث ولا الثلث
مع السدس [illegible] اتفاقا كابوين وزوج [illegible] في معرفة مخارج الفروض منفردة و
مجتمعة فهي [illegible] الثلث والثلثين من ثلثة لان المخرج هو اقل عدد يخرج منه ذلك
الكسر صحيحا فمخرج النصف ظاهر لان النصف من اثنين والثلث من ثلثة وهكذا الى العشر وكذا
احد عشر مخرجه احد عشر وكذا اثنا عشر مخرجه اثنا عشر وهكذا واما المجتمعة فاعدد ان او
ازيد فتنظر اولا في مخارجها فانها ما ان تتباين او تتداخل فان تماثلا فمخرج احدهما كاف
كنصف ونصف او ثلث وثلث وهكذا الى العشر وكذا احد عشر واثنا عشر
عشر كافية وان تداخلا فالاكثر كاف كسدس وثلث او ربع وثمن وهكذا الى العشر
وكذا من احد عشر وجزء من اثنين وعشرين او جزء من اثنى عشر وجزء من اربعة وعشرين
وما اشبه ذلك وان توافقا فاضرب احدهما في وفق الآخر فما بلغ فمنه المخرج
كربع وسدس وثمن وهكذا او جزء من اثنين وعشرين وجزء من ثلثة وثلثين وما اشبه ذلك

وان تباينا فاضرب احدهما في الآخر فما بلغ فمنه المخرجان كنصف وثلث او ثلث وربع
وهكذا او كجزء من احد عشر وجزء من ثلثة عشر وما اشبه ذلك وان زادت على عددين فاما
ان يتماثل جميعا فمخرج احدهما كاف كثلث وثلث وثلث مثلا او يتداخل فالاكثر
كاف كنصف وربع وثمن او يتوافقا فاضرب احدهما في وفق عدد فما بلغ بنسبة الى التوالية
فان ماثله فمخرج احدهما كاف وان داخله فالاكثر كاف وان وافقه فاضرب احدهما
في وفق الآخر فما بلغ فمنه مخرج الجميع كربع وسدس وعشر فاضرب اربعة في ثلثة او ستة في
اثنين وفق الاربعة تبلغ اثنى عشر وبينها وبين مخرج العشر توافق بالنصف فاضرب احدهما
في وفق الآخر تبلغ ستين ومنه مخرج الجميع هذا اذا كان التوافق بين جميع الاعداد كهذا المثال
وكذا اذا كان التوافق من وجه والتباين من وجه كربع وسدس وتسع فاضرب اربعة
مخرج الربع في ثلثة وفق مخرج السدس اثنى عشر وبينها وبين مخرج التسع وفق بالثلث
فاضرب احدهما في وفق الآخر تبلغ ستة وثلثين ومنه مخرج الجميع وان وافق من وجه و
باين من وجه فاضرب احد المتوافقين في وفق الآخر ثم ما كان في العدد المباين لهما كربع
وسدس وخمس فاضرب اربعة مخرج الربع في وفق مخرج السدس تبلغ اثنى عشر فتضرب
في مخرج الخمس المباين لهما يبلغ ستين فهو مخرج الجميع وادراج بعض الكسور لم يلي فرضا
ليستغنى عن معرفتها في محل اخر نذكره او تتباين فاضرب احدهما في عدد الآخر
فما بلغ اضربه في العدد الآخر فما بلغ فمنه مخرج الجميع وهكذا ان زاد عن ذلك سواء المخرج
ان شاء الله تعالى علام بارش وتمام بحث في تقسيم الفريضة على الورثة الذي
اما وفق السهام او زائدة او ناقصة فالاقسام ثلثة اما الاول وهو اذا كانت

الفريضة وفق السهام وفيه مسائل الاول الفريضة ان انقسمت من غير كسر فلا بحث
مثل اخت مع زوج فالفريضة من اثنين النصف سهم واحد للاخت وسهم للزوج
ومثل بنتين وابوين او اربع بنات فالفريضة من ستة للابوين السدسان وللبنات
الثلثان في الصورتين تنقسم من غير كسر الثانية اذا انكسرت على فريق واحد فقط فاما
بين ذلك الفريق ونصيب الفريق سواء كان ذو فرض اولا اما ان لا يكون بينهما وفق او يكون
فان كان الاول فاضرب العدد في الفريضة فما بلغ فمنه تصح كابوين وثلث بنات
او خمس مثلا او ذكورا او بالتفريق وتبلغ قسمتهم ذلك وان كان الثاني فاضرب الوفق
من العدد لا من النصيب في الفريضة ولو ضرب الوفق من النصيب لم تصح القسمة كابوين
وست بنات او ذكور مثلا فالوفق من العدد ثلثه تضربه في ستة فما بلغ ففي
تصح منه والوفق من النصيب اثنان فتضربه في ستة يبلغ اثني عشر ولا ينقسم وهكذا لو
ضرب الوفق من النصيب ثانيا وثالثا وان كان الوفق مفردا لم ينهض بالضرب
كابوين وثمان بنات او ذكورا او بالتفريق وتبلغ قسمتهم ثمانية ولا ينظر بين النصيب و
العدد الا الوفق وعدمه لا التداخل وان صحت منه لكن من اعلا فحج فالاول اولى
كابوين وثمان بنات او ذكورا او بالتفريق فتبلغ قسمتهم ثمانية ووفق العدد اثنان فتضر[بها]
في ستة تبلغ اثني عشر وضرب ثمانية في ستة ثمانية واربعين فتامل وان عشر ذكورا
او اناثا او بالتفريق كذا او لا وما اشبه ذلك فوفق العدد ثلثه ضربها في ستة
تبلغ ثمانية عشر ومنه تصح وضرب اثني عشر في ستة تبلغ اثنين وسبعين فتامل الثالثة
اذا انكسرت على اكثر من فريق واحد فلا يخلو من احد ثلاثة اقسام اما ان يكون بين

كل فريق ونصيبه من الفريضة وفق او لا يكون او يكون لبعض دون بعض فان كان الاول فرد كل
فريق الى جزء الوفق وان كان الثاني فاترك كل عدد بحاله وان كان الثالث فرد صاحب
الوفق الى وفقه واترك الاخر بحاله ثم بعد ذلك ننظر الى الاعداد فانها لا تخلو من اربعة
اشياء اما متماثلة او متناسبة او متوافقة او متباينة ففي الاول يجزي ضرب احدهما
عن الباقي في الفريضة وفي الثاني ضرب الاكثر في الفريضة وفي الثالث يضرب احدهما
في وفق الاخر فما قام في الفريضة وفي الرابع اضرب احدهما في الاخر فما قام في
اصل الفريضة وفيه تفصيل يأتي ان شاء الله تعالى فالتماثل كست زوجات على ما هو
ممكن وثمانية اخوة من ام وعشرة من اب او تسع زوجات مثلا واثني عشر اخا من
ام وخمسة عشر من اب ولا يجوز بعد التوزيع السابق ولا يشترط حصول التماثل والتناسب
والتوافق والتباين في الجميع بل ولو مع غلبة احد الطرفين كزوجتين وستة عشر اخا من
ام واربعة من اب ولا يجوز بعد التوزيع المذكور ومثال التناسب بين جميع الاعداد كزوجتين
وستة عشر اخا من ام وثمانية من اب ولا يجوز بعد التوزيع السابق ولا يشترط حصول
التماثل والتناسب والتوافق والتباين في الجميع بل ولو مع غلبة احد الطرفين كزوجتين
وستة عشر اخا من ام واربعة من اب ولا يجوز بعد التوزيع المذكور ومثال التناسب بين
جميع الاعداد كزوجتين وستة عشر اخا من ام وثمانية من اب ولا يجوز بعد التوزيع السابق
ومثال التناسب وغلبة احد الطرفين كزوجتين وثمانية اخوة من ام وستة من اب
ولا يجوز ايضا بعد التوزيع فالستة كافية واما مثال التوافق بين الاعداد في الجملة بعد التوزيع
ففيه خمسة وجوه الاول ان يكون الوارث عددين فقط كستة اخوة من ام وتسعة من اب

فنضرب احدهما في وفق الآخر ثم ما قام في الفريضة تبلغ اربعة وخمسون ومنه تصح الوجه الثاني
الوارث ازيد من عددين ولكن التوافق بين عددين بعلة احد الطرفين بعد التوزيع الاول
كاربع زوجات وثمانية اخوة من ام وستة من اب فهي مباينة من وجهين و
موافقة من وجه ولا تحتاج على ما رسم لما قررنا سابقا الوجه الثالث الوارث ازيد من
عددين ولكن بعد التوزيع المذكور بينهما توافق من وجه وتباين من وجهين كاربع زوجات
وسبعة اخوة من ام وستة من اب ففي هذا المثال ثلثة اوجه والمرجح واصولا زيد
لا ينقص ولو اقتصرنا على احدها كفى وتتعدى [illegible] الى ما يضاهي هذا المثال فنقول اضرب
اربعة في وفق الستة تبلغ اثنى عشر وانظر ما بينها وبين ما بقي من النسب الاربع بينهما تباين
فاضرب احدهما في الآخر تبلغ اربعة وثمانون ثم اضرب ما قام في الفريضة تبلغ الف
وثمانية ومنه تصح الثاني ان تضرب اربعة في سبعة تبلغ ثمانية وعشرون ثم انظر ما
بينها وبين الستة تجدهما يتفقان بالنصف فاضرب احدهما في نصف الآخر
تبلغ ما بلغت اولا ولا تحتاج كما قررناه سابقا الثالث ان تضرب ستة في سبعة
تبلغ اثنين واربعين ثم انظر ما بينها وبين ما بقي تجد بينهما توافقا بالنصف فاضرب احدهما
في نصف الآخر تبلغ ما بلغت اولا وهو اربعة وثمانون ولا تحتاج بعد ذلك الوجه الرابع
الوارث ازيد من عددين ولكن بعد التوزيع السابق بينهما توافق من وجهين وتباين من وجه
كاربع زوجات وستة اخوة من اب وتسعة من ام فاضرب احد الاعداد في وفق
عدد ثم انظر بينه وبين ما بقي فاضرب الستة في وفق التسعة تبلغ ثمانية عشر فانظر
بينها وبين الاربعة تجدهما يتفقان بالنصف فاضرب احدهما في وفق الآخر تبلغ ستة

وثلثون

وثلثون فاضربها في اصل الفريضة فما بلغت صحت منه او اضرب اربعة في تسعة تبلغ
ستة وثلثون والستة داخلة فيها فاضرب الستة وثلثين في اصل الفريضة ومنه تصح او
اضرب الستة في وفق الاربعة تبلغ اثنى عشر وبينها وبين التسعة وفق بالثلث فاضرب
احدهما في وفق الآخر فما بلغ منه تصح فاضربه في اصل الفريضة تبلغ اربعمائة واثنين وثلثين
ومنه تصح وكذلك ما يضاهي هذين المثالين فتأمل ذلك وافهم الوجه الخامس الوارث ازيد
من عددين ايضا ولكن بعد التوزيع السابق تجد بين جميع الاعداد توافقا ففي هذا الوجه طريقان
ولنقتصر على احدهما والمرجح واحد في الطريقين مثاله ثلثون زوجة على ما هو ممكن وستون
اخا من ام وستون من اب فبعد التوزيع الاول يرجع الى عشرة واثنى عشر وخمسة عشر فيقال
اضرب عشرة في وفق اثنى عشر تبلغ ستون والخمسة عشر داخلة في الستون كافية فيضرب بها
في الفريضة تبلغ سبعمائة وعشرون ومنه تصح فان قيل اضرب عشرة في وفق الخمسة عشر
الجواب ضرب عشرة في وفق الخمسة عشر ثلثين وبينها وبين الاثنى عشر توافق بالسدس فضرب
احدهما في وفق الآخر ستون ثم الستون في الفريضة كما سبق وان قيل اضرب اثنى عشر
في وفق الخمسة عشر فالجواب ضرب احدهما في وفق الآخر تبلغ ستين والعشرة داخلة
ولا تحتاج بعد ذلك واما الطريقة الاخرى فقد ذكرها الفقير حاشية على الرسالة الرحبية المتعلقة
بالتوافيق فان قيل لم لا ينظر التداخل بين النصيب والعدد كما في هذا المثال فان جميع
الانصباء داخلة في الاعداد وعدد الزوجات داخل في الستين والستين والستين
متماثلة فاحدهما كاف فيضرب في الفريضة وهو اقل على الجواب عنه هذا اتفاقا في نادر

نخ
منه تصح ثم اضربه في الفريضة ومنه تصح





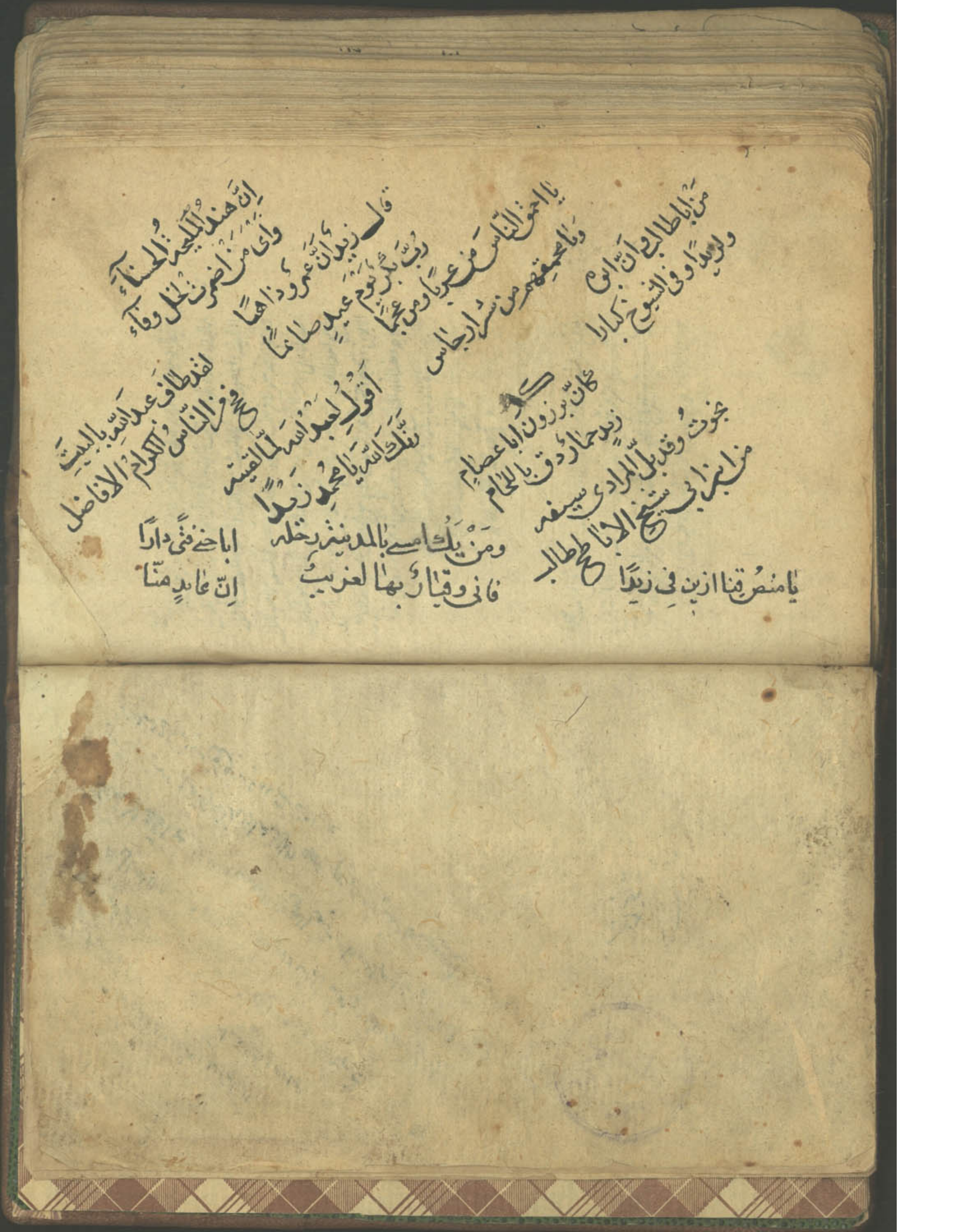
المتوافقين في وفق الآخر فما بلغ يضرب في ما تعول كاربع زوجات واثنين وعشرين اخا من
اب وثلثة وثلثين اخا من ام فتضرب اربعة في وفق اثنين وعشرين يبلغ اربعة و
اربعين وبينها وبين ثلثة وثلثين توافق بالجزء فاضرب احدهما في وفق الآخر يبلغ مائة واثنين وثلثين
ثم تضرب في اصل الفريضة يبلغ الف وخمسمائة واربعة وثمانون ومنه تصح او تضرب
اثنين وعشرين في وفق ثلثة وثلثين او بالعكس يبلغ ستة وستين وبينها وبين الاربعة
موافقة بالنصف فتضرب احدهما في وفق الآخر يبلغ ما بلغ اولا وهو مائة واثنان
وثلثون ثم هو في اصل الفريضة فما بلغ منه تصح او تضرب اربعة في ثلثة وثلثين
للتباين يبلغ مائة واثنين وثلثين وعشرين داخلة فيها فالاكثر كاف في ضربه في الفريضة
ولا تحتاج بعد ذلك الى ضرب مائة واثنين وثلثين في الفريضة يبلغ الف وخمسمائة
واربعة وثمانون فالمرجع في الصور كلها واحد الوجه الخامس الوارث اذا دخل من
عددين ايضا ولكن بعد الكسور المذكور اولا التوافق بين جميع الاعداد بالجزء فلك في
الطريقان المذكوران في الكسور وانما وضع ذلك ولم نعلل طريقين لانا ذكرناهما
في محل آخر وللتفسير بهما على احدهما لانها اقل عملا واظهر للافهام وخوف الاطالة
ايضا ولنشعب المثل كستة وستين زوجة على الوجه الممكن وستة وستين اخا من ام
ومائتين وخمسة وسبعين اخا من اب فبعد الكسور المذكور اولا المرجع الى اثنين وعشرين وثلثة
وثلثين وخمسة وخمسين فيقال اضرب اثنين وعشرين في وفق ثلثة وثلثين او بالعكس يبلغ
ستة وستين والثالث خمسة وخمسين بينهما توافق باجزاء احد عشر فاضرب
احدهما في وفق الآخر يبلغ ثلثمائة وثلثين ثم اضرب ذلك في اصل الفريضة يبلغ ثلاثة

الالاف وتسعمائة وستين ومنه تصح فان قيل اضرب الاثنين وعشرين في وفق الخمسة
والخمسين الجواب ضرب اثنين وعشرين في وفق الخمسة والخمسين يبلغ مائة وعشرة وبينها
وبين الباقي موافقة باجزاء احد عشر فاضرب احدهما في وفق الآخر يبلغ ما بلغ اولا
وان قيل اضرب ثلثة وثلثين في وفق الخمسة والخمسين الجواب ضرب الثلثة والثلثين
في وفق الخمسة والخمسين مائة وخمسة وستون وبينها وبين الباقي موافقة باجزاء احد عشر ثم
فاضرب احدهما في وفق الآخر يبلغ ثلثمائة وثلثين ثم اضرب ذلك في اصل الفريضة
يبلغ ثلثة الاف وتسعمائة وستين والله الموفق والمعين واعلم انك متى دفعت
عدد العدد وصححت المسئلة ووقعت بعدد آخر ولم تعم نسبة الحساب كالاول فالمسئلة
خطأ لانه لا بد ان يرد ذلك الكل الى شيء واحد فافهم ذلك وسواء كان التوافق بين جميع
الاعداد او موافقة من وجه ومباينة من وجهين او موافقة من وجهين ومباينة من وجه
او موافقة من وجه ومناسبة من وجهين بين الكسور او بين الاجزاء او بين الكسور و
الاجزاء وهذه الوجوه ليست على سبيل الحصر وانما هي على سبيل التنبيه فلو عرض غير
ذلك عرف منها للمارس والمتأمل واما ان كانت الاعداد بعد الكسور متباينة ففيه
وجهان احدهما ان تضرب الاعداد بعضها في بعض ثم ما قام في اصل الفريضة ومنه
تصح والآخر وهو ان تضرب احد الاعداد في الفريضة ثم ما قام في عدد آخر ثم ما قام
في آخر ان زاد عن ذلك وقلة الاعداد وكثرتها لا يكاد ينضبط فقد تجتمع الوارث من
ثلث فرق كما ذكرنا هنا واربعة وخمسة كالزوجات والاعمام والاخوال المتفرقين
وستة فما زاد كالطبقة العليا من اعمام الاب واخواله واعمام الام واخوالها وهكذا

الطبقة الاعلى منها واعلاهم الاعلى وهكذا فقس على ذلك وانما يعتنى بما يقع فى زماننا
غالبا او نادرا وهكذا لو تنزلت الفرائض كما فى المناسخات هذا ما يتعلق بقسمة
الفريضة واما معرفة ما يستحق كل وارث مع الانفراد والاجتماع فليطلب فى محله
واعلم انه قد يتوقف فى فريضة الخنثى ما دام مشكلا ردوه هو فى تسعة مواضع الاول
احد الابوين وخنثى الثانى الابوين وخنثى مع عدم الحاجب الثالث مع الحاجب
الرابع احد الابوين وزوج وخنثى الخامس احد الابوين وزوجة وخنثى السادس
الابوين وزوج وخنثى مع عدم الحاجب السابع مع الحاجب الثامن احد الابوين
وزوجة وخنثى ثمان التاسع خنثى وانثى واحد الابوين ومن اراده وتماميتها فهذا
اوما اوردنا بيانه فى هذا المختصر نسأل الله تعالى
ان ينفع به الطالب ويثبت لنا ولهم قدم
صدق يوم الدين وصلى الله على محمد
وآله اجمعين

قد فرغ من تسويد هذه الرسالة العبد الى الله اللطيف احمد بن عبد الحى الشريف صحوة
يوم الجمعة الثانى عشر من شهر جمادى الثانى لسنة ثلث عشر والف فى دارنا ببلدة كرج
حماها الله عن شرور الزمان والحدثان بجوار خلف صدق امير المؤمنين وامام المتقين
سهل بن امير المؤمنين على بن ابى طالب صلوات الله وسلامه عليه وعلى اولاده اجمعين

بلغت



من ابا طالع ان ابى
ولبيدا او فى الشيخ كبارا

يا احمق الناس من عيرنا ومن عجبا
وما عجبهم من شرار جناس

قل زيدا ان عمرو ذاهبا
رب بكر بيوم عيد صائما

إنّ هند المليحة الحسناء
وأيّ من أضمرت لخلّ وفاء

نجوت وقد بلّ المرادي سيفه
من ابن ابي شيخ الاباطح طالب

كأنّ برذون ابا عصام
زيد حمار دقّ باللجام

اقول لعبد الله لما لقيته
تلك كاسة يا محمد زيدا

لقد طاف عبد الله بالبيت
فى الناس الكرام الافاضل

يا منصرفا ازين في زيدا

ومن يك امسى بالمدينة رحله
فاني وقيار بها لغريب

اباخي فتى دارا
ان عائد منا

